

## الانتهاجية

### المرأة والتغيير: ازمة ثقافة ام ازمة نخب؟

إصدار عدد خاص بالمرأة من مجلة "تسامح" هو بلا شك قرار تبدو فيه القصدية واضحة وبيّنة، لأنه يعكس قناعة وهدفا محددين، فهو من جانب، يهدف الى تسليط الأضواء الكاشفة على الوجه المعتم من القمر الذي غالبا ما تقبع المرأة خلفه دون إرادتها . ومن جانب ثان فإن فتح ملف المرأة بما يحمله من تعقيدات ونشابات، وبمنهجية تتجاوز التوصيف والتفسير نحو رؤى تظهر الحاضر وتستشرف المستقبل ، إنما هدفه الاشتباك مع الواقع القائم من اجل تغييره ليصبح أكثر إنصافا وأكثر قبولا بمبدأ الشراكة المتكافئة للمرأة .

ومن الجدير ملاحظته واخذه بعين الاعتبار من قبل قوى التغيير هو، إزالة اذى وهم من ان عملية التغيير سنتم "بعصا سحرية"، بقدر ما هي عملية بناء وتركيمة ورؤى واستراتيجيات تحتاج لأزمنة وتخضع لمعطيات واعتبارات، وتواجه عقبات ليس اقلها ان البيئة التي تستتب فيها تحرر المرأة ومساواتها ليست بالبيئة المؤيدة ، بل يمكن المجازفة والقول انها بيئة ليست محايدة ومنحاهها العام رغم التقدم هنا او هناك ، يؤشر الى انها بيئة غير متسامحة مع متطلبات الشراكة المتوازنة للمرأة سواء في الشأن العام او السياسي.

وما يدفع الى هذا الاستنتاج، الذي قد يعتبره البعض يحمل قدرا من المغالاة او التشاؤم، او انه متسرع بعض الشيء، هو حالة الانفصام او عدم الانسجام بين الأقوال والأفعال فيما يتصل بقضية المرأة كحالة عامة، والاهم والأخطر في هذه الحالة، التشكيك المبطن بالرفض وعدم القبول بحركة المرأة الاجتماعية ومطالبها في المساواة ورفع مكانة المرأة ، والصاف التهم بها وبمن يساندها لأنها بنظرهم "تقليعة غريبة" لسنا بحاجة لها، ولأن المرأة "منصفة" وحاصلة على كل حقوقها ، ولأن المفاهيم والمرجعيات التي تسند حقوق المرأة ومساواتها ، تتناقض مع الثقافة والمألوف والاجتماعي.

صحيح ان من حق الناس ان تبدي بوجهة نظرها وتعبير عن رأيها دون قيود في كل ما يتصل بالواقع ومكوناته ، ولكن الاختلاف شيء والتشكيك بحركة اجتماعية بعد مضي أكثر من ثمانية عقود على انطلاقها ، وبعد ان أكدت هويتها الوطنية بشكل لا يقبل الجدل، هو ما يحتاج الى مناقشة جادة وجريئة ، ويحتاج الى مواجهة وخطاب ثقافي إعلامي نسوي ومجتمعي لا يحمل أي قدر من المساومة او المهادنة على قضايا مبدئية ، لأن ما يتصل بالمرأة يتصل بعموم المجتمع ومستقبله ومضمونه التعددي باعتبار قضية المرأة هي قضية مجتمعية بالاساس.

مسألة اخرى تحتاج الى الاهتمام ،حيث يتضح المعطيات والمعلومات الاحصائية ان مشاركة المرأة، في الحياة العامة والسياسية تبدو متواضعة ولا تتسجم مع العطاء الكبير الذي قدمته المرأة الفلسطينية ، مما يعني ان مكنم الخلل لا يقتصر فقط على البنى الرسمية فحسب بل يتعداه الى

البنى المجتمعي ومؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها الحزب السياسي، الذي يعول عليه أن يلعب دورا فاعلا ومؤثرا لعموم المجتمع ويدفع بحركة التغيير نحو الامام، وأن يلاحظ خصوصية وضع المرأة وما تعانيه من تهميش ، وأن يضع قضيتها ضمن سلم أولوياته لا ان يجعلها في عداد القضايا الثانوية، تحت حجب وتبريرات تعوزها الدقة ألا وهي ان الأولوية للوطني ومن ثم الاجتماعي ، فمثل هذا التصور يبدو انه يعمل ببعده ميكانيكي لا يبعد جدلي ، ويغفل حقيقة ان البعد الديمقراطي يخدم الوطني مثلما الوطني يجب ان يخدم الديمقراطي ويدفعه نحو الامام.

وثمة كلمة اخيرة تتعلق بالمرأة والقانون، فالقوانين والتشريعات الفلسطينية التي انبثقت بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، تشكل بالعموم بيئة صالحة لتطوير وضعية المرأة في المجتمع والسياسة ، ولكن التسليم بهذا القول يعني أخذ الجانب السهل على الجانب الأصعب والأكثر تعقيدا ، الا وهو، فحص مدى الالتزام بتطبيق هذه التشريعات والضغط المؤثر باتجاه الالتزام بها، وهذا الامر يبقى تحديا ماثلا امام الحركة النسوية ، مثلما يبقى انتاج خطاب اعلامي ثقافي تعبوي، يكرس مفهوم المساواة و ثقافة المشاركة لخيار بديل للثقافة المحافظة التي لا ترى المرأة الا ببعده واحد ، الأم والأخت لا الكيان المحمي دستوريا والفاعل مجتمعيًا، والمشارك في رسم السياسات والقرارات الخاصة والعامة.

## صورة المرأة في منهجي اللغة العربية والإنجليزية للصفين الرابع والتاسع دراسة مقارنة

إعداد: الباحثة ميّ عمر نايف (11)

### مقدمة:

المرأة نصف المجتمع، وإن في تهميشها وإقصائها إلغاء لنصف المجتمع الذي يعمل على تربية وإعداد النصف الثاني. وللعودة بالمرأة العربية من الهامش إلى المتن لا بد من أن يبدأ ذلك من البيت والأسرة، والكتاب المدرسي والمنهج الذي يقدم للأطفال من الجنسين، فالتعليم والمعلم يرسخان عند الطفل صورته التي سيكون عليها عندما يكبر، والطفل يرى في معلمه ملاكاً، ويقع كلامه في نفسه موقع الكلام المقدس. ويرى في كتابه أنه الكتاب الذي لا تشوبه أية شائبة، ولذلك كان من المهم جداً الاهتمام بما يفرض على الطالب دراسته، وبخاصة ونحن في مرحلة بناء الدولة الفلسطينية المستقلة.

قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بإنجاز المنهج الموجود بين أيدينا، ولكن هل كان هذا المنهج بحجم المستقبل المنتظر للدولة الفلسطينية الجديدة؟! وهل يناسب الطالب الذي بات يجد العالم من حوله قرية صغيرة تتجه نحو التغيير بشكل سريع جداً!!؟

لقد قمت بعمل مسح لصورة المرأة في كتاب اللغة العربية الجزء الأول للصفين الرابع والتاسع مقارنة إياها بصورة المرأة في كتابي اللغة الإنجليزية الأساسي والقواعد للصفين السابقين والمقررين على التلاميذ في مدرسة دير اللاتين، ثم قمت بتحليل النصوص والرموز والصور الواردة في الكتب (12).

### صورة المرأة في منهجي اللغة العربية والإنجليزية

تتميز نصوص اللغة العربية في الكتب المدرسية للسنوات المشار إليها آنفاً بندرة النصوص التي تتحدث عن الجنسين، وحتى في الدرس الأول للصف التاسع، وهو بعنوان (الإسلام والشباب)، والذي ذكر عبارة إن الإسلام يحرص على حماية الشباب من الجنسين، إلا إن الدرس كان يحاول أن يتعرض للجنسين فيفضل، ويقع في نفس الخطأ، وهو الحديث عن الشباب من الذكور. أما المرأة فقد تحدث عن النساء في زمن الرسول (ص) حين كن يخرجن وراء الجيوش، ويقمن بإعداد الطعام للمقاتلين، وتضميد جراح المصابين من أزواجهن وغيرهم. ويخالطن الرجال في مجالس الفقه والعلم والأدب، حيث يأخذن العلم عنهم، ويأخذ الرجال عن المتفقهات الرواية. ويقول الكاتب: دون أن نسمع لهذا اختلاط أية شبهة مشينة.. وهذا ما يوحي أن الأمر أصبح به شبه مهينة في هذه الأيام! كما إن الكاتب لم يتحدث عن شابات اليوم أين هن، وما هو دورهن؟؟؟

كما تتميز نصوص اللغة العربية في الكتب المدرسية للسنوات المشار إليها بقلّة الموضوعات أو النصوص، أو الأمثلة الاستدلالية، أو الصور المتعلقة بالمرأة. وإذا ظهرت فهي صورة المرأة التقليدية، وفي الرسوم التوضيحية غالباً ما تقدم في صورة ركيكية لا تتساق مع النص المعروض، حيث تظهر المرأة باللباس التقليدي، كما المرأة في التراث القديم. أو مثل المرأة الفلسطينية في الخمسينات حيث تلبس ثوباً مع غطاء رأس بشكله القديم، مع أن الكتاب المقدم للطالب تم طبعه في 2003 (13). فهي صورة لا تتناسب صورة (أم الطفل/الزوجة) أو الطفلة (فهي ليست ماما بالنسبة له، وقد تكون ليست تانا

أيضاً<sup>(141)</sup> التي يراها معه في المنزل. أين صورة المرأة الفلسطينية المناضلة المعلمة، المدبرة، الطبيبة، الفلاحه، الوزيرة، عضو المجلس التشريعي التي يراها في المجتمع من حوله؟! بل أين صورة المرأة التي تعرضها وسائل الإعلام، خاصة وأن العالم أصبح قرية صغيرة، وباتت وسائل الاتصال تسعى إلى تقريب صورة للمرأة العصرية لا تستطيع الأسرة منع أولادها من متابعتها، وتتناقض صورتها مع صورة المرأة التي تعرضها وسائل الإعلام حيث تتمسك المناهج بعرض الصورة الإيجابية للمرأة، مثل صفات التضحية والوفاء والثقة والحب والتعاون<sup>(151)</sup>، مخالفة بذلك صورتها في الإعلام حيث تظهر المرأة في كل صورها السلبية والإيجابية وتظهر صورة المرأة السلعة في الكليبات. وبات أمراً عادياً رؤية الأطفال لتلك الصور، وفي مثل هذه السن عبر التلفزيون والفضائيات والفيديو.

وعندما يقع التعرض للمرأة فإن النصوص نجدها تتعلق (بالمرأة/الأم) بالدرجة الأولى، كما في الدرس الأول في الصف الرابع حيث ظهرت الأم في ظل الأسرة السعيدة، وجاءت المحفوظات أيضاً عن الأم من شعر حافظ إبراهيم<sup>(161)</sup>. وأحياناً تبدو الزوجة كما ظهرت في كتاب الصف التاسع، ولكنني أتساءل أين البنت أم المستقبل والتي هي في عمر الطفلة التي سندرس الكتاب؟! لماذا لم تظهر مطلقاً مع أن الطفلة والطفل يكونان مقتنعين ومنسجمين مع طفل من مثل عمرهما<sup>(171)</sup>؟!، وأين الجدة أم الماضي رمز الحكمة<sup>(181)</sup> والأخت<sup>(191)</sup> والزميلة في الفصل وابنة العم والخال، والخالة والعمة...!!

ما زالت المرأة تقوم بدور الأمومة، ولا تقوم بأدوار أخرى لكسب المكانة الاجتماعية غير أدوار الزواج والأمومة والتربية<sup>(101)</sup>. أي وفقاً للصورة التقليدية، وحسب التقسيم التاريخي للعمل على أساس الجنس (بابا يعمل – ماما تطبخ)<sup>(111)</sup> ولا تعمل بشكل واضح على التوجه نحو المساواة بين الجنسين. حتى الصور تؤكد دور المرأة التقليدي لتقديم الخدمات المنزلية ومساندة ذكور العائلة. وإن فعلت فهي تذكرهن في إطار دورهن الأنثوي.

أما ارتباط المرأة بالعمل المأجور فهو يخلو من النصوص حتى إنه لا يبدو من خلال النصوص المدرسية إلا كحالة شاذة واستثنائية<sup>(121)</sup>. ويرتبط دائماً عمل المرأة في الصورة أو النص، بالمهن الإنسانية كالتدريس أو التمريض أو التدريس، أو المهن التي لا تستدعي قدرة عالية من الجهد العضلي كالزراعة وبيع المواد الاستهلاكية في المتاجر، أو المهن التي ترتبط بوظيفتها كزوجة. وبالتالي فإن الرسالة التي تحاول الكتب إيصالها إلى أذهان الأطفال هي ارتباط الأعمال الفكرية أو البطولية بالرجل، وارتباط المرأة بكل ما هو يدوي وتافه.

حضور الرجل يكون كتاجر، طالب مهني، شهيد، مقاوم، قائد، موسيقي، رسام، رجل سينما، طالب، جندي، أديب، فلاح، معلم، مصلي،<sup>(131)</sup> صائم، رياضي، إعلامي، فهو من يقوم بكل شيء في كل مجال. وهو طيب ومجتهد<sup>(141)</sup> شجاع قوي شهم معطاء ذكي مفكر<sup>(151)</sup>. أما هي مثال للرضى والقناعة والوداعة والسماحة والأمانة وصفاء الضمير. تحب النظافة فتحرص على غسل الخضروات والفواكه، وتأمّر ابنها بذلك!! لقد تم التركيز في الكتاب – للصف الرابع – على صورة المرأة الأسيرة، فمرة ظهرت في صورة درس صلاح الدين الأيوبي أسيرة شقراء، ومرة أخرى كان الدرس كله عن الأسيرة. كما وظهر لفظ أرملة أكثر من مرة<sup>(161)</sup>.

ويبدو الرجل منتجاً والمرأة مستهلكة، ففي الأمثلة اللغوية: كل أول ثمار أشجار التين التي غرستها يداك. بينما يظهر الرجل في كتب اللغة الإنجليزية قوياً، وأحياناً ضعيفاً. ويظهر كما هو في الحياة يحمل ابنه الرضيع، وأحياناً يجلي، أو يطبخ، بل ويستخدم كتاب الطبخ، أو يغسل وينشر الغسيل أو ينظف المنزل أو السيارة ويعمل في الحديقة<sup>(171)</sup>.

ويتعرض الكاتب لمساوئ أن يتزوج الرجل من خارج بلده، فهو بذلك قد انفصل عن بلده حتى ولو كانت بلدة زوجته (كما في كتاب التاسع) في نفس الدولة، ولكن من مدينة أخرى. ويطلب من الطالب أن يكتب عن الزواج من أجنبية، وقد مهد له في الدرس لدم مثل هذا التصرف. ففي التعبير يكتب له: هاجر إلى بلد أجنبي ممتناً نفسه بالثراء العريض، والحياة الرغدة الهنيئة، وتزوج من فتاة أجنبية وخلف أطفالاً ثم عاد إلى أرض الوطن كهلاً بلا مال ولا ولد... أكتب عنه ملغياً دور الشاب في الاختيار فرضاً بشكل مسبق فشل مثل تلك الحالات.

على مستوى الأمكنة ظهرت العديد من النصوص التي تجعل من عمل المرأة ضرورة حياتية فلا تعمل المرأة إلا بسبب الحاجة وقصر اليد لموت عائلها أو والدها، أو مرض أحدهما... وكأنها تكرر تأنيث الفقر (181). حيث يتوقعن الدعم المادي والحب والوفاء والاهتمام من أزواجهن، أو أولادهن، أو أرباب العمل، كما ظهر ذلك على سبيل المثال في كتاب الصف التاسع في نص الدرس القاسي للقاص الروسي أنطون تشيخوف (191).

كما أن النصوص تؤكد توزيع الميراث للذكور، ففي درس العمل الشريف كان الورثة هم الأولاد الثلاثة الذين سيقوم الأب بتوزيعها عليهم. ولكن إصافاً للحق أن أجمل نقطة وجدتها في كتاب الصف الرابع كانت في اللغة، صفحة 78 في السؤال الأول، والذي يطلب من الطلبة كتابة قصة في العمل الشريف ولكن عن أم تملك ثروة عظيمة، فلما شعرت بدنو أجلها جمعت بناتها الثلاث ووزعت عليهن أموالها، وهنا يطلب من الطالب أن يكمل.. وبالرغم من الإشكاليات الشرعية التي سيواجهها الطالب والمعلم والقيم المجتمعية التي ستختلف في الأعمال التي ستقوم بها البنات حتى ينلن الجواهر، إلا أنني اعتبره سؤالاً يحقق أهدافاً علمية وتربوية رائعة لو أجاد المعلم/ة توظيفه (201).

في المنهج استخدام للأمثلة الشعبية الفلسطينية التي ترسخ الفكر الذكوري، فالرجل الفلسطيني هو حامي الأرض والعرض (211)، أما المرأة، ففي كتاب الصف التاسع تجوع الحرة ولا تأكل بثديها، وقطعت جبهة قول كل خطيب. وتغيب في المواضيع التاريخية صورة المرأة البطلة، إذ لا يتم التعرض لهن حيث لم يتعرض المنهج لنساء بطلات، بل تم التعرض في كتاب الرابع الابتدائي للمرأة الأسيرة، لتأكيد شهامة الرجل العربي. ولا تعبر المرأة عن ذاتها في حين أنها في كتاب اللغة الإنجليزية تقول إنها (تعبانة، زهقانة، فرحة، غاضبة)... تتكلم عما ترغب في فعله وتعبير عن رأيها، تسأل أخيها وتجيب على أسئلته فالموضوع كله على شكل حوار بينهما والطالب والطالبة يقرآن الحوار دائماً، ويناقشانه مطبقين على نفسيهما.

وتغيب صورة المرأة المبدعة أو المكتشفة أو العاملة، لتأخذ مكانها صورة المرأة التي توجد دائماً في المطبخ حيث تتجاهل المناهج الأدوار غير التقليدية التي تضطلع بها المرأة وتكرس دور المرأة (أم - زوجة) داخل الأسرة وتصورها أدواراً أساسية للمرأة. تغيب صورة المرأة التي تظهر بها عالمة أو مخترعة، أو التي تقول ما يجري مجرى الحكمة. ويلاحظ أن هذا يستخدم على أنه حالة استثنائية، مما يؤكد على أن المواضيع الموضوعة عن المرأة تم وضعها من قبل رجال أو فكر ذكري.

وتظهر في المناهج صورة المرأة المكتوب عنها، أو أنها موضوع الدراسة، ولكن أين النصوص، أو الدراسات التي كتبتها امرأة، فهي مؤلفتها! ولذلك لم نر أي نص لشاعرة أو قاصة أو باحثة... ما عدا وصية أمامة بنت الحارث لابنتها في الصف التاسع وهي وصية درستنا أنا حين كنت في الصف التاسع، قبل 25 عاماً، وهي وصية وردت في كتاب جمهرة خطب العرب. والسؤال هل وصايا الأمس تنفع لكل زمان ومكان؟! وهل بنت اليوم كينت الأمس ورسول الله يقول ربوا أولادكم لزمان غير زمانكم (221) لقد جاءت الوصايا مناسبة للقيم الاجتماعية السائدة عند العرب في الجاهلية، ولا يعني ذلك أنها كلها

لا تناسب العصر، كما وإنني أشك أن هذه الوصية من أمامة، فهي وصية صاغها المجتمع الذكوري بما يريده الرجل من المرأة، ولا أشعر أنها نصيحة من امرأة لامرأة. ثم أين صوت البنات، وأين الحوار المشترك!!؟

وتقدم النصوص في المنهج العلاقة بين الزوجين على أساس أنها علاقة منسجمة تتميز بطاعة المرأة وقوة الأب وخضوع الأطفال للأوامر. إن العائلة التي تحدث عنها كتاب الرابع الابتدائي هي العائلة السعيدة النموذجية التي أثرت بها الزوجة الزوج، وهو قدمها على نفسه. في حين تقدم كتب اللغة الإنجليزية المرأة في كل أوضاعها (231)، حيث تظهر العلاقة بين الزوجين بصفة واقعية بإيجابياتها وسلبياتها.

لا يوجد دروس أو جمل عن الفتاة الطفلة والمراهقة، والتي هي في مثل عمر الطفلة في كتب اللغة العربية في الصف الرابع والتاسع، ولذلك أتساءل: أين انعكاس الصورة الموجودة على غلاف كتاب الصف الرابع، والتي يظهر فيها مجموعة أطفال من البنات والأولاد يتعلمون بشكل مشترك، وبصورة حضارية وملابس عصرية، مستظلين بشجر البرتقال والليمون على أرض فلسطين. أما كتب اللغة الإنجليزية فإنها تتناول اهتمام الطالبات والطلاب في تلك المرحلة والعلوم التي يحبونها والقضايا التي تهمهم وتساعدهم في حياتهم اليومية.

لم أسمع صوت المرأة في كتاب اللغة العربية للصف الرابع إلا في الجملة الآتية: خذ يا ولدي هذه الحبات من التين اللذيذ، اغسلها ثم كلها، فأنت ولد طيب، ومجتهد (241)، ومن التراث في قصة الدجاجة المسحورة قالت الزوجة بحزن وألم: كيف فعلت ذلك يا سعيد؟ وظهر صوت المرأة الزوجة في كتاب الصف التاسع. وعدا ذلك لا صوت للمرأة حيث يتم الحديث عنها من قبل الرجل.

المرأة في كتاب اللغة الإنجليزية تظهر ضمن أسرة مكونة من أم وأب وولد وبنات، وفي كتاب اللغة العربية للصف الرابع أم وأب وولد (251). وهي تتحدث عن امرأة فلاحا تزرع وتربي الحيوانات، وطالبة، ومديرة، وقارئة حظ، وعارضة أزياء، ومقدمة برامج، وممثلة (261)، وأستاذة جامعية ومظلية تقوم بعمل تشكيلات في الهواء مع المظليين، وأم تتسوق للمنزل، تطبخ، تجلي، تكنس، وعالمة في مجال الفضاء، وطبيبة، وكاتبة، وهي تقود سيارة، وأحياناً تقود فيلاً في قصص التراث، وموظفة، ورحالة، ولاعبة كاراتيه أو جودو أو تنس أو حجلة أو بويو، أو الدومينو أو ورق أو شطرنج، وأحياناً تتزلج على الجليد، وهي تقرأ النشرة الجوية، وتركب الدراجة حيث أن لها دراجة وخوذة مثل أخيها، وتركب الباص وتدفع الأجرة، وتذهب للمكتبة وللسيرك، وتتكلم في الهاتف، وتعمل على الحاسوب.

ويظهر في كتاب اللغة الإنجليزية صوت المرأة واضحاً ( جدة/أم/بنات/أخت) والجمل الموجودة يتم فيها التناوب بين صوت الولد والبنات ( he says/told : , she says/told ) حيث يوجد الحوار والمشاركة (271)، وتكون المرأة صاحبة قرار ومنتجة لها جواز سفر وهي تسافر منفردة.

في اللغة العربية، في منهج الصف الرابع كتب الفعل المضارع وترك للطلاب أن يكتب الفعل المضارع والماضي في أفعال كلها مذكرة ( ص 9 الصف الرابع ) ، وكتب الفعل وترك للطلاب استخراج المصدر أيضاً ( ص 10 الصف الرابع وص 19 و ص 62 مع التركيز على هو وأنا للمذكر) أو (استخراج المضارع وفعل الأمر ص 58) مع أن التأنيث لا يؤثر في الإجابة ولا يدخل الطالب في قاعدة جديدة، وكأن الفعل يجب أن يكون مذكراً. في ص 40 ابتداءً يضع الأسئلة عن التأنيث كما في

ص 39-40. بشكل ضعيف يعرفه الطفل منذ أن يبدأ بالتأنيث. وترك التأنيث في السؤال الأهم ص 42 عندما طلب كتابة المضارع والمصدر من الأفعال. وعند بناء الفعل للمجهول ص 51 لم يستخدم فاعلاً مؤنثاً.

بدأ الفاعل المؤنث يظهر ضمن الأمثلة ص 59 - 60 حين استخدم سارة وسميرة وهند وسلوى وليلى، وبدأت تظهر الأسماء مع استخدام الضمائر المتصلة والمنفصلة حيث ضمائر الغائب والمخاطب التي اضطرتة إلى أمثلة مؤنثة ص 71 (الرابع). ثم في النسب تم تجاهل النسب للمؤنث، وهل ينتسب الرجل إلى وطنه فقط؟ ألا تنتسب المرأة؟ لماذا لم يؤنث سؤال النسب، أم أن حقوق المواطنة للرجال فقط؟. ص 72 كتاب الرابع (281).

يعكس منهج اللغة العربية المقرر على الصفين الرابع والتاسع التردد والترهل والتناقض الذي يعيشه ويعانيه الخطاب الرسمي في موقفه من المرأة، والتردد الذي تعيشه مجتمعاتنا العربية في موقفها منها. وهو تردد لصالح النموذج السائد والتقليدي من خلال التقسيم النمطي للأدوار، ومن خلال الخصائص التي تنسب لكلا الجنسين وتحدد العلاقة بينهما. إن هذا التناقض بين النصوص العربية المكتوبة والنصوص باللغة الإنجليزية يجعل التلميذ والتلميذة أمام شكلين من أشكال التفكير والعيش والثقافة، ويؤدي ذلك إلى خلق جيل مزدوج الشخصية متردد وهش القناعات، جيل مخضرم ومقسم بين التمدن والتمسك بالتقاليد. جيل يعيش صراع التأصيل والحداثة، وهذا الوضع يؤدي بالأجيال في المستقبل إلى الفشل في الحياة الأسرية والزوجية والعملية لأن كلا من الزوجين يحمل في ثقافته وفي داخله هذه الازدواجية الحضارية المكرسة في البرامج التعليمية، وتكثر بذلك ظواهر الطلاق والانفصال والعنف وعدم التفاهم داخل الأسرة، وتؤدي إلى الفشل في مجال العمل. حيث لا يدري الشاب أية حضارة يتبع، وأيها يناسب مستقبله وحياته. ويقع ضحية صراع الحضارات وهيمنة الأجيال على بعضها بعضاً.

ولذلك لا بد من تكوين لجان من ذوي الاختصاص من رجال التربية مع ممثلين عن منظمات غير حكومية في مجال حقوق الإنسان والمنظمات النسائية، لمراجعة صورة المرأة في المنهج حتى يبدو حضور المرأة في الرسم والنص والرمز موازياً لحضور صورة الرجل كما وكيفاً ويكون مناسباً للتقدم الحضاري، وبخاصة وأننا مقبلون على مرحلة إعلان الدولة، وإذا تم ذلك فسنقوم الدولة بالانضمام إلى الاتفاقيات العالمية من مثل اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد النساء، وكل ما سبق مرفوض في الاتفاقية، فهل سنقوم بتغيير المنهج مرة أخرى؟. أعتقد أنه لا بد من تكون هناك رؤية مستقبلية أوسع وأشمل وأن يتم الاهتمام بصورة المرأة في منهج اللغة العربية.

[1] مديرة الإعلام في المجلس الوطني الفلسطيني - فرع غزة.

[2] ( كتاب المطالعة والنصوص للصف التاسع الجزء الأول، دولة فلسطين وزارة التربية والتعليم العالي، الطبعة الأولى التجريبية.

لغتنا الجميلة للصف الرابع الأساسي، دولة فلسطين وزارة التربية والتعليم العالي، الطبعة الأولى التجريبية. في اللغة الإنجليزية الصف الرابع:

- **Get set Go! Pupils book 4, Liz Driscoll, Oxford University Press.**
- **Grammar one, Jennifer Seidl, Oxford University Press.**

الصف التاسع:

- Win with English, Student's book, Alan C Mclean 3 , Oxford University Press.
- Grammar four, Jennifer Seidl, Oxford University Press.

[3] في الصف الرابع تعهدت الفلاحة أشجارها المثمرة.

[4] ( هذا لا يعني أن صورة الأب المعروضة هي صورة الأب الفلسطيني أو حتى الفلاح الفلسطيني فلقد تواجدت مثل هذه الصور في الكتب الإنجليزية.

[5] ( في كتب اللغة الإنجليزية تظهر المرأة أحياناً بيضاء وأحياناً سوداء، كما ظهرت في كتاب الصف التاسع عمياء وصماء ومن بطيئي التعلم بسبب المرض، وأحياناً مقعدة على كرسي متحرك كما في الدرس المتعلق بالنساء المقعدات في الكويت واللواتي يشاركن في المسابقات الرياضية.

[6] (الأم مدرسة إذا أعدتها أعددت شعباً طيب الأعراق وفي ص 38 جمعت أزهاراً جميلة وقدمتها لأمي.

[7] ( تعرض كتب اللغة الإنجليزية كل موضوعاتها العلمية والأدبية والاجتماعية من خلال الأسرة ومن خلال الطفل والطفلة اللذان هما في مثل عمر الطفل الذي سيدرس ذلك المنهج وفيه يلبسون كما يلبس ويظهرون كما الطفل في حياته اليومية حيث يبحث الطفل عن حذائه الضائع وتبدو غرفته غير مرتبة وهو أحياناً يفرش أسنانه ويظهر وهو يدرس ويرسم ويتابع التلفاز ويلعب بالألعاب ويظهر شقياً أحياناً وتظهر البنات وهي تجلس وراء المكتب وتكتب كأخيها. وتذهب مع إلى كل مكان يذهب إليه. حيث يعملان معاً في الحديقة مع الوالد ويذهبان لزيارة زميلهما المريض في المنزل، ويلعبان بالطائرة الورقية بل لقد طلب الأخ من أخته أن تصلح له طائرته الورقية عندما تعطلت في كتاب الصف الرابع. في حين كان الأطفال الثلاثة من الأولاد هم الذين يعملون ويلعبون في الطائرة الورقية في كتاب اللغة العربية للصف التاسع.

[8] ( ورد في كتاب الصف الرابع في الجمل اللغوية - جدتي صائمة- .

[9] (تم السؤال في التعبير الكتابي عن الأخت : كم أختاً لك ؟ متى تتخرج أختي من كلية الزراعة؟ ظهر في الأمثلة لفظ أخي وأخي الأكبر.



(110) لقد أعطت ابنها حبات التين ليأكل ولم تفكر أن ترسل لزوجها ولكن الفكرة جاءت من الولد الصغير . - العائلة السعيدة ، الصف الرابع .. وهي معلمة ففي المثال ص 38 قدمت المعلمة جائزة للمتفوق . وهي مربية كما في كتاب التاسع .

(111) في درس العنب للصف الرابع بابا في الحقل يحمل العنب وماما تلف ورق العنب في البيت . في درس أمثال شعبية فلسطينية الأم تصب الزيت في المطبخ والفلاح في الحقل ، في الأمثلة ص 18 صنعت أمي الكعك أمي صانعة والكعك مصنوع . وفي الدرسين الأول والثاني يوجد في كل درس صورتين . واحدة تمثل خارج المنزل والأخرى تمثل داخل المنزل حتى تظهر صورة الأم . وكأنه لظهور المرأة لا بد من الذهاب للبيت وتحديداً المطبخ حيث تقبع الأم .. وتصويرها حيث هناك مكانها المفروض دائماً . وفي كتاب التاسع الولد يخاطب أمه بلهجة باطنها الإنذار ماذا سأتعذى اليوم؟ ويغضب من كل ما أعدت فهو لا يريد إلا السبانخ .

(112) الأب يعمل في الحقل وهي عادت من الكرم في كتاب الرابع الابتدائي . ولكن ورد في كتاب الصف الرابع في التعبير الكتابي ما يفيد الطلب من الطالب أن يضع في جملة مفيدة لفظ محامية وقاضية، وفي الدرس التالي طلب من الطلاب أن يحولوا بعض الجمل من المؤنث إلى المذكر وفيه وردت الألفاظ الأدبية، الجارة، الأخت .

(113) انظر الأمثلة التي تم استخدامها على إدخال السين على الفعل المضارع ص 17 .

(114) كما جاء في كتاب الصف الرابع - العائلة السعيدة . وورد ص 26 في الأمثلة هؤلاء البنات مجتهدات . هن اللواتي نجحن في الامتحان .

(115) في كتاب التاسع ظهر أن سر سعادة الرجل بالطبيعة مختلف عن سر سعادة المرأة بها فهي تنظر إلى الطبيعة بحد ذاتها كجمال مجرد من الروح وهو ينظر لها على أنها تذكره بوطنه، وهو من يتكلم بشأن الأرض ويفرض عليها ألا تفتح والده أو تتكلم بالموضوع مع انه موضوع المفروض أن يكون مشتركاً بينهما .

(116) في كتاب الصف الرابع عبارة منح صلاح الدين الأرامل واليتامى مبلغاً من المال . ص 22 . و ص 27 الأرامل اللواتي ساعدتهن مسكينات . وأسفل منها الجنود الذين رأيناهم أقوياء .

(117) في كتاب اللغة الإنجليزية تظهر البنات تجلي والولد يرتب المكتبة، هو يرتب الملابس وهو يرتب الأسرة هي تعد مائدة الطعام وهو يطعم القطة .

(118) حين طلب في كتاب الصف الرابع كتابة قصة خيالية طلب تلخيص قصة سندريلا ص 65 . وظهر لفظ الأم المسكينة في نفس الكتاب . أما في اللغة الإنجليزية تظهر المرأة الملكة والمرأة العاملة والمكتفية بوظيفتها فلا تشكو العوز .

(119) حتى زبدة الدرس الموضوعية للاستفادة في نهاية القصة لم تكن عدم الظلم بل كانت " ما أسهل أن تكون قوياً في هذه الدنيا! حيث أن من مارس عليها قوته كانت امرأة وهي مربية الأطفال .

(120) ولعل الموقع الآخر الجيد بحق الفتاة هو الصفحة الأخيرة في كتاب الصف الرابع في التعبير الكتابي حين يطلب من الطالب التعبير عن الصور وفي صورتين تظهر سيدة وقد سقطت محفظتها والبنات تلحق بها وتعطيها المحفظة التي سقطت منها ويطلب من الطالب التعبير عن تلك الأمانة . وهي صور تظهر بها السيدة كامرأة عاملة تسير في الشارع والطفلة تلميذة في المدرسة .

(121) في ص 49 وفي التدريب على استخدام اسم الإشارة ذكر هذه امرأة تحافظ على أرضها. في ص 50 قال هذه ارض آبائنا . وإنني أسأل أوليست أرض أمهاتنا أيضاً؟

(122) وإيضاً للحق ربما ما جاء في التعبير بعد الدرس وما فيه من محاولة لتذكير الوصية، لعل في ذلك الكثير من الفائدة فعندما ينتبه الطلبة للفرق بين نصيحة الأم لابنتها ونصيحة الخ للأخ فائدة كبيرة وإن كان الكتاب يطلب منه أن يستعين بالنصائح الواردة في الدرس إلا أن المعلم الماهر يستطيع توجيه هذا السؤال إلى ما فيه صالح الجنسين بشكل يوافق العصر الذي يعيشونه.

(123) في كتاب الصف الرابع ، العائلة السعيدة، وفي سؤال ورقة العمل ص 11 ، طلب من الطالب اختيار عشرًا من الصفات التي تسود جو العائلة السعيدة، ولكن السؤال هل الصفات الأخرى غير موجودة في العائلات السعيدة؟؟ .

(124) كما جاء في كتاب الصف الرابع - العائلة السعيدة. وفي ص 120-121 حيث بعض الطرف من التراث والتي سمعنا بها صوت المرأة ترد على تساؤلات جحا فتظهر على أنها أكثر ذكاء منه ولكن هذا ما كان إلا من أجل حيك الطرفة وإضحاك المتلقي الطالب.

(125) في درس العنب للصف الرابع المعلم رجل وكل الأطفال في الصورتين الذين يأكلون العنب هم من الأولاد الكشافة. فأين الزهرات ودورهن في الرحلات؟ أم أن الرحلات للأولاد فقط؟. وفي درس الطائرة الورقية الصورة لثلاثة أولاد فهل تملو الأسر من البنات أم هل هي لعبة أولاد فقط خاصة وأن البنات في واقع الحياة بتن يشكلنها ويلعبن بها ؟ حتى نص المحفوظات جاء يدعم نفس الفكرة. ص 42. وفي درس العمل الشريف كان الأولاد الثلاثة من الذكور وهم من سيقوم الأب بتوزيع الميراث عليهم.

(126) ظهرت في كتاب التاسع تمثل ويطلب منها المخرج أن تضرب الرجل الموجود أمامها بعنف وألا تضحك أثناء ذلك. وفي كتاب الصف التاسع ورد في إحدى الجمل في اللغة أم كلثوم رائدة فن الغناء العربي في العصر الحديث.

(127) يظهر الأطفال في كتاب التاسع من الجنسين يلبسون البنطال ويقصون شعرهم بشكل متقارب ويتسابقون في مسابقات الجري ويرقصون معاً في الدسكو، ويدرسون مع بعضهم البعض، ويجلسون في كافييتيريا يتناقشون في أمور الدراسة

(128) نتناول كتب القواعد في اللغة الإنجليزية عبر الجمل والأمثلة المستخدمة الأخ والأخت، والمؤنث في الجمع والمفرد وفي النسب، كما يظهر في الأمثلة ابن العم وبنات العم والخال والخالة والعم والعمة والجد والجدة.

## المشاركة السياسية للمرأة من خلال الاتحادات والنقابات

أكرم عطا الله

مقدمة:

لم يعد الحديث عن دور ومشاركة المرأة في الحياة العامة حالة من الترف الفكري والثقافي تمارسه نخب معينة، بقدر ما أصبح حاجة اجتماعية إنسانية اقتصادية تشغل فيها العديد من المجتمعات، بغض النظر عن مستواها الاقتصادي والاجتماعي، أو مستوى تقدمها التكنولوجي.

فقد أصبحت المرأة من أهم القضايا التي تأخذ أولوية في الكثير من المجتمعات كونها تشكل نصف أي مجتمع، وعندما يشار إليها كذلك يعني نصف المجتمع من الناحية الإنسانية، وكذلك نصف التكوين الاجتماعي، ونصف القوى البشرية لأي مجتمع. فلا يمكن الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان بمعزل عن حقوق ودور المرأة. وكذلك لا يمكن الحديث عن تنمية بكافة جوانبها دون استنفار الطاقة المذهلة التي تشكلها النساء في أي مجتمع من حيث قدرتهن على المساهمة بشكل فاعل وهام، إلى جانب الرجل في عملية التنمية والتطوير.

وتجمع كل أدبيات التنمية على أن مشاركة المرأة في الحياة العامة هو السبيل الأنجح والأسرع لتقدم أي مجتمع. والمشاركة تعني المشاركة الاقتصادية في قوة العمل إنتاجاً واستهلاكاً، وكذلك المشاركة الاجتماعية في الأسرة وعضوية مؤسسات المجتمع المدني، والمشاركة الثقافية في إنتاج واستهلاك الفكر والفن والأدب. والمشاركة السياسية في صنع القرار. والمشاركة النقابية، وتعني الانتماء والحضور الفاعل في النقابات والاتحادات الجماهيرية، والتي تعكس حيوية أفراد أي مجتمع ومعرفتهم بقضاياهم وحقوقهم.

عندما يتم الحديث عن نصف المجتمع ينبغي رؤية تلك النسبة حاضرة وفاعلة بمعظم مؤسساته، بما يعكس وزنها الحقيقي. ولكن هناك مشكلة واضحة في حضور المرأة في معظم المؤسسات، وهذا الأمر ينطبق على معظم دول العالم، لدرجة تختفي فيها الفوارق الثقافية والتكنولوجية. وبنظرة عامة لتمثيل المرأة على المستوى العالمي يبدو وكأن غياب المرأة عن دوائر الفعل المؤسسي لا يرتبط بالتخلف بكافة أشكاله، سواء الثقافي أو الشخصي الاقتصادي، بل تبدو سيطرة الرجل واضحة بشكل يعكس هيمنته شبه المطلقة على كافة دوائر صنع القرار، وبحضور نسوي باهت، وتمثيل ضعيف وشكلي في معظم الحالات، حيث وجود نسب قليلة من النساء في بعض المؤسسات يظهر هامشية الدور الذي تلعبه المرأة في المجتمعات، ومحدودية أدائها، ليس في الدول العربية المعروفة بالمجتمعات الذكورية، بل على المستوى الدولي، فحجم تمثيل المرأة في المجلس التشريعي الفلسطيني 5 نساء من أصل 88 عضواً، أي ما نسبته 5,6% والنسبة في مجلس الشعب المصري 2,2%. ولا تختلف الدول العربية المجاورة التي لا تتعدى نسبة مشاركة المرأة 4% في البرلمانات العربية وتبدو النسبة أفضل في الدول المتقدمة. ففي مجلس العموم البريطاني تمثل المرأة بنسبة 18,2%، وفي الجمعية العمومية الفرنسية 6%. أما في الدول الاسكندنافية فترتفع النسبة إلى 39% وفي آسيا التي تبدو نسبة مشاركة المرأة فيها أفضل كثيراً من الدول العربية فترتفع إلى 19%، وفي أميركا اللاتينية 10%.

الحضور الضعيف، أزمة كونية

تلك الأرقام تؤكد على أن مشكلة مشاركة المرأة مشكلة عالمية، وهو ما ترجمته المشاركة النسائية الفاعلة في المؤتمر الرابع للمرأة الذي انعقد في الصين عام 1995، الذي أكد على أن قضية المرأة هي قضية عامة واحدة في العالم كله، لتؤكد وثيقة إعلان بكين كإجماع ودليل عمل لمؤسسات وحكومات المجتمع الدولي الموقعة عليه. ودعت الوثيقة، بعد أن استعرضت أهم القضايا والمطالب الخاصة بالمرأة وحقوقها، إلى التأكيد على الأهداف الرئيسية للمرأة، الخاصة بمساواتها وتقدمها وزيادة مشاركتها في مختلف المجالات، السياسية والثقافية والاجتماعية والتنمية.

صحيح أن حضور المرأة الضعيف يشكل أزمة كونية، لكن ذلك لا يعني أن تتساوى المجتمعات والدول في الإجحاف بحق المرأة، سواء من الناحية القانونية أو الاجتماعية أو غيرها، وإن تساوت نسب التمثيل الشكلي. لو أجرينا دراسة مقارنة بين المرأة العربية مثلاً والمرأة الأوروبية، لوجدنا أن المرأة في أوروبا أو أمريكا قد حصلت على حقوق وامتيازات عكست نفسها على حضور المرأة الأوروبية في العديد من الميادين التي رسخت مكانة المرأة الأوروبية، فاقتمت كل مجالات العمل التي لا زالت حكرًا على الرجل في المجتمعات الشرقية، وتحديدًا العربية منها، التي لا زالت بعضها تحرم المرأة من المشاركة في الانتخابات. ولا زالت بعض الدول العربية لا تضع المرأة في حسابات نسب البطالة باعتبارها خارج دائرة الإنتاج والتنمية والقوى البشرية..!

يمكن لأحد الادعاء أن تلك النماذج الغربية في أمريكا وأوروبا لا يمكن القياس عليها في المجتمعات العربية والإسلامية، ويتهم كل من يجري مقارنة ما مع أي دولة بالمستورد للثقافة الغربية، لكن يسقط هذا الادعاء أمام تجارب دول مثل الهند والفلبين وسيرلانكا، وهي بلاد آسيوية شهدت ظواهر منذ الاستقلال، ورأينا فيها النساء تصل إلى رئاسة الوزراء. بل أن ثلاثاً من أكبر الدول الإسلامية شهدت في السنوات العشر الأخيرة انتخاب رئيسات للوزراء بطرق ديمقراطية وهي: باكستان وبنجلادش وتركيا.

### المرأة الفلسطينية والمشاركة:

من المفيد أن نذكر الدور الهام الذي لعبته المرأة في فلسطين قديماً منذ أن سكنت طلائع البشر هذه الأرض. تشير الأبحاث الأثرية التي تمت في فلسطين إلى المرأة باعتبارها العامل الرئيسي في أحداث ما سميت "بالثورة النيوليتية" قبل حوالي عشرة آلاف عام، بفضل اكتشاف المرأة للزراعة في هذه المنطقة. هذا الاكتشاف النسائي الكبير أحدث ثورة هائلة حيث ظهر المجتمع الزراعي في فلسطين، وظهرت القرية، وبدأ الناس يشهدون نوعاً من الاستقرار. وظهرت الأدوات الزراعية (بما تعنيه من ثقافة استعمالها) وخلفت الزراعة اقتصاد الوفرة مع المحصول الثابت، وبالتالي ما أحدثته المرأة في فلسطين قديماً، إلى جانب مشاركتها للرجل، أكثر من مجرد اكتشاف الفلاحة، بل ساهمت بنقل وتطور وتنمية المجتمع. للمزيد ويمكن العودة "للمرأة في حضارات بلاد الشام القديمة لعلي القيم". ونعتقد أن المرأة في فلسطين، ولآلاف السنوات، شاركت في عملية بناء المجتمع جنباً إلى جنب مع الرجل. ولا يمكن الحديث عن فلسطين قديماً دون الإشارة لدور كبير قامت به المرأة، وبخاصة أن المجتمعات الزراعية تتميز بمشاركة فعلية للمرأة في العمل، وباعتبار أن فلسطين منذ آلاف السنين مجتمع فإنه لا يمكن التقليل من دور المرأة فيه.

تراجع دور المرأة، وتراجعت عن المشاركة في عملية الإنتاج أو المساهمة بتطوير المجتمع منذ ظهور الأديان، كما يقول باخوفين، عالم الاجتماع "بأن الرجال اعتمدوا على العامل الديني لتحجيم دور النساء، وبالدين احتل الرجال مكانة عالية في المجتمع". لكن الظروف التي فرضت على فلسطين في القرن الماضي كان من الطبيعي أن تفتح مجالاً للمرأة حيث الصراع

الذي امتد على هذه الأرض منذ أن قررت الحركة الصهيونية البدء بتنفيذ مشروعها على أرض فلسطين، وهذا المشروع استهدف بالأساس الأرض الفلسطينية "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض". وحيث أن الأرض مصدر الإنتاج الوحيد تقريباً لمعظم العائلات في فلسطين، وهي مصدر كيان المرأة الفلسطينية والشعور بذاتها، بالإضافة للبعد الوطني، كان على المرأة أن تقف، وتتصدى، وتقاتل، وتحمل السلاح، وتزود المقاتلين بالموثوق، وتعتقل، وتستشهد إلى جانب أخيها، أو أبيها وابنها في معركة كان يجب أن يستنفذ الشعب الفلسطيني كل طاقاته من أجل صيانة، والحفاظ على ذاته وحقوقه الوطنية، كل طاقاته، لا نصفها المتمثلة بالرجال فقط. فالثورات والمجتمعات الواقعة تحت الاحتلال توفر مناخاً أكبر للمرأة للمشاركة. فقد اشتركت المرأة العربية وبدور بارز في معظم الثورات العربية وبرزت أسماء مثل جميلة بوحريد ولبلى خالد وفاطمة برناوي وغيرهن لتثبت للعالم العربي أن المرأة قادرة على أداء أدوار حتى الأخطر منها.

لقد برز دور المرأة الفلسطينية في انتفاضة عام 36 فقامت بتأمين المعدات والسلاح والمعلومات، وبعضهن خضن مقاومة عنيفة بجانب الرجال، ومنهن من لبسن الزي العسكري وتدرين على المقاومة المسلحة، مثل فاطمة غزال التي استشهدت في معركة عزون، ومناضلات أخريات وريفيات حكم عليهن بفترات سجن عالية بين سبع وعشر سنوات.

### اللجوء والمخيم

إثر النكبة والتشريد، التي هزت بنيان المجتمع الفلسطيني، والذي أصابته بضرية شديدة كمجتمع زراعي تلعب المرأة دوراً هاماً بالمشاركة بعملية الإنتاج، ومع تحول المجتمع إلى مجتمع من اللجوء، وظهور المخيمات، كان من الطبيعي أن تتغير ثقافة المجتمع نحو الاغتراب عن ما سبقتها لتتأثر المرأة بالوضع الجديد، وبهذا يتراجع وضع المرأة لتتحول إلى كائن بلا دور تقريباً. ومع حالة الركود الوطني ما بين 48 – 66، لم يكن للمرأة دور يذكر، فقد تميزت الفترة ما بعد النكبة بحالة من السكون التي كان خلالها المجتمع الفلسطيني مصاباً بذهول أفقده توازنه بعد مصادرة أرضه ودوره ومكانته الجمعية والفردية كمجتمع وكأفراد، ومنهم المرأة التي فقدت دورها الطبيعي كمنتجة وقوة بشرية كجزء من دائرة الإنتاج. لكن المستجدات الجديدة، وظروف اللجوء والمخيم، فرضت على المرأة دوراً جديداً اضطرت لتلعبه نظراً للعامل الوطني، وأصبحت الأولويات، ليس تحسين وضع المرأة، بل التخلص من علة الظروف الجديدة، ظروف الفقر وتنشئة الأولاد في ظل الاحتلال تنشئة وطنية تزرع فيهم روح الوطنية، وتحرضهم على العودة إلى ديارهم، واستمرار المطالبة بحقوقهم. ومن ناحية أخرى إدارة شؤون الأسرة في ظل هذا الكفاف بعد أن كانت الأسرة تعيش اكتفاءها الذاتي من خيرات أرضها.

وهكذا نجحت المرأة الفلسطينية في تنشئة أبناء وبنات وطنيين شكلوا مادة العمل الثوري التي أقامت مؤسساتهم الوطنية بعد أكثر من عقد ونصف من اللجوء، وعلى رأسها منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، فتأسس الاتحاد النسائي الفلسطيني عام 1964 الذي كان من أهم أهدافه "رفع مستوى المرأة اقتصادياً واجتماعياً ورعاية المرأة العاملة ورعاية الأمومة والطفولة". ثم في عام 65 تشكل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية كاتحاد نسائي فاعل كقاعدة من قواعد منظمة التحرير الفلسطينية وممثل للمرأة داخل الوطن وخارجه. وكان الهدف الرئيسي من تأسيسه "تنظيم جهود وطاقات المرأة الفلسطينية للمشاركة في جميع النشاطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية داخل الوطن وخارجه، والتي تسعى لتنمية المرأة والنهوض بها في التجمعات الفلسطينية المتعددة. وقد وضع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية برنامج عمل منذ التأسيس في خمس نقاط هي:

1- تنظيم جهود وطاقات المرأة الفلسطينية وإمماجها في حركة تحرير وطنها من الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق حق تقرير المصير والعودة لشعبها، وبناء الدولة الفلسطينية على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

- 2- رفع مستوى وعي المرأة السياسي، ومشاركتها في مواقع صنع القرار على مستوى الأحزاب السياسية والاتحادات والمنظمات الجماهيرية.
- 3 مراجعة السياسات والقوانين والتشريعات والقرارات للتأكد من خلوها من التمييز ضد المرأة وترسيخها مبدأ المساواة بين المرأة والرجل، وفتح آفاق الفرص المتساوية بينهما.
- 4- إدماج المرأة في القوى العاملة وكافة النشاطات الاقتصادية الأخرى.
- 5- رفع المستوى الثقافي والصحي للمرأة الفلسطينية من خلال تنظيم برامج التعليم الأساسي ومكافحة الأمية.

### دور فاعل للمرأة

لعبت المرأة الفلسطينية منذ تشكيل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية دوراً فاعلاً في إطار الحركة الوطنية الناهضة في التعبئة والتنظيم، وفي داخل الأحزاب الفلسطينية. وضمت الأجهزة العسكرية عدداً من النساء يتدرجن على الأسلحة إلى جانب الرجل، وشاركن بعمليات عسكرية في الداخل. لقد ساهمت المرأة الفلسطينية في إحباط المشاريع الصهيونية، وعلى رأسها مشروع روابط القرى والمجالس المحلية. ومع تزايد الوعي الوطني تأسست لجنة العمل النسائي التي ضمت في صفوفها مئات من الكوادر النسائية النشطة من كافة الفصائل والأحزاب. وعلى اثر خلافات داخلها تفككت اللجنة وشكلت الفصائل الفلسطينية مطلع الثمانينات الاتحادات النسائية الخاصة بالقوى الوطنية لتلقي في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.

ساهمت الاتحادات النسوية الفلسطينية المتعددة في خلق مناخ عام للحوار الديمقراطي وتعدد الآراء. وإن كنا لسنا بصدد قراءة تاريخ منظمات العمل النسائي في فلسطين، إلا أنه لا يضير تقييم مدى نجاح تلك المنظمات، وعلى رأسها الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في تحقيق الأهداف الخاصة بالمرأة. فهل استطاعت منظمات المرأة والمؤسسات النسوية الفلسطينية من تنظيم جهود وطاقات المرأة، وهل تمكنت من رفع وعيها السياسي ومشاركتها في مواقع صنع القرار على مستوى الأحزاب السياسية والاتحادات والمنظمات الجماهيرية؟؟

للإجابة على هذا السؤال ينبغي استعراض بعض الأرقام والنسب لتقييم مدى حضور واندماج المرأة ومشاركتها السياسية في الاتحادات النقابية والمنظمات الجماهيرية لنعرف إذا كان ثقل المرأة وتمثيلها في تلك المؤسسات يعكس ثقلها في المجتمع، أو حتى يقترب منه.

تبلغ نسبة الذكور في فلسطين 50,8% بينما تبلغ نسبة الإناث 49,2%. تشغل النساء 7,6% من موظفي القطاع الرسمي و15% من الوزارات المدنية. تشكل النساء 11,7% من الأطباء و8,5% من المحامين و7,4% من المهندسين. 23% من أعضاء مجالس الطلبة في الجامعات من الإناث على الرغم من أن نسبة الإناث في الجامعات 43%. نسبة الإناث من مجمل أعضاء الاتحاد العام للنقابات حتى عام 97 فقط 7,64%. اللجنة التنفيذية للاتحاد العام لطلبة فلسطين كلها من الرجال وعددهم 15 على الرغم بأنها تمثل الطلاب إناث وذكور.

الوضع ليس أفضل حالاً على صعيد المشاركة في منظمة التحرير الفلسطينية، فاللجنة التنفيذية، ومنذ تأسيسها، جميع أعضائها من الرجال، وتشكل المرأة ما نسبته 7,5% من الأعضاء البالغ عددهم 744 في المجلس الوطني الفلسطيني، وتتساوى تقريباً النسبة في حجم المشاركة وحضور المرأة في الهيئات القيادية الأولى في الفصائل الفلسطينية. فعلى سبيل المثال تشكل النساء 5% من اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، والتمثيل ضعيف في مؤسسات

الجبهتين الشعبية والديمقراطية القيادية، سواء المكتب السياسي أو اللجان المركزية، ويبلغ تمثيل المرأة في المجلس التشريعي 5 نساء من 88 عضواً، ما نسبته 4,4%.

### سيطرة شبه مطلقة للرجال

هذه الأرقام، وأرقام أخرى كثيرة يمكن استعراضها تدل على عمق دور المرأة وحضورها وضعف ومحدودية هذا الدور في البنية القيادية، وكذلك في قاعدة المؤسسات والاتحادات. بل لوحظ أن هناك علاقة عكسية بين عدد النساء ومستوى السلطة القيادية، أي أنه يتناقص عدد الكوادر من النساء كلما ارتفع مستوى السلطة لتكاد تكون شبه معدومة في الهيئات القيادية الأولى، أو بحضور شكلي فاتر. الحالة الوطنية الفلسطينية بما نتيجته للمرأة من فرصة للمشاركة في الحياة العامة لم تعكس نتائج طيبة بالنسبة للمرأة حيث نقلت نظرة الآن على مستوى مشاركتها في المؤسسات، على الرغم من أداء المرأة لأدوار متعددة وهامة في كافة مراحل النضال الفلسطيني، وعلى درجة من المساواة مع الرجل في الكثير من الميادين، كان من الطبيعي أن تشكل تلك الحالة فرصة لترسيخ قواعد جديدة تقوم على إدراك دور المرأة وأهمية مشاركتها في الحياة العامة، وفي بناء المؤسسات، لكن النتيجة خلال العقد الماضي تشير إلى تراجع واضح في مستوى الحضور النسوي في مؤسسات المجتمع، وبنسبة أدنى كثيراً من دول الجوار.

عند تشكيل السلطة الوطنية ساد اعتقاد بأن مشاركة المرأة ستكون أفضل مما هي عليه، ذلك لأن السلطة تشكلت بعد الانتفاضة الأولى التي كانت للمرأة مساهمة بارزة فيها، لكن ذلك لم يتم. لقد توزعت معظم قيادات العمل النسائي على وظائف الدولة، ولم يبق منهن من تفرغ وقتها لخدمة قضايا المرأة ورفع مستواها، كما تحمل أهداف جميع المؤسسات النسائية، وتراجع دور المنظمات النسائية التابعة للفصائل والقوى الوطنية، وبقيت بعض المنظمات النسائية غير الحكومية العاملة بقضايا المرأة. ومن الملاحظ أن اهتمامها لا يركز على مضامين الاهتمام بمستوى المرأة والعمل على دمجها بالمجتمع بقدر ما هو عمل سطحي ركزت الفعاليات على عقد المؤتمرات والورشات والقراءات وتجميع إحصائيات، رغم أنني أثناء البحث عن أرقام وإحصائيات حول المرأة وجدت فقراً شديداً في المؤسسات النسائية التي زرتها.

صحيح أن مشاركة المرأة تبدو مشكلة عالمية، ولا تختلف كثيراً في الدول العربية عنها في الدول الغربية، لكن ذلك لا يعني أن المرأة في المجتمع العربي وصلت إلى مستوى من الحريات والحقوق مشابه لما وصلت إليه المرأة الغربية، فالفرق شاسع، ولا يمكن مقارنته. فلا زالت المرأة في المجتمع العربي تفتقر للكثير من الحقوق التي تعيق مشاركتها في الحياة العامة.

### ترتيب الأولويات الفلسطينية:

يبدو أن أحد أسباب تراجع دور المرأة الفلسطينية وأزمة مشاركتها في الاتحادات والمؤسسات الشعبية ينبع من ترتيب الأولويات الفلسطينية، وعلينا أن ننصف المرأة والمؤسسات النسوية في إطار البحث عن أزمة الدور والمشاركة، لأن المؤسسات النسائية الفلسطينية على مدار العقود الماضية كان برنامجها الوحيد هو البرنامج الوطني، واضطرت مؤسسات العمل النسائي المنبثقة عن القوى الوطنية أن تحمل البرنامج السياسي لهذا التنظيم أو ذاك، وكان هذا على حساب البرنامج الاجتماعي، وعلى حساب قدرة تلك المؤسسات على أن تعمل على أكثر من صعيد، التحرر الوطني والتحرر الاجتماعي، وبالتالي تراجع الاهتمام بقضايا المرأة ومشاركتها، ورفع مستواها وتعليمها وتأييدها بمنظمات ونقابات واتحادات جماهيرية تعكس دور النساء في المجتمع المهني، بعد أن تكون المرأة قد تجاوزت مسألة الاندماج والمشاركة في سوق الإنتاج.

وهناك العديد من الأسباب التي يمكن القول أنها ساهمت بتهميش المرأة، وجعلت من أزمة مشاركتها في المؤسسات الشعبية والاتحادات النقابية أزمة مجتمع، وهي:

1- النظرة للمرأة في المجتمع الشرقي حيث الثقافة السائدة، والتي تعتقد بفقدان المرأة لمؤهلات المساواة مع الرجل، والتقليل من شأنها في مجتمع يقوم على اعتبار الذكر هو الأهم في البنيان الاجتماعي، وليست المرأة سوى تابع لتأدية خدمات محددة – العمل المنزلي – وهو لا يحسب ضمن دائرة الإنتاج العام، وكذلك وعاء للإنجاب فقط، وهذه الثقافة تراكمت بحيث أصبحت جزءاً من منظومة القيم.

2- أزمة الدور لدى المواطن العربي حيث ترتفع نسبة البطالة في المجتمعات العربية حيث يحد ذلك من دور الأفراد. فالفرد العاطل عن العمل لا يمكنه الانتماء لاتحاد نقابي مثلاً، وترتفع تلك النسبة أكثر بين النساء، ففي المجتمع الفلسطيني تعتبر غالبية النساء خارج القوى العاملة حيث تبلغ نسبة 84% من الإناث ممن تبلغ أعمارهن 14 سنة فأكثر خارج القوى العاملة مقارنة بحوالي 32% فقط من الذكور.

3- تشابك البرنامجين الوطني والاجتماعي بحيث أعطيت الأولوية للحرر الوطني مما سبب تجاهل، أو تأجيل الاهتمام بالمرأة وقضاياها.

4- إشكالية وعي المرأة لقدراتها حيث سيادة الثقافة التي تعتبر الرجل عنصر البناء الاجتماعي، فالمرأة جزء من هذه الثقافة التي أفقدتها الثقة بقدراتها مع الزمن. ففي بحث أجراه الإحصاء المركزي ثبت أن المرأة الفلسطينية تفضل إنجاب الذكور على إنجاب الإناث، حتى لو لم يسبق لها أن أنجبت إناًثاً. وفي انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام 96 فقد بلغ عدد النساء اللواتي رشن أنفسهن للانتخابات 25 امرأة من مجموع المرشحين البالغ عددهم 672 مرشحاً ومرشحة، أي ما نسبته 3,7% فقط، وقد أبلغني أحد الكتاب بقيام إحدى المؤسسات بإجراء بحث على عينة من النساء في إحدى الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة تبين أن أغلبية النساء تؤيد تعدد الزوجات.

5- تراجع أحزاب اليسار في الساحة الفلسطينية حيث أنها اعتبرت الأكثر تأييداً لقضايا المرأة وتحررها ومساواتها بالرجل. وبالمقابل شهدت الساحة الفلسطينية تقدم للمنظمات الإسلامية والتي تحد من الاندماج الحقيقي للمرأة في المجتمع والاتحادات والمؤسسات، وحيث يتطلب الاختلاط وتطلاق من قواعد أيديولوجية تعتقد باستحالة مساواة المرأة بل هي تابعة للرجل.

6- الزواج المبكر الذي يقحم المرأة في مسؤوليات تحول دون استمرار اندماجها ومشاركتها بالمجتمع حيث أن نسبة 37% من النساء الفلسطينيات يتزوجن تحت سن 17 سنة وهو سن الطفولة في القانون الدولي، وكثرة عدد أفراد الأسرة حيث تمتاز الأسرة الفلسطينية بكثرة العدد وتتجاوز الخمسة أولاد بما يعني ذلك من استنزاف للصحة والجهد والوقت اللازمين للمشاركة في مؤسسات المجتمع.

### تحرر المجتمع:

لا يمكن الحديث عن تحرر المرأة بدون تحرر المجتمع، فالتحرر من الاحتلال يعتبر الخطوة الأولى على طريق تحرير المرأة، فإن مجتمعاً مسلوب الحرية لا يمكن أن يوفرها للمرأة، ولكن هذا لا يعني النكوص عن العمل الجدي نحو دفع المرأة واستمرار العمل على دمجها ومشاركتها مشاركة فعلية، لا مشاركة رمزية في الطوابق العليا، فأن تكون المرأة وزيرة في الحكومة لا يعني أن المرأة تشارك في المجتمع بل يتطلب مشاركة أفقية في كافة المؤسسات، ويتمثيل يرتقي إلى مستوى حضورها الاجتماعي، بما يعني فتح ميادين ومجالات ومهن مطلوب من المرأة اختراقها وتأهيل ودمج أكبر عدد من النساء.



صحيح أن الأزمة أزمة احتلال وأزمة دور الأفراد، لكن هناك الكثير من العادات والتقاليد التي تقف قيداً أمام اندماج المرأة لأخذ دورها ومكانها، فالأزمة دائماً تستولد أزمات، فنحن بحاجة إلى إعادة صياغة لمفاهيمنا بما يتلاءم مع التطور الكوني، وبما لا يصطدم مع قيم المجتمع، ففي ثقافات معينة تقاس تقدم المجتمعات بمستوى تقدم المرأة فيها، فهل هذا المستوى من المشاركة للمرأة الفلسطينية يصلح لقياس المجتمع الفلسطيني؟؟

الهوامش:

- (1) المرأة والحياة السياسية، المركز المصري لحقوق المرأة، ص19.
- (2) قضايا المرأة العاملة الفلسطينية، ربحي قطامش، ص21.
- (3) الواقع الفلسطيني الراهن وآفاقه المستقبلية، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ص175.
- (4) المرأة العربية والحياة العامة، مركز دار ابن خلدون، ص10.
- (5) المرأة في حضارات بلاد الشام القديمة على القيم، ص16.
- (6) الواقع الفلسطيني الراهن، سبق ذكره، ص178.
- (7) نفس المصدر.
- (8) الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، كتيب تعريف بالاتحاد، ص3.
- (9) نفس المصدر.
- (10) الواقع الفلسطيني الراهن، سبق ذكره، ص189.
- (11) دائرة الإحصاء المركزية، المرأة والرجل اتجاهات وإحصاءات، ملخص تنفيذي، ص11.
- (12) نفس المصدر، ص7.
- (13) نفس المصدر، ص11.

## المرأة الفلسطينية في المجالس المحلية

عدنان حسام الدين

### مقدمة

من المواضيع التي أخذت حيزاً واسعاً من النقاش في السنوات الأخيرة، وتساعد الاهتمام العام بها في الدول العربية، والعالم أيضاً، قضية دخول المرأة معترك الحياة السياسية، والمشاركة في الانتخابات البرلمانية والمؤسسات المجتمعية، كالمجالس البلدية والقروية. وفي فلسطين، ومنذ اتفاقات أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث جرت انتخابات رئاسية وبرلمانية، ولأول مرة، شاركت سيدة كمرشحة للرئاسة، وعدة نساء كمرشحات للمجلس التشريعي.

بدا مطلوباً من المجلس التشريعي أن يقوم بإصدار وتعديل سلسلة من القوانين، والتي منها ما يتعلق بحقوق ودور المرأة الفلسطينية، وتم لاحقاً إنجاز الكثير في هذا الشأن. ومع تنامي دور المؤسسات النسوية المحلية والدولية المطالبة بإعطاء المرأة المزيد من الحقوق، عمدت وزارة الحكم المحلي إلى تشجيع إدخال العنصر النسائي في المجالس المحلية، وهو الأمر الذي قابلته العادات والتقاليد ببرودة شديدة، حيث لا يزال المجتمع الشرقي بصفة عامة مجتمعاً ذكورياً بكل ما تحويه الكلمة من معنى.

### مشاركة، أم زخرفة!!؟

يرى بعض المراقبين أن قرار إدخال العنصر النسوي للبلديات، رغم ارتباطه بما قامت به المؤسسات النسوية من جهود حثيثة، إلا إنه يبقى نوعاً من الديكور والزخرفة التي تلائم العصر لإظهار أننا في فلسطين، وفي السلطة الوطنية نتبع الحداثة والحضارية، ونتماشى مع ركب التطور البشري. كما أن القراءة المشوشة للدين لا تقبل بمشاركة المرأة في هذه المجالس. وعلى الرغم من أنني لم أسمع أن هناك فتوى دينية من أي مرجعية تدعو إلى عدم مشاركة النساء، إلا أن هناك اعتقاداً عاماً يربط بين وجهة نظر الإسلاميين وإقصاء النساء عن المؤسسات والأماكن التي يعمل بها الرجال. وليس خافياً إن الكثيرين يفضلون أن تعمل أخواتهم، أو زوجاتهم في مؤسسات يقل أو ينعدم فيها وجود الرجل.

### عقبات وعوائق

تواجه المرأة الفلسطينية، وهي محور هذا الموضوع، عقبات كبيرة في الوصول إلى المساواة الحقيقية والتكافؤ مع الرجل، ومن ضمنها العوائق الثقافية والاجتماعية والسياسية. ولعل أبرز هذه العقبات نظرة المجتمع الذي يعتبر خروج المرأة من بيتها عملاً من شرور الغرب ونشاطه الهدام في مجتمعاتنا المحافظة. ويمكن قراءة تفكير المجتمع عبر الأمثال المعبرة عن حالة لاشعورية داخلية تفرق بين الرجل والمرأة، ومنها "أن الرجل لا يعيبه إلا جيبه" أي أن عيب الرجل الوحيد أن يكون فقيراً معدماً وجيوبه خاوية، وفي المقابل إن "شرف البنت مثل عود الكبريت" يشتعل لمرة واحدة فقط، إذ أن خطأ البنت (الأنثى) هو خطأ لا يغتفر ولا ينسى، أما ما يفعله الرجل من فحش فلا بأس به، إنه يصدر عن رجل. ولنأخذ مثلاً آخر، كم من جرائم الشرف ارتكبت ضد نساء وفتيات في بلدنا وفي الأردن المجاور، وتم قتلهن رغم أن مرتكب الخطأ، إن وجد، هو من فعل اثنين (رجل وامرأة) حيث لم، ولن نسمع أن أسرة أو عائلة عاقبت أياً من أبنائها، أو قتلته لعلاقة خاطئة مع امرأة، مع إن العكس حدث ويحدث باستمرار. كما أن المجتمع ينظر بوجوم إلى المرأة الجريئة، والتي يصمها بالمسترجلة، أي تلك التي تحاكي الرجال بأفعالها وأقوالها حيث يعتبر مجتمعنا أن مكان المرأة الأنسب هو البيت، أو العمل كمدرسة أطفال، أو معلمة في مدرسة للبنات.

لقد تسببت هذه النظرة في جعل مستوى مشاركة المرأة متواضعاً رغم ما يسمى بالتمسك بحقوق المرأة، ومساواتها بالرجل، والقضاء على كافة أشكال التمييز ضدها. هناك من يعتبر الرجل عقبة كأداء أمام المرأة في الوصول لأهدافها. فوجود الرجل المسؤول أمام كاميرات التلفزيون، وفي حفلات افتتاح المشاريع النسوية، وعندما يدلي بتصريحاته للصحافة تراه يؤكد ويشدد على دور المرأة الأم والأخت والزوجة، ودور المرأة الفلسطينية في النضال. وأنه لا فرق بين الرجل والمرأة في تولي المناصب والقيادة. وأن للمرأة الفلسطينية باعاً طويلاً وكفاءة عالية. وأنها نصف المجتمع الذي لا يجوز تهميشه أو إهماله إلا أن النفاذ إلى قلب هذا الرجل المسؤول لتجده يعبر عن عدم قناعته بإعطاء المرأة في محيط أسرته شيئاً مما تشدق به، ولسان حاله يقول خلسة " .. أي قلة رجال حتى نولي أمرنا امرأة...؟؟؟"

هذه الصورة لمستها أيضاً أثناء إعداد هذا التقرير عندما وجهت سؤالاً لعدد من زملاء المرأة من الرجال في بعض من مجالس هيئات الحكم المحلي عن دور المرأة، ومدى مشاركتها في اتخاذ القرارات ونظرة زملائها لها، فنرى الرجل ينبري ليؤكد أن لا فرق بين الرجل والمرأة، وأن المرأة أثبتت مقدرتها، لكنه يعود ليصرح في كلام ليس للنشر إنه لم يجد امرأة كفؤة في منصبها !! وأنه لا يرضى أن تترك زوجته منزلها وأطفالها وتخرج للتنطح لقضايا عامة هي من مسؤولية الرجل...!!! ويجب أن لا يتم تجاهل إن المرأة قد تكون عقبة أمام وصول النساء إلى حقوقهن، إما برضوخها الكلي لإرادة الرجل، أو عن طريق الغيرة من بنت جنسها التي نجحت في الوصول إلى المراكز المتقدمة والقيادة في المجتمع، أو العكس، عندما تعتقد أنها الأفضل بين بنات جنسها وتبدأ في التعالي عليهن ورغبتها في إظهار سطوتها، واعتبار النساء من حولها تبعاً أو وسيلة لها للوصول إلى مرتبة أعلى. أي باختصار عندما تتحول المرأة عن خدمة قضية المرأة وتعتبر هذه القضية جسراً لأهداف ذاتية وأنانية.

### تجربة نسائية في مجلس بلدي عرار

يتميز المجلس البلدي في عرار (محافظة طولكرم) بمشاركة أربع فتيات من أصل 15 عضواً هم أعضاء المجلس البلدي، وقد اضطرت إحداهن، وهي حُسن عكاوي، إلى الاستقالة بحكم عملها وتعيينها في سلك التدريس في محافظة رام الله. أما الثلاث الباقيات وهن: منى طفاقة؛ مريم شديد؛ وفاطمة أبو سعدة، واللواتي تمت مقابلتهن كل واحدة على انفراد بهدف تقييم تجربتهن في المجلس البلدي، ومعرفة ردود فعل محيطهن الاجتماعي على هذه التجربة، وجميعهن من المتعلمات ولهن دور بارز في النشاط الاجتماعي. لقد أحدثت مشاركتهن في المجلس البلدي أشبه ما يكون بصدمة كهربائية في مجتمعهن الريفي المتحفظ، والذي لا يزال أبعد من أن يثق بقدرات المرأة مقارنة بقدرات الرجل، ويرفض وجودها في مؤسسات، طالما اعتبرت مجالاً للرجال، رغم ما في تجربتهن من أمور إيجابية لصالح المرأة والمجتمع.

تقول منى طفاقة، وهي حاصلة على درجة بكالوريوس في المحاسبة: "في البداية لا بد وأن أعتزف بأن أشقائي وأسررتي قدموا التشجيع والعون المعنوي المساعد على المشاركة في عضوية المجلس البلدي. وبغض النظر عن الأهداف التي تم من خلالها إدخال العنصر النسائي للمجالس المحلية، كما يشاع، لإبراز الوجه الحضاري للمجتمع الفلسطيني، فإنني أعتقد أننا نجحنا كنساء في المشاركة في اتخاذ القرار، وطرح الأفكار والتعرف على مشاكل المجتمع المحلي وهمومه، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها. وأعتقد أن تجربة المشاركة في المجلس هي تجربة غنية". أما بالنسبة لدعم المرأة في عرار لبنات جنسها في المجلس فقد تفاوتت المواقف والآراء. هناك نساء مشجعات وأخرى متحفظات أو منتقدات أحياناً. وحول الأمور الفنية التي تخص البنى التحتية من خدمات المياه والكهرباء وتعبيد الشوارع والترخيص، تقول طفاقة: "نحن أولاً وأخيراً

من أبناء هذه البلدة، ونعرف أي الشوارع لها أولوية في الخدمات وأنها عليه حركة سير أكبر، ومن هنا نستطيع الحكم على أهمية المشاريع وأهمية التنفيذ. أما الأمور المالية والفنية البحتة فهي من اختصاص المهندسين والفنيين ولا تقع ضمن دائرة مسؤولية عضو المجلس البلدي. وتضيف "لقد كان هدفي من الدخول للمجلس البلدي كسر الحاجز النفسي لدي ولدى المجتمع الذي يعتبر البلدية أمراً يخص الرجل دون المرأة".

### ممثلة للرجل النسوية

أما مريم شديد، وهي حاصلة على درجة بكالوريوس في اللغة العربية واجتياز دورات علمية عديدة في إدارة المشاريع واللقاءات المجتمعية الخ... تصف تجربتها كعضو في مجلس بلدي، فتقول: "إن تشكيل المجلس البلدي تم بعد أن قامت وزارة الحكم المحلي باستمراج آراء العائلات في البلدة، وأن مشاركتنا نحن فقد جاءت بعد استمراج آراء النساء، حيث تم اخذ موافقة 700 إلى 800 امرأة وفتاة في البلدة، وهن عضوات في جمعية محلية، وهكذا وصلت للمجلس لأكون ممثلة للرجل النسوية في بلدي. لقد ساعدني وجود رئيس وأعضاء من الشبان - رئيس المجلس سفيان شديد 31 عاماً - المتقنين وبغليظة متفتحة على تحقيق النجاح في مهمتنا، والتي اقدر أنها ناجحة، وبنسبة 90% لعدة أسباب: أولها إن البلدية كانت حكرًا على الرجال، ولم يكن بالإمكان أن تجتاز عتبة البلدية أي امرأة حتى لو كانت صاحبة حق، كأن تراجع في تفاصيل فاتورة كهرباء مثلاً. لكن، ومع وجود المرأة في المجلس البلدي، فقد حدث انقلاب وتطور إيجابي. أصبحت فيه العديد من النساء تقوم بزيارة البلدية والتفاعل مع أنشطتها، وبدأت مرحلة جديدة في البلدة تميزت بإعطاء المزيد من الحريات في التعلم ومغادرة جدران المنزل للمرأة والمشاركة في أنشطة اجتماعية وعلمية مختلفة. أما نسبة الفشل، وهي 10%، فأعني بها إن المجتمع المحلي والقطاع النسوي في البلدة فهمه الأكبر هو الإنجاز المادي الملموس، فنحن نتعرض للسؤال ماذا أنجزتم؟ أين مشاريعكم؟ وأنا هنا اعترف بأننا لم نجد المؤسسات التي تدعم جهودنا كنساء بهدف الارتقاء بالمشاريع وإقناع المجتمع بإنجازاتها، اللهم إلا في مشروع إقامة مقر خاص بالنساء، مركز تنمية المرأة الريفية. كما اكل بداية صعبة فقد واجهتنا كسيدات انتقادات من المجتمع المحلي خاصة عندما كنت أنا العضوة الوحيدة بين 10 أعضاء من الرجال، فلقد سمعت عبارة ألا يوجد رجال؟؟!! لقد تعرضت للوم من الرجال ومن نساء أيضاً، من القريبات من التيار الديني، لكن الآن أصبح مختلفاً، فكثير ممن وجهوا لي اللوم والانتقاد يعودون لي في كثير من القضايا التي تتعلق بأداء البلدية وقراراتها والتي لها تأثير على شؤونهم اليومية".

### جلب العار !!

من جهتها تحدثت السيدة فاطمة أبو سعدة، أم لأربعة أطفال وطالبة اجتماعيات في جامعة القدس المفتوحة ومديرة مركز تدريب مهني في عمار ورئيسة جمعية سيدات الشعراوية المشكلة حديثاً، حول مشاركتها في المجلس البلدي فتقول: "أن مشاركتها جاءت لمساندة قضايا المرأة والوقوف إلى جانب زميلتها مريم شديد في المجلس بعد أن كانت (الآنسة شديد) هي الفتاة الوحيدة في المجلس مع 9 من الرجال. وتعتقد السيدة أبو سعدة ان الهدف الذي قصده وزارة الحكم المحلي من إتاحة الفرصة أمام السيدات للمشاركة في البلديات قد يكون نوعاً من الديكور للظهور بمظهر حضاري يتماشى ومتطلبات المرحلة، إضافة إلى ما تنأى إلى سمعها بأن مؤسسات أجنبية ستقدم الدعم المادي للمجالس التي تشارك فيها النساء، وإن وجود المرأة شرط أساس للحصول على هذا الدعم. وتضيف أن رغبتها في تقديم شيء مفيد لمجتمعها وثقة زوجها (خياط ستائر) بقدراتها وتشجيعه لها على خوض هذه التجربة، كذلك دعم وتأييد أهلها المقيمين في الأردن، قد دفعها للإقدام والدخول إلى معترك البلدية. إلا أن المعارضة الشديدة لدورها قد جاءت من والد زوجها الذي استمر يردد على مسمع ابنه أن زوجته قد جابت لنا الحكي !! وان عملها في البلدية - موقع الرجال - يجلب العار ....!!!

وتضيف: "أن ضغط والد زوجي قد دفع بي إلى الانعزال عن البلدية لفترة من الوقت. وأني الآن أقوم بالمشاركة في أعمال المجلس البلدي بصورة "سرية" وأخشى أن تصل أخبار هذه المشاركة إلى مسامح حماي المعارض بشدة لوصولي للبلدية، والذي احرص في الوقت ذاته على عدم إغضابه".

وحول موقف المجتمع من هذه المشاركة فتقول: "أن عدداً من الرجال في البلدة توقفوا عن السماح لزوجاتهم أو أخواتهم حتى من المشاركة في الدورات المهنية التي يقدمها مركز التدريب المهني الذي أتولى إدارته معتبرين جهلاً إنني ممن يدعون إبقاء الرجل في البيت وخروج زوجته للعمل". أما عن مواقف أعضاء المجلس من الرجال الذين وجدوا العنصر النسائي يشاركهم في اتخاذ القرار فقالت السيدة أبو سعدة: "كنت اشعر أن هناك حالة من الترقب والانتظار لما نتقوه به، وكأنهم يقولون لنرى ما لديهن، ونحن كنا في موقع التحدي والمنافسة وإثبات الذات، لذا، ومنذ بداية اشتراكنا في الجلسات البلدية طلبنا وقف تقاضي أي مقابل مادي لعضو المجلس البلدي لقاء مشاركته في الجلسات ( 50 شيقل جديد لكل عضو عن كل مشاركته في اجتماع للمجلس). مثل هذا الاقتراح، وإن تم قبوله والالتزام به فهو بالطبع لم يعجب غالبية الأعضاء..."

وتعتبر السيدة أبو سعدة تجربتها في المجلس البلدي رغم غناها وتنوعها ومدتها القصيرة – مدة سنة – "أنها" أشبه ما يكون بخيبة الأمل من توجهات الأعضاء من الرجال بصفة عامة، الذين لا يرون أي دور للبلدية في المجتمع المحلي باستثناء تقديم خدمات الكهرباء والمياه وتعبيد الشوارع دون الالتفات للقضايا الاجتماعية، مثل قضايا تأهيل المعاقين، أو إنشاء مركز للنساء بالمسنين وأمور أخرى كثيرة. وتمنت لو أن وزارة الحكم المحلي اعتمدت رجلاً وامرأة لكل عائلة من عائلات البلدة بدلاً من اختيار اثنين من الرجال لتمثيل العائلة الواحدة في المجلس، حتى يتم إيجاد نوع من الفرصة للنساء للمنافسة حتى على رئاسة المجلس وزيادة فرص إنجاح الاقتراحات والمشاريع الاجتماعية التي تهتم بها المرأة. "وتقول: "لقد قوبل اقتراحي بإيجاد مقر للجمعية النسوية – سيدات الشعراوية – بالرفض المطلق من المجلس، وتحديدًا من الرجال الذين تساءلوا عن جدوى مثل هذا المقر. لقد نجحت زميلتي في الحصول على مقر لجمعية التنمية الريفية لكن بعد أن توفرت مساعدة خارجية، وأقصد هنا دعماً للمشروع من الإغاثة الزراعية ومشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)".

### المرأة الفلسطينية في الانتخابات القادمة

بعد أن تعرضت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى ضغط متعدد الوجوه على الصعيدين الداخلي والخارجي، ووصولها إلى قناعة بأن سياسة التعيين في المجالس المحلية قد أدت إلى عدم رضا وتامل في الشارع الفلسطيني، قررت أخيراً إجراء الانتخابات البلدية على أن تتم على مراحل، وبشكل تدريجي في أواخر هذا الصيف، مما يعني أن اللجان البلدية والمجالس القروية المعينة في طريقها إلى الزوال. وأن صندوق الاقتراع وثقة المواطن هي التي ستحمل هذا الرجل وتلك المرأة إلى البلديات. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: ما دور المرأة في هذه الانتخابات كمرشحة أو نائبة؟ وهل على السلطة أن تحدد كوتا (حصصاً) للنساء في هذه المجالس؟ وما هي النسبة المئوية المعقولة لمثل هذه المشاركة؟ أم يجدر بالسلطة أن تترك المرأة تتدبر أمرها في منافسة مفتوحة مع الرجل اعتماداً على مبادئ المساواة التامة بين الجنسين ونكافؤ الفرص في الانتخابات؟...

ولإجابة على مثل هذه التساؤلات فقد أجرت الهيئة العامة للاستعلامات، وهي مؤسسة حكومية فلسطينية، استطلاعاً للرأي على عينة عشوائية ضمت 990 شخصاً، منهم 600 من محافظات الضفة و390 من محافظات غزة جميعهم من فئات

عمرية ومهنية ومستويات علمية مختلفة، حيث رأى 55,7% من أفراد العينة ضرورة تخصيص عدد من مقاعد المجالس البلدية والقروية للمرأة كضمان تمثيلي، بينما رأى 32,3% أن ليس هناك ضرورة لهذا التخصيص، فيما امتنع 12% عن إبداء رأيهم. وفي استطلاع آخر حول توجهات الجمهور الفلسطيني بخصوص الانتخابات العامة والمحلية أجرته مؤسسة "الفا" للأبحاث والمعلومات واستطلاع الرأي، ومقرها مدينة رام الله، على عينة من 2209 أسر في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث جرت الدراسة في الفترة ما بين 2004/4/16 و 2004/5/2 أظهرت الدراسة إن 90,9% يؤيدون أن تصوت النساء في الانتخابات، وأن 62,8% يؤيدون وجود كوتا نسائية خاصة بالمجلس التشريعي، في حين أيد 40,2% ترشيح النساء للانتخابات الرئاسية ...

تدل هذه المؤشرات على تقبل المجتمع لدور أكبر للمرأة في المؤسسات المجتمعية، وهو أمر واعد بمستقبل أفضل لدور نسوي كامل يتساوى ودور الرجل في المجتمع. أما عن رأي عضوات المجلس البلدي في عرار في موضوع الكوتا النسائية في المجالس البلدية فقد أبدين تأييدهن لمثل هذه النسبة حيث تتحدث منى طقاطقة عن مبدأ الكوتا معتبرة أن المرأة تحتاج للكوتا لضمان وصولها للمجالس في الفترة الحالية. لكن على المرأة أن تعمل في الوقت ذاته على إحداث تغيير جذري في نظرة المجتمع، وأن يتم التخلص من مبدأ الكوتا مستقبلاً والاعتماد على المنافسة الحرة دون تمييز بين رجل وامرأة. وتضيف "أن نسبة ثلث المقاعد في المجالس البلدية هي نسبة عادلة ومقبولة". أما زميلتها في المجلس مريم شديد فتقول: "على الرغم من أن الكوتا هي خروج عن إطار الديمقراطية والمساواة بين الرجل والمرأة إلا أنه خروج محمود يهدف لتفعيل دور شريحة النساء التي تمثل نصف المجتمع. كما لا يفوتها دعوة كل سيدة تفكر في ترشيح نفسها للمجالس البلدية أن تعمل على تنمية قدراتها الذاتية من أجل أن تكون مشاركتها فاعلة وحتى لا يتم سلب قرارها حيث علمت ومن خلال متابعتي لما يحصل في بعض المجالس من إضاعة دور المرأة وتهميشه. ولا تتردد الأنسة شديد في الإعلان عن نيتها ترشيح نفسها في أي انتخابات قادمة، مؤكدة أن ترشيحاً سيكون بعيداً عن العائلية، ومعتمداً على أصوات الجميع، وفي مقدمتهن نساء عرار".

### خلاصة

رغم أن المرأة الفلسطينية استطاعت أن تتقلد مناصب رفيعة في المجتمع، حيث أصبحت نائبة في البرلمان (المجلس التشريعي) ووزيرة ومديراً عاماً في وزارة، وكونها مشاركة للرجل في ميادين النضال والكفاح فإن هناك ملاحظات وعلامات بارزة على هذا الاصطفاف النسوي في المجتمع، وتركز تواجد النساء في مهن معينة مثل سلك التعليم والسكرتاريا ومشغل الخياطة، إضافة إلى الموقع التقليدي للمرأة في البيت واقتصار عملها على تربية الأولاد وإدارة شؤون منزلها، كما يتضح جلياً قلة مشاركة وانخراط المرأة في هذه المؤسسات المجتمعية. بلغ عدد أعضاء المجلس التشريعي من النساء خمساً من أصل ثمانية وثمانين كما أن دور المرأة في المجالس البلدية، هو غالباً دور رمزي، اقتصر على التعيين حيث إن عدم ترشيح المرأة في الانتخابات البلدية التي شهدتها الضفة في العام 1976. كما أن عقبات وعوائق كثيرة تعترض مسيرة المرأة، منها نظرة المجتمع التقليدية لدور النساء وسيادة الثقافة الذكورية، بل وطغيانها، التي عملت على تحجيم دور المرأة أحياناً وغيبت هذا الدور أحياناً أخرى. إن وضع الأمور في نصابها، والسعي لتقدم ورقي المجتمع يستلزم إعطاء المرأة حقوقها واعتبارها إنساناً لا يقل عن الرجل. كما أن تخصيص كوتا نسائية في انتخابات المجالس البلدية، وباقي المؤسسات الأخرى، أصبح ضرورة حيوية للتغلب على إرهابات الثقافة الموروثة والتخلص من إرث قديم تم فيه تغيب النساء وعزلهن عن ركب التطور، وهذا التخصيص، والذي يلقي قبولاً عاماً على أي حال، يشكل كسراً لحاجز الخوف والتردد لدى المرأة، وخطوة على طريق دمج المرأة في بيئتها ومجتمعها.

تُقاسُ حرية المجتمع بمدى حرية نسائه

## لماذا تغيب هموم المرأة الفلسطينية الحقيقية عن صحافتنا؟؟؟...

أحمد سليم

المتابع للصحافة الفلسطينية المكتوبة، سواء اليومية أو غيرها، يلاحظ إن صورة المرأة الفلسطينية، بما هو مفترض أن تعكسه هذه الصحافة من همومها ومشاكلها وتضحياتها الوطنية والاجتماعية وغيرها، تكاد تكون غائبة أو منقوصة. ولم تحاول الصحف الفلسطينية اليومية الثلاث أن تعطي قضايا المرأة الفلسطينية حقها في المتابعة والتغطية والتحليل، فمعظم ما ينشر في هذه الصحف من أخبار عن المرأة أو حولها لا يتعدى أخبار النشاطات والندوات وورشات العمل. وبالرغم من أهمية هذه الأخبار المنشورة، إلا إنها لا تكفي لعكس حقيقة واقع المرأة، والدفع بنضالها لنيل حقوقها وتغيير وضعها للأمام.

وفي مطبوعة على شكل دراسة تحت عنوان "المرأة والطفل في الإعلام الفلسطيني"، وهي غير مؤرخة ولا تحمل اسم صاحبها أو الجهة التي أصدرتها، تحيل أسباب نقص التغطية حسب بعض المختصين إلى "توجه الإعلام والصحافة نحو الربح، ونقص الكوادر الإعلامية المؤهلة، وانعدام الجدية في التعامل مع قضايا المرأة، وعدم الوضوح في إدارة الإعلام". وتؤكد المطبوعة "أنه ينذر ما يقوم الإعلام بتغطية قضايا تخص إساءة معاملة النساء". وتتوه إلى الأهمية التي تقوم بها بعض المنظمات الأهلية في إصدار نشرات وملاحق إعلامية تغطي قضايا المرأة بشكل مهني جيد. وأشارت هذه المطبوعة إلى أن 64.3% من الذين تم سؤالهم حول الموضوع أكدوا إن تغطية الصحافة والإعلام لقضايا المرأة والطفل تعتبر ضعيفة.

### تثقيف الصحافيين...

تقول سلوى هديب، أمين عام وزارة شؤون المرأة، أن صورة المرأة في مختلف وسائل الإعلام ناقصة ومهمشة ولا تعكس الواقع، مشيرة أن هناك نظرة نمطية لوسائل الإعلام تجاه المرأة حيث تهمش بشكل متعمد، وتتم تغطية أخبار ليست ذات أهمية وقيمة على حساب أخبار المرأة. وتدعو هديب إلى إعادة تثقيف الصحافيين حول قضايا النوع الاجتماعي ودوره في عملية التغيير، بالاستناد إلى إحصاءات ودراسات ومؤشرات حتى يكون لدينا صحافيون وباحثون لديهم القدرة على إجراء مواد صحفية متنوعة ودراسات معمقة وجدية تتناول قضايا المرأة.

وتشير دراسة أعدها مركز القدس للإعلام والاتصال في حزيران عام 1999، واستطلعت فيه آراء 228 إعلامياً وإعلامية فلسطينية (17% نساء و83% رجال) أن ما نسبته 80% من المستطلعين يؤمنون أنهم بحاجة إلى تدريب إضافي و17% منهم لم يتلقوا أي نوع من التدريب، و32% حظوا بفرصة تدريب لمرة واحدة ولأقل من ثلاثة أشهر و11% يعتقدون أن لديهم من الخبرة ما يغنيهم عن التدريب.

### المرأة هي الأجدر...

يرى هاني المصري، مدير عام المطبوعات وشؤون المنظمات الإعلامية في وزارة الإعلام، إن صورة المرأة الفلسطينية في الصحافة المكتوبة غير موجودة، أو موجودة ضمن مساحة ضيقة، سواء ضمن الخبر أو التعليق، وأنواع الكتابة الصحفية كافة. ويقول إن عدم وجود الكادر النسائي في وسائل الإعلام المقروءة يعكس في عدم تغطية قضايا المرأة، مؤكداً أنه ليس

أقدر، ولا أجراً من المرأة في تناول قضاياها، فعندما تغيب المرأة تغيب قضاياها إلى حد كبير. ويضيف "نحن نعيش في مجتمع ذكوري، اليد العليا فيها للرجل، فهو الأب وصاحب القرار والحقوق، والمرأة كأنها إنسان من الدرجة الثانية، وهذا ينعكس على وسائل الإعلام".

ويشير إلى أن هناك مساهمات تتناول قضايا المرأة، ولكنها أقل من المفترض بكثير، فالمرأة نصف المجتمع، وبدون إسهامها بشكل كبير في كل قضايا المجتمع لا يمكن أن يتقدم، لذلك، يتابع المصري قائلاً: "ليس من المبالغة القول إنه بدون المساواة بين المرأة والرجل لا يمكن الحديث عن نقد المجتمع. ولم يخطأ من قال تقاس حرية المجتمع بمدى حرية نسائه". ويدعو المصري إلى التخصص في العمل الصحفي مذكراً بوجود نقص كبير في هذا المجال. "فالمراسل الصحفي عندنا مثلاً يغطي الاقتصاد والسياسة والثقافة، أما بالنسبة للدول المتقدمة هناك تقسيم للعمل، فالقضايا البرلمانية أو الاقتصادية أو غيرها لكل منها مراسلها الخاص". ويقول: "أن تعامل المراسل الصحفي مع مواضيع مختلفة لا يؤدي إلى التراكم المعرفي، مضيفاً إنه لا يوجد عندنا حركة نقدية أصيلة وجريئة تحلل وتفند وتصحح وتناقش مختلف المظاهر والآراء، بسلبها وإيجابها"، مؤكداً أن مهنة الصحافة في النهاية هي مهنة البحث عن الحقيقة والجمال والحرية.

## 20% إعلاميات ...

وحسب دراسة موجزة أعدها هبة عساف عام 2001 حول دور المرأة في الإعلام الفلسطيني وصدرت عن وزارة الإعلام الفلسطينية، تشكل الفلسطينيات العاملات في الحقل الإعلاني ما نسبته 20% من مجموع العاملين في الحقل الإعلاني. وحسب الدراسة فإن هذه النسبة تعتبر ضئيلة مقارنة بعدد النساء المتحركات من الجامعات الفلسطينية في المجال الإعلاني. وتختلف المهام الموكلة للنساء العاملات في الصحف والمجلات. ففي دراسة أعدتها مديرية إعلام المرأة والطفل في وزارة الإعلام الفلسطينية وصدرت عن اليونيسيف العام 2000 تبين إن هناك 41 امرأة يقمن بمهام إدارية مختلفة و 25 امرأة بمهام إعلامية مثل المراسلة والتحرير والتصوير وكتابة المقال. وتعتمد المهام الموكلة إلى النساء في وسائل الإعلام الفلسطينية على توجهات القائمين عليها، فهناك مَنْ يشجع عمل المرأة الإعلاني، وهناك من لا يشجع. وتشير الاستطلاعات أن الفرصة تكون متاحة أكبر لعمل المرأة في القطاع الإعلاني الخاص منه إلى الحكومي. وتعتمد طبيعة المهام الموكلة للنساء العاملات في الحقل الإعلاني على مستوى التحصيل الأكاديمي الحاصلات عليه. وحسب دراسة عساف فإن نسبة الإعلاميات الفلسطينيات اللواتي حصلن على شهادة البكالوريوس بلغت 43% والماجستير 8% والدبلوم العالي 26% والثانوية العامة 10% وما دونها 8%. وتقول الدراسة أن هذه المهام لا تعطي للإعلاميات الفلسطينيات الصلاحيات باتخاذ القرار. فمعظم القرارات الإدارية تكون بيد الرجل ولهذا، تؤكد الدراسة، ليس مستغرباً (أنه لا يوجد سوى امرأة واحدة في منصب رئيس التحرير لمجلة، وهي مجلة بلقيس. وحتى الصحف النسائية يرأس تحريرها رجال مثل : ينابيع وصوت النساء التي استلمت رئاسة تحريرها قبل أشهر امرأة).

## لسد النقص الموجود...

وتقول أمل جمعة، وهي إعلامية وتعمل في طاقم شؤون المرأة الذي تصدر عنه صحيفة (صوت النساء) على شكل ملحق مع جريدة (الأيام) كل أسبوعين أنها، أي صوت النساء، جريدة متخصصة إلى حد كبير تركز على أن تكون صورة المرأة ضمن السياق المقبول والمبدع، حيث تدخل في تفاصيل أكثر عن المرأة. وتقول إنها أسست أصلاً لمعالجة النقص والثغرات الموجودة في التغطية الصحفية المحلية للقضايا النسوية. وتنتقد جمعة تغطية الصحافة المحلية لقضايا المرأة الفلسطينية معتبرة أنها تتعامل معها بشكل سطحي جداً يقتصر على بعض أخبار ونشاطات المراكز والمؤسسات النسوية، بالإضافة



لتغطية الصورة السلبية من حياة المرأة مثل جرائم النساء العنيفات وغيرها. وتؤكد بالقول أن الإعلام المحلي لم يتحسس حتى الآن قضايا المرأة بالشكل المطلوب، فهو يتعامل معها كخير فقط.

ونفس الموقف عبرت عنه منيرة زريقي، وتعمل ممثلة مسرح ومؤلفة دراما، إذ قالت: "حجم التغطية الصحفية لنضال ووضع المرأة الفلسطينية وهمومها المتعددة لا يتناسب إطلاقاً مع الحقيقة الموجودة على الأرض".

وحسب الكاتب والصحفي سميح شبيب "فإن الصحافة اليومية والأسبوعية تتناول الموضوع النسوي، لكن هذا التناول في ظل عدم وجود التساوي بين الرجل والمرأة يبقى غير كافٍ، وبالتالي، يضيف شبيب، تغدو الصحف المتخصصة بالشؤون النسوية كهم أساسي ومركزي أمراً لازماً وواجباً في آن معاً".

### النفس الذكوري...

إن غياب صورة المرأة الفلسطينية عن وسائل الإعلام، وبضمنها الصحافة المكتوبة، أو نقلها مشوهة وناقصة، يعكس في حقيقة الأمر مشكلة وواقعاً مجتمعياً من جوانب عدة، هذا بالإضافة طبعاً للقضية المهنية للعاملين في وسائل الإعلام ونظرتهم للأمر ومستواهم الثقافي والمهني وغير ذلك من أمور. وهذه القضية مرتبطة بشكل وثيق مع بنية المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية. ويقول صالح رأفت: الأمين العام لحزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا" "حتى هذه اللحظة لم تلعب الصحافة الفلسطينية دوراً بارزاً في تكريس وتعزيز دور المرأة في مختلف نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمرأة الفلسطينية في المجتمع. مشيراً إنه مازال يغلب على هذه الصحافة نفس الذكورية في معالجة قضايا تهم نصف المجتمع وإهمال النصف الآخر".

ويدعو رأفت المرأة نفسها أن تساهم في الكتابة حول قضايا المجتمع وقضايا المرأة والمساواة والدعوة للمساواة بينها وبين الرجل في مختلف نواحي الحياة، وأن تتخاطب الإعلاميات الفلسطينيات للعمل في وسائل الإعلام لمعالجة هذه القضايا التي تهم المرأة أيضاً. ويدعو أمين عام حزب "فدا" كذلك المنظمات النسوية في المجتمع الفلسطيني أن تولي اهتماماً أكبر للصحافة المكتوبة عبر المساهمة في الكتابة فيها أو العمل بها بشكل مباشر.

ويقول الكاتب مهند عبد الحميد، مدير عام الإنتاج الإعلامي في وزارة الإعلام: "أنه إذا دققنا بوسائل الإعلام المكتوبة عندنا فنجد أن ما يتم التركيز عليه هو معاناة المرأة وتضحياتها جراء قمع وعدوان الاحتلال الإسرائيلي ضد شعبنا (الولادة، أو وفاة الأجنة، والأمهات على الحواجز الإسرائيلية.. الخ) وهنا التغطية جيدة كونها تتحدث عن جانب إنساني أعلى وتحمل قدراً أكبر من التحدي، ولكن، يتابع عبد الحميد القول: لا يمكن اختصار قضية المرأة الفلسطينية في هذا الجانب، فهي تعاني من اضطهاد مجتمعي يسلبها الكثير من حقوقها في جوانب عدة، مثل القانون والعمل والتعليم، فالجانب الحقوقي لا يتم التطرق إليه إلا بالمناسبات، وهو من المفترض أن يتم عرضه كمشكلة تحتاج للبحث وطرح الأفكار ووجهات النظر والنقاش. وضرب مثلاً بالقول "قضية الكوتا النسائية في الانتخابات الفلسطينية القادمة لم يتم التوقف عندها ونقاشها بشكل جدي، فقط طرحت في منابر مختصة بقضايا المرأة، ولمرة واحدة".

لا يوجد تناول جدي ...

ويمضي قائلاً: "هناك قضايا ومشاكل ذات طابع اجتماعي مثل: الزواج المبكر والتعليم والتسرب من المدارس والعنف ضد المرأة، هذه القضايا وغيرها بحاجة إلى قرع الجرس ومعالجة جادة، هذه القضايا غائبة، أو إذا طرحت فهي تطرح في سياق دعاوي أو دعائي، أي لا يوجد تناول جدي لهذه الموضوعات على شكل تحقيقات صحفية أو غيرها يتم عبرها نقاش وتبادل وجهات نظر مختلفة".

ويشير أنه قبل فترة قامت إحدى المؤسسات غير الحكومية باستطلاع رأي فئة الشباب والشابات من طلبة الثانوية والجامعة حيث ذكر 53% منهم أنهم ضد دخول المرأة في الأحزاب السياسية، علماً أن بعض أجوبتهم على أسئلة أخرى أيدت خروج المرأة للعمل. ويؤكد أن هذه القضية تناقض أو تتناقض مع مفهوم المساواة بين الجنسين، موضحاً أن الأحزاب هي أداة تغيير نحو الأفضل، حيث تسعى لتنظيم جهود المجتمع لدخوله بشكل فاعل في عملية التغيير، فدور الإعلام هنا ليس انعكاساً لحركة المجتمع والواقع، بل عليه أن يطرح قضايا ويطور وعياً، وعلى الإعلاميين أن يعملوا على خلق رأي عام مساند لنيل المرأة حقوقها".

ويذكر عبد الحميد بحريق مصنع القداحات في الخليل قبل سنوات، الذي ذهب ضحيته ثلاث عشرة شابة من العاملات في المصنع متسائلاً: "كيف تم طرح الموضوع وتغطيته؟ لقد تم نقله كخبر ولم يتم طرحه كقضية بكل ملامستها وأبعادها ومن المسؤول عن الذي جرى، ويضيف متسائلاً: هل عندنا مناسبة أو حدث ما يكثف الظلم والاضطهاد الواقع على المرأة هذا الحادث أصبح جزء من الماضي، ونحن لا نعرف شيئاً عن نتائج التحقيق، أين دور الإعلام هنا؟"

وحسب وجهة نظر مهند عبد الحميد - الشخصية - فإن هذا الغياب لواقع وهموم المرأة الفلسطينية عن صحافتنا مرده بالدرجة الأولى ضعف وغياب الأحزاب السياسية، وهي التي طرحت في برامجها قضايا المرأة والتحرر الاجتماعي والديمقراطية، لكنها لم تحوّل هذه الشعارات إلى شيء ملموس وقضية مجتمعية ونضالات تتراكم. وينوه إلى الدور الكبير الملقى على عاتق المثقف والأكاديمي الذي قال إن دوره، بحسب برنارد شو، ليس وصف الخلل والهوة فقط، بل عليه أن يعمل جسراً أو مخرجاً يسلط الأضواء على المسار الذي من الممكن فيه أن يدخل الناس بنضالهم وتحركاتهم. "هذا الدور مفنق عندنا، فعندما يمتلك الناس الوعي تجاه قضية معينة، يتحول هذا الوعي إلى سلاح بأيديهم".

#### في المناسبات ...

وتؤكد آمنة الريماوي، مسؤولة دائرة المرأة في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين "أن هناك نقصاً كبيراً جداً في إعلامنا، وبخاصة في الصحافة المكتوبة، في عكس صورة المرأة الفلسطينية الحقيقية من خلال موقعها في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقرار السياسي والنضال الوطني الفلسطيني من أجل جلاء الاحتلال. وتقول أن بعض الصحف تكاد تغيب عنها هذه الصورة بالكامل وبعضها الآخر تظهر صورة المرأة في مناسبات موسمية معينة مثل الثامن من آذار".

وتضرب مثلاً بالإشارة إلى وضع النساء العاملات وظروفهن المهنية والمعيشية الصعبة جداً من حيث الراتب حيث تتقاضى المرأة العاملة 60-70% من الأجر الذي يتقاضاه الرجل في ذات المهنة وذات القيمة الإنتاجية، وأيضاً إجازة الأمومة والطفولة وساعات الرضاعة وفرص العمل مبينة إن نسبة النساء العاملات من مجموع القوى العاملة الفلسطينية تشكل فقط 12% وتتوه أن 10% من الأسر الفلسطينية تعيلها نساء.

وتتفق فريال عبد الرحمن، عضو الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ورئيسة لجنة الإعلام فيه، مع وجهات النظر السابقة حول عدم عكس الصورة الحقيقية في الصحافة المكتوبة لنضالات ودور المرأة الفلسطينية وطموحاتها في كل نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية تجاه أسرتها ومجتمعها. وتقول "نحن بحاجة لنهضة مجتمعية على أكثر من صعيد، وبخاصة تعزيز الديمقراطية وتجديد حياة الأحزاب والنقابات والمنظمات الجماهيرية لتعزيز وتفعيل دور المرأة وإعطائها المزيد من حقوقها".

#### استنتاجات

في ضوء ما تقدم من عرض لوجهات النظر المختلفة حول قضية المرأة والاعلام يتبين ان المرأة الفلسطينية لا زالت مهمشة في الاعلام رغم الحديث المتزايد عن المرأة وحقوقها واحقية مشاركتها في الحياة العامة والسياسية، الامر الذي يتطلب من الحركة النسائية الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني ان تصب اهتمامها نحو هذا الميدان.

## المرأة والانتخابات

أشرف العجرمي

### مقدمة

يعد وضع المرأة ومكانتها في أي مجتمع من المؤشرات المهمة التي تدل على مستوى تطور هذا المجتمع. فالمجتمعات المتحضرة والمتقدمة هي التي تفسح المجال أمام المرأة لأخذ دورها الكامل في بناء المجتمع. ولا يمكن لأي مجتمع أن يدعي أنه متقدم أو يسير على طريق التطور عندما يكون نصفه مهمشاً ومعطلاً، بغض النظر عن أسباب وعوامل هذا التطور. وتعتبر مشاركة المرأة في مختلف جوانب الحياة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والفكرية، حيوية لنمو المجتمع وحدوث التوازن فيه إذا ما أريد لهذا المجتمع أن يواكب متطلبات الحياة العصرية، واستحقاقات التطور البشري في القرن الحادي والعشرين.

وفي هذا السياق، يحتل موضوع مشاركة المرأة في الانتخابات أهمية خاصة، في ظل النظام العالمي الجديد وتزايد الدعوات للإصلاح والديمقراطية، وبالذات في البلدان العالم الثالث. فالانتخابات هنا ليست هدفاً بحد ذاته، بل هي وسيلة لتمكين المرأة من تبوء مكانتها في مؤسسات صنع القرار على اعتبار أنها تشكل نصف المجتمع. وهي حق أساسي من حقوق الإنسان يجب أن تتمتع المرأة به. كما إن الانتخابات الوسيلة لتحقيق الديمقراطية في أي مجتمع، بما يضمن إطلاق طاقات أبنائه رجالاً ونساءً وتحقيق التنمية والمساواة العادلة.

تمنح القوانين المنظمة للفعل السياسي على المستوى الدولي والمتمثلة بمجموعة من الاتفاقيات الدولية المرأة حقوقاً واضحة. فالاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة لسنة 1952 تنص في مادتها الثانية على أن للنساء الأهلية في أن ينتخبن الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام، والمنشأة بمقتضى التشريع الوطني بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون تمييز. والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يقول في المادة "25"، لكل مواطن الحق في المشاركة في تسيير الحياة العامة مباشرة أو عن طريق ممثلين مختارين. أما اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979 تنص في مادتها رقم "7" على حق المرأة في التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية للانتخاب لجميع الهيئات التي تنتخب أعضائها بالاقتراع العام والمشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة وفي شغل الوظائف العامة.

ومما لا شك فيه أن مدى مشاركة المرأة في العملية الانتخابية تصويتاً وترشيحاً مرتبط بمستوى تطور المجتمع في بنيته الاقتصادية والاجتماعية وبنيانه القومي السياسي والثقافي والأخلاقي. غير إن حصول المرأة على حقها بالتساوي الكامل مع الرجل وممارستها هذا الحق في التصويت والترشيح، حتى لو كان عدد النساء المشاركات في الاقتراع يساوي أو يقترب من عدد الرجال، لا يعني بالضرورة تحصيل النساء تمثيلاً في الهيئات المنتخبة يوازي نسبتهن في المجتمع، أو يدنو منها. وهذا ينطبق على جميع البلدان والمجتمعات المتطورة منها والمتخلفة. بمعنى أن المساواة القانونية قد لا تحل كل إشكاليات المرأة، أو تلغي التمييز ضدها.

وتشير إحصائية ، نشرها مركز "أمان" في الفترة الأخيرة إلى أن بلداً فقط بين أكثر من 180 بلداً تترأسها نساء، ولا يوجد في منصب نائب الرئيس سوى أربع نساء، وهناك ثلاث نساء في منصب الحاكم العام، وخمس في موقع زعيم المعارضة. أما تمثيل المرأة في البرلمانات فلا يتعدى نسبة 13% من أعضاء البرلمانات القومية في العالم. ففي البرلمانات العربية

حصلت النساء على ما نسبته 4.6% من المقاعد، بينما حصلت في البرلمانات الإفريقية على 12% وفي أوروبا والأمريكيتين 16%. وعلى المثال في اليابان فقط 4.6% من أعضاء البرلمان هم من النساء، في حين أن نسبة النساء في البرلمان الفرنسي (الجمعية الوطنية) 10.9% وفي الولايات المتحدة 13.3% فقط. وتشكل النساء ما نسبته 7% فقط من وزراء العالم أجمع، والسويد هي البلد الأول الذي أصبح في العام 1995 يملك نفس العدد من النساء والرجال في مناصب وزارية. ولا تزال هناك دول لا تملك فيها النساء حق الاقتراع من بينها دول عربية هي: الكويت والسعودية والإمارات. كما أن بعض البلدان لم تصادق على معاهدة إزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة المعروفة باسم "سيداو" ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، وهي الدول الصناعية الوحيدة التي لم تصادق على المعاهدة.

في المقابل، لا يعكس تندي مستوى تمثيل المرأة في البرلمانات والمناصب الرفيعة في البلدان المعنية بالضرورة تمييزاً ضد المرأة، أو يمثل انعكاساً لوصفها على الصعيد الاجتماعي. لأن من بين أسباب ضعف نسبة النساء في هذه المواقع عزوف أعداد كبيرة من النساء عن الانغماس في العمل الحزبي والسياسي، الذي يعتبر المدخل في غالبية الحالات للتمثيل في الهيئات القيادية على مستوى الدولة. غني عن القول ان حصول المرأة على كافة حقوقها الاجتماعية والسياسية يستلزم تصافر مجموعة من العوامل من قبيل تطور الوضع الاقتصادي والوصول إلى مستوى متقدم معين من التنمية في مختلف الميادين، وحدث تغيير في البنى والهيكل الاجتماعية والاقتصادية، وتغيير في الثقافات والمفاهيم الاجتماعية التي تحكم نظرة المجتمع للمرأة، وهذه عملية طويلة ومعقدة تبدأ بالتنشئة الاجتماعية وتحتاج إلى نضال مواظب وشاق.

### بعض التجارب العربية

شهدت الحقبة الأخيرة من القرن الماضي والسنوات الأولى في القرن الحالي اهتماماً خاصاً بقضايا المرأة في البلدان النامية، والبلدان العربية على وجه الخصوص، وذلك لجهة تعزيز مشاركتها على أوسع نطاق في عمليات التنمية، وفي صياغة شكل المجتمع الذي تنتمي إليه وعلاقاته مع غيره من المجتمعات. وحققت المرأة في هذه البلدان تقدماً نسبياً مضطرباً في معدلات التعليم والمستوى الصحي، وفي ميدان العمالة. وقد انعكس هذا التقدم على زيادة مشاركة المرأة في الانتخابات بالتصويت وبالترشيح للبرلمانات. وكان توقيع الكثير من البلدان على الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1976، مقدمة لتحسين وضع المرأة في العالم العربي. ولكن التجارب الانتخابية العربية لا تعكس كلها بالضرورة تقدماً في مكانة المرأة، فهناك تراجع في بعض الحالات. ونستعرض هنا بعض التجارب العربية.

### التجربة المغربية

ينص الدستور المغربي (1962-1996) في فصله الخامس على أن الرجل والمرأة متساويان في التمتع بالحقوق السياسية. ويستطرد: لكل مواطن ذكراً كان أو أنثى الحق في أن يكون ناخباً. يعتبر هذا النص من وجه نظر المنظمات النسوية المغربية قاصراً ويتعارض مع مضمون الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المغرب. ويبدو إن التجارب الانتخابية المغربية، سواء المحلية أو البرلمانية، حتى العام 1997 تعكس تقزيم حقوق المرأة. ففي عام 1977 وصلت مشاركة المرأة في الانتخابات 47.6% (في المحلية) و52.31% (في التشريعية) بالنسبة إلى الرجال، في الوقت الذي وصل فيه عدد المرشحات في الانتخابات التشريعية في 1984 إلى 15 مرشحة من مجموع 1332 مرشحاً، أي بنسبة 1.09% وهي نسبة هزيلة إذا ما قورنت بالكتلة النسائية الناجبة. وهذا ينطبق على انتخابات 1997.

في الانتخابات المحلية في 1983 فازت 36 مرشحة من أصل 15500، مع ذلك لم تمنح النساء الفائزات صلاحيات رئيسية حيث أن إحداهن فازت بأعلى الأصوات في دائرتها ورفض حزبها تنصيبها رئيساً للمجلس المفرد. وهذا ربما يعكس نظرة دونية للمرأة. وكان هناك غياب تام لتمثيل المرأة في برلمانات (1963، 1970، 1977، و1984) حتى انتخابات برلمان 1997 الذي منح المرأة مقعدين. ويشار هنا إلى أن آخر انتخابات تشريعية مغربية جرت في أيلول (سبتمبر) 2003 شهدت قفزة نوعية في تمثيل المرأة، فقد فازت النساء المغربيات بخمسة وثلاثين مقعداً من مقاعد البرلمان الذي يبلغ عدد أعضائه 325 عضواً لتضع المغرب في صدارة الدول العربية من حيث التمثيل السياسي للمرأة.

### التجربة اللبنانية

تؤثر طبيعة النظام السياسي الطائفي في لبنان على دور ومكانة المواطن اللبناني، رجلاً كان أم امرأة. فبعض مواد الدستور تعطي الطوائف والمذاهب حق تنظيم الأحوال الشخصية وحرية إنشاء مدارسها الخاصة، كما تقسم الوظائف العليا بين الطوائف، والمواطن لا يسعه أن يخاطب الدولة، أو يتعامل معها، أو يشترك في حياتها وأنشطتها إلا من خلال طائفته، فهي المدخل للوصول إلى الدول والوظيفة والوزارة والتمثيل الشعبي. هذه الصيغة الطائفية تحول، مع أسباب أخرى، دون وصول المرأة اللبنانية إلى مواقع السلطة السياسية، وعملياً تتم التضحية بوجودها لصالح أية طائفة قد تعترض. وفي إطار الصراع والتنافس بين الطوائف لا يجري اختيار للمرأة لمنافسة بقية الطوائف.

في الانتخابات النيابية التي جرت في العام 2000 لم تستطع دخول المجلس سوى ست نساء، لا تزال ثلاث منهن في المجلس النيابي الذي يضم 128 نائباً. أما في مجال الانتخابات المحلية فالوضع مختلف، والتجربة النسائية كانت جيدة حيث أنه من بين 350 امرأة ترشحن لهذه الانتخابات فازت 129 امرأة وذلك في الانتخابات قبل الأخيرة. ونشير هنا إلى أنه لا توجد لدينا إحصائيات حول الانتخابات التي جرت مؤخراً في لبنان. ويبدو إن نجاح النساء في الانتخابات المحلية مرتبط بعدم خضوعها للتوزيع الطائفي.

وتجدر ملاحظة أنه لم تصل أية امرأة لبنانية حتى الآن إلى منصب وزيرة أو رئيسة وزراء، ولم تترشح أية امرأة إلى مركز رئيسية للجمهورية.

### التجربة الأردنية

جرى في العام 1974 تعديل قانون انتخاب مجلس النواب الأردني رقم (9) بمنح المرأة الأردنية حق الترشيح والانتخاب للمجالس النيابية. كما تم منح المرأة الأردنية حق الانتخاب والترشيح للمجالس البلدية عام 1982. وقد شاركت المرأة فعلياً في الانتخابات النيابية في عام 1989، حيث ترشحت 12 سيدة لم تقب أي منهن. وفي انتخابات 1993 التي شهدت تغييراً في النظام الانتخابي من نظام القائمة المفتوحة إلى نظام الصوت الواحد فازت سيدة واحدة عن المقعد الشركسي والشيشاني من أصل ثلاث سيدات ترشحن، وكانت نسبة المشاركة النسائية في انتخابات عام 1997 أكبر حيث ترشحت سبع عشرة امرأة لم يحالف الحظ أي منهن. وفازت سيدة واحدة في الانتخابات التكميلية للمقعد الشاغر بسبب وفاة أحد النواب المجلس في 2001. وهناك ثلاث سيدات في مجلس الأعيان، أي حوالي 8% من المقاعد.

جرى تعديل قانون الانتخاب لمجلس النواب في 2003 بتخصيص مقاعد إضافية للنساء حيث يمنح هذا القانون المرأة فرصتين للفوز في الانتخابات الأولى بالتنافس مع المرشحين الآخرين على المقعد النيابي في الدائرة التي تترشح عنها. والثانية باحتساب نسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها المرشحات اللواتي لم يفزن إلى عدد أصوات المقترعين في الدوائر التي ترشحن فيها بحيث تكون الحاصلات على أعلى ستة نسب من الفائزات بغض النظر عن الدوائر الانتخابية.

ودخلت المرأة الأردنية الوزارة في عام 1979 لأول مرة، وتكرر وجود وزيرات في 84 و93 و95 وفي 1999 كانت هناك وزيرة تشكل موقع نائب رئيس الوزراء وكذلك في 2000 و2002. وكانت بداية مشاركة النساء في الانتخابات البلدية في العام 1995 حيث تم تعيين مائة امرأة في اللجان البلدية التي شكلت تمهيداً لانتخابات المجالس البلدية ورؤسائها. وقد ترشحت 19 امرأة للانتخابات البلدية التي جرت في نفس العام، وفازت واحدة منهن برئاسة بلدية، بينما فازت تسع نساء أخريات بعضوية مجالس بلدية، وجرى تعيين 23 امرأة في عدد من المجالس البلدية. وفي 1999 بلغ عدد المرشحات للانتخابات البلدية 43 امرأة نجح منهن ثماني نساء، وتم تعيين 25 امرأة أخرى في المجالس البلدية. وتشير بعض الدراسات الحديثة التي أجريت في الأردن إلى تزايد نسبة الذين يؤيدون عمل المرأة في المجال السياسي، ولا يرون أي تأثير لتكوين المرأة البيولوجي على هذا العمل. ومع ذلك لا يزال المجتمع الأردني يرى إن عمل المرأة في الميدان السياسي يؤثر بشكل سلبي على دورها في البيت، وفي تنشئة الأطفال والاهتمام بشؤون البيت الأخرى.

### التجربة اليمنية

تعتبر التجربة اليمنية من أسوأ تجارب المرأة العربية حيث شهدت تراجعاً جدياً عن إنجازات سابقة كانت حققتها المرأة اليمنية خلال العقود السابقة. عندما كانت اليمن مقسمة إلى شطرين، جنوبي وشمال، حقق الشطر الجنوبي إنجازات على مختلف الأصعدة. وفيما يخص المرأة كان قانون الأسرة الذي جرى اعتماده هناك الثاني في طبيعته الديمقراطية بعد قانون الأسرة التونسي. وبعد توحيد اليمن جرت عدة تعديلات على قانون الأحوال الشخصية مثلت تراجعاً عن منجز ديمقراطي مهم للمرأة. ويظهر أن الأعراف القبلية والتقاليد والعادات الموروثة قد تغلبت في عمليات الصياغة والتعديل التي حصلت في نصوص القانون ليبدو أكثر تخلفاً.

في الانتخابات البرلمانية الأولى التي جرت بعد توحيد اليمن، وتحديداً في عام 1993، نجحت امرأتان في الوصول إلى البرلمان من أصل 48 ترشحن لهذه الانتخابات. وفي المرة الثانية، في عام 1997، نجحت اثنتان من 23 امرأة مرشحة. وكان التراجع أكبر في آخر انتخابات برلمانية في 2003 حيث فازت امرأة واحدة من مجموع 11 امرأة ترشحن لخوض الانتخابات.

والجدير بالذكر أن نسبة مشاركة النساء في التصويت في 2003 كانت كبيرة حيث بلغت 47% (3.450.000 من أصل 8 مليون) وهذه النسبة تفوق النسب السابقة بأضعاف، والسبب الرئيسي للمشاركة النسائية هو رغبة كل الاتجاهات السياسية في اليمن بالحصول على أصوات النساء، ولكن ليس من أجل المرشحات، وإنما المرشحين الذكور. والنساء الإحدى عشرة اللواتي رشحت أنفسهن هن: 4 من الحزب الاشتراكي اليمني (4 مرشحات مقابل 87 مرشحاً) وواحدة من حزب المؤتمر الشعبي والست الأخريات مستقلات.

### تجارب أخرى

تشهد دول الخليج العربي تطورات مهمة على صعيد منح المرأة حقها في التصويت والترشيح، ونشير هنا إلى انضمام البحرين مؤخراً إلى كل من عمان وقطر في السماح للمرأة بالمشاركة في الانتخابات. وقد خاضت المرأة البحرينية أول تجربة للانتخابات البلدية، وقد ترشحت 31 امرأة، ولم تقز أية واحدة منهن في هذه الانتخابات. كما شاركت النساء في البحرين في تجربة الانتخابات التشريعية في شهر تشرين أول (أكتوبر) 2003، وكانت مشاركة النساء في عملية التصويت

أكثر من مشاركة الرجال. ورغم عدم انتخاب أي امرأة فقد وصلت اثنتان إلى المرحلة الثانية – مرحلة الإعادة – وأحرزتا نتائج جيدة.

وتأتي دولة سورية في المرتبة الثانية بعد المغرب من حيث تمثيل المرأة حيث تشغل المرأة السورية 25 مقعداً من مقاعد البرلمان الذي يبلغ عدد أعضائه 325 عضواً، تليها تونس التي تحتل المرأة منها 16 مقعداً للنساء في المجلس الشعب. ولا تزال دول عربية كالسعودية والكويت والإمارات تمنع المرأة من ممارسة حقها في الانتخاب والترشيح. وفي خبر طريف نشر على موقع قناة "العربية" في 25 أيار (مايو) 2004، يتبين أنه لا تزال توجد في السعودية عادات غريبة تمنع النساء من أن يرين وجوههن لأزواجهن، وهذه العادات موجودة لدى بعض المجموعات القبلية. وإحدى القصص المضحكة والمأساوية في نفس الوقت تقول إن أحد الأزواج عندما توفيت زوجته في حادث طرق استدعى للمستشفى للتعرف عليها واستلام جثتها، ونظراً لأنه لم يكن قد رأى وجهها منذ زواجهما الذي دام 7 سنوات وأنجبت خلالها ابناً طلب من الحاضرات وضع البرقع على وجهها ليعرفها.

هذه القصة العجيبة تفيد بأن تحرير المرأة لا يزال مطلباً بعيد المنال، بحاجة إلى ثورات داخل العالم العربي، أو في قسم منه على الأقل. ولا يعني عدم منح المرأة حق الاقتراع في بعض البلدان العربية أن هناك استكانة لهذا الموضوع. ويمكن القول إن كل الدول العربية تشهد حراكاً اجتماعياً باتجاه المزيد من إشراك المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية في المجتمعات العربية، وصولاً إلى مساواتها الكاملة بالرجل. وقد تكون دولة الكويت إحدى النماذج لمثل هذا الحراك والصراع الاجتماعي الذي يدور بين التيارات المحافظة وبين التيارات الليبرالية والمعتدلة .

والعراق، البلد الذي تقول الولايات المتحدة إنها حررتة من الدكتاتور الذي كان يحكمه، أول "إنجازاته!!" في ميدان المساواة هو التراجع عن قانون الأحوال المدنية المتقدم نسبياً بالقياس إلى غالبية الدول العربية، وإعادة موضوع المرأة إلى المرجعيات الدينية. الأمر الذي يعني إعادة الموضوع سنوات طويلة إلى الخلف، والقضاء على منجز تحقق بعد نضال طويل وشاق. ويبدو إن مسألة حقوق المرأة في العراق ستخضع إلى التفاهات بين الطوائف تحت تأثير القيادات الدينية.

### المرأة الفلسطينية:

لا يختلف المجتمع الفلسطيني في كثير من المجتمعات العربية الأخرى من حيث الموروث الثقافي والبنية الاجتماعية والاقتصادية، ولا يمكن رؤية وضع المرأة الفلسطينية ومدى مشاركتها في الحياة السياسية والعامة وفي مواقع صنع القرار وتقلد المناصب العامة إلا من خلال الغوص عميقاً في الظروف المجتمعية التي تحيط بها. وإذا كان الشعب الفلسطيني جزءاً لا يتجزأ من محيطه العربي فهذا لا ينفي عنه بعض الخصوصية والفرادة، إذا لا يمكن مقارنة وضع مجتمع يعيش حالة من الاستقرار، ولو بالمعنى النسبي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمجتمع لا يزال يزرح تحت الاحتلال، ولم تتحدد معالمه بصورتها الكاملة بعد.

لقد عانت المرأة الفلسطينية من اضطهاد مزدوج، قومي بسبب الاحتلال الإسرائيلي وكونها تشكل نصف المجتمع الفلسطيني (49.5%)، وجنسي، أي قائم على التمييز بين الجنسين. ولكن هذا لم يمنعها من أن تكون جزءاً حيويًا من الحركة الوطنية الفلسطينية. بل إنها استغللت العملية النضالية ضد الاحتلال من أجل تحسين مواقعها، فأسست جمعياتها ومؤسساتها الخاصة



منذ عشرينات القرن الماضي. ولعل الانطلاقة الحقيقية في مستوى مشاركة المرأة في الحياة السياسية حصلت بعد تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية في 1964، والذي أعقبه تشكيل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.

وحظيت المرأة الفلسطينية بكونها في المجلس الوطني تراوحت بين 2% في 1964 إلى 7.5% في آخر دورة للمجلس عقدها في غزة في 1996 حيث بلغ عدد النساء 65 امرأة من أصل 744 عضواً. وفي المجلس المركزي حصلت المرأة على عشرة مقاعد من أصل مائة مقعد، ولكن مع هذا لم تصل أية امرأة إلى عضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة التي كانت مغلقة للرجال، وبخاصة الذين يتقدمون الصفوف القيادية في التنظيمات والفصائل المشكلة لمنظمة التحرير. وساهمت المرأة الفلسطينية بفعالية في الانتفاضة، ولعبت دوراً مهماً في النشاطات والفعاليات الانتفاضية، وبخاصة في السنوات الأولى للانتفاضة. غير إن السنوات الأخيرة التي سبقت التوقيع على اتفاق أوسلو شهدت تراجعاً في وضع المرأة، خصوصاً بعد أن قويت التنظيمات الإسلامية، وعلى رأسها حركة (حماس) التي وقفت بقوة في وجه الثقافة الاجتماعية الديمقراطية والتحررية.

### الانتخابات الفلسطينية العامة

كانت العملية الانتخابية التي جرت في فلسطين لانتخاب رئيس ومجلس تشريعي لأول مرة أحدى استحقاقات اتفاق أوسلو، وجرت العملية بموجب القانون رقم (13) لعام 1995 الصادر عن السلطة الفلسطينية، والذي يتيح مساواة كاملة للمرأة والرجل في عملية الترشيح والتصويت. وسجلت النساء الفلسطينيات سابقة في العالم العربي حيث ترشحت أول امرأة لمنصب الرئيس. كما ترشحت 27 امرأة للمجلس التشريعي من أصل 672 مرشحة أي بنسبة 4% توزعت كما يلي: 16 امرأة مستقلة وأربع ينتمين لحركة (فتح) واثنان لحزب (فدا) واثنان لحزب الشعب وواحدة للجبهة التحرير العربية، وواحدة للجبهة الشعبية، وواحدة للجبهة العربية الفلسطينية.

لقد بلغ عدد المسجلات للانتخابات 495.839 امرأة مقابل 517.396 رجلاً من مجموع 1.013.235 أي كانت نسبة النساء 49% من مجموع المسجلين وهو رقم يقارب نسبة التوزيع السكاني في فلسطين (49.5% للنساء و50.5% رجال) ونجحت 5 نساء فقط حصلن على عضوية المجلس التشريعي المكونة من 88% عضواً، أي ما نسبته 5.6%. وهذه النسبة تفوق النسبة العامة في العالم العربي التي تبلغ حوالي 4% بينما نقل عن النسبة العالمية التي تقارب حوالي 13%. وفي إطار الحكومة، أو السلطة، كان في عام 1997 عدد الوزراء 25 وزيراً بينهم وزيرتان، أي كانت نسبة النساء 8% وهذا يوازى المتوسط العالمي.

### تحليل النتائج

قبل التحدث عن نتائج الانتخابات لا بد من الإشارة إلى أن نسبة النساء اللاتي شاركن فعلياً في الانتخابات كانت أقل من المسجلات حيث بلغت 42% تقريباً، وكانت مشاركة الرجال بواقع 58% من إجمالي المسجلين. وهذا الانخفاض يعود لأسباب منها على سبيل المثال نقص بطاقات الهوية، ولأسباب سياسية حيث دعت المعارضة والأطر النسوية التابعة لها إلى مقاطعة الانتخابات. وهناك أيضاً أسباب تتبع من ضغوط اجتماعية.

حصول النساء على 5.6% فقط من مقاعد المجلس التشريعي مثلاً نوعاً من خيبة الأمل للحركة النسوية ولمؤيدي المساواة بين المرأة والرجل. وأثبت إن المجتمع الفلسطيني لا يبتعد كثيراً عن المجتمعات العربية بالرغم من اختلاف ظروفه التي كان من الممكن أن تلعب دوراً إيجابياً في دفع قضية المرأة. وجاءت نتيجة الانتخابات معاكسة لما عبرت عنه استطلاعات الرأي

التي أجريت في الأراضي الفلسطينية قبل الانتخابات، وبخاصة في العام 1995 حيث ظهر في أحد الاستطلاعات إن غالبية الفلسطينيين (70%) يبدون ثقة بقدرة النساء على القيام بمهام قيادية في المجتمع. كما صرح 73% بأنهم يوافقون على ضرورة وجود نساء في البرلمان. ومعارضة هذا الطرح مثلت 23% من الفلسطينيين. ويميز د. نادر سعيد بين الاستعداد اللفظي للناس للقيام بالشيء وبين قيامهم الفعلي به وسلوكياتهم. فنجد أن شخصاً ما قد يوافق على أهمية مشاركة النساء في المجلس التشريعي بشكل كبير، ولكن استعداده لانتخاب امرأة يقل عن ذلك ولقد أظهرت النتائج حسب نسب الأصوات التي حصلت عليها المرشحات أن معظم المرشحات لانتخابات المجلس التشريعي قد أحرزت مواقع متقدمة أو متوسطة بالمقارنة مع باقي المرشحين الرجال. حيث كانت عشر نساء في أطار المجموعة الأولى (مجموعة الحاصلين على أعلى الأصوات - الربع الأول). وجاءت عشر مرشحات أخريات ضمن المجموعة الثانية (الربع الثاني). أي أن عشرين مرشحة كن ضمن النصف الأكثر شعبية من بين مجموع المرشحين. ويتضح أن مرشحتين حصلتا على 96.7% و 82.9% من الأصوات اللازمة للفوز، وهما تنتميان إلى حزب (فدا). وكان ترشيح المرأة مرتبطاً طردياً مع حجم الدائرة، فقد ترشحت النساء في الدوائر التي عدد مقاعدها خمسة فأكثر بينما أجمت عن الترشيح في الدوائر الأقل عدداً. ويلاحظ أن النساء ترشحن في كل دوائر قطاع غزة بينما لم يترشحن في ست دوائر في الضفة بسبب الاعتقاد بعدم القدرة على منافسة الرجال في هذه الدوائر. كما يبدو أن الاعتقاد بالطبيعة المحافظة للدوائر كان سبباً أيضاً في الترشيح وعدم الترشيح. ولكنه لم يكن واضحاً في نتائج الانتخابات التي جاءت أحياناً مخالفة للتوقعات.

#### عوامل قد تكون أثرت على الانتخابات

- **ثقافة المجتمع:** طبيعة المجتمع الفلسطيني والعلاقات القائمة فيه، والثقافة السائدة الأبوية الذكورية والعشائرية والجهوية التي تعتمد نظرة دونية للمرأة لا تثق بقدراتها على ملء المواقع القيادية في مراكز القرار السياسي، والتي تجعل الرجال بصورة عامة لا يميلون إلى التصويت للنساء. وهناك تشدد واضح في المعايير المطلوبة من المرأة قياساً بالرجال.
- **التمثيل في الأحزاب السياسية:** لا تزال المرأة الفلسطينية تعاني من وجود فجوة كبيرة بين الشعارات التي تطلقها الأحزاب عن أهمية مساواة المرأة بالرجل وبين السعي الفعلي لتغيير واقع المرأة في الأحزاب. كما أنه ينعكس في تدني مستوى تمثيل المرأة في الهيئات القيادية العليا. ففي حركة "فتح" تشكل النساء 5% من عضوية اللجنة المركزية، و4% من اللجنة الحركية العليا. وفي الجبهة الشعبية تمثل 10% من المركزية. وفي اللجنة المركزية لحزب (فدا) يبلغ تمثيل النساء 19% بينما في المكتب السياسي 30% وهذه أعلى نسبة لتمثيل النساء في الأحزاب والفصائل الفلسطينية. وإذا كان تمثيل المرأة ضعيفاً في الفصائل الوطنية على الرغم من ارتفاعه النسبي لدى الأحزاب اليسارية، فهو يكاد يكون معدوماً في الحركات الإسلامية.
- وقد تأثر دعم الأحزاب للنساء بمستوى تمثيلهن ودورهن داخل هذه الأحزاب وكانت النسبة الأكبر للنساء المرشحات في قوائم الأحزاب لدى حزب (فدا) وبلغت 18% مقارنة و 12.5% من مرشحي جبهة التحرير العربية 6.7% من مرشحي حزب الشعب و 5.2% من قوائم مرشحي فتح بينما بلغت نسبة المستقلات من المرشحات 64%.
- **طبيعة النظام الانتخابي:** بما أن النظام الانتخابي المعتمد في فلسطين هو نظام الدوائر فهذا يسمح بازدياد نفوذ وتأثير العائلات والعشائر ويقلل من حضور الأحزاب السياسية، وهذا يعود بالسلب على إمكانيات دعم المرأة في الانتخابات.

هذا عدا عن أن ارتباط المرشح بالناخب مباشرة يخلق نوعاً من العلاقة القائمة على المصالح الفردية التي لا تستطيع المرأة أن تلبّيها في مثل مجتمعنا.

**الخلافاً السياسية:** أثرت الخلافات بين الفصائل والقوى حول النظرة إلى الانتخابات باعتبارها إحدى إفرازات اتفاق أوسلو، فثار الخلاف على المشاركة السياسية الفاعلة للعديد من القوى في العملية الانتخابية مما أدى إلى تقليص المشاركة النسائية من جهة، ومن جهة أخرى إلى ضعف وتشرذم الأطر النسوية وعدم قدرتها على أداء مهامها في دعم ترشيح النساء، وفي عملية التوعية اللازمة تحضيراً للانتخابات، بما في ذلك التأثير على شكل النظام الانتخابي وضمان حصول المرأة على حصة ملائمة.

**النظام السياسي القائم :** تنعكس أولويات النظام السياسي في التعاطي مع قضايا المجتمع على طبيعة مشاركة أفرادها في العملية التنموية بما في ذلك مشاركة النساء في الانتخابات والحصول على نسبة معقولة من المقاعد. فإذا كان النظام القائم يقوم على أسس غير تنموية، ويشجع العشائرية والاستزلام، ولا يقود إلى دمج الطاقات البشرية رجالاً ونساءً في عملية البناء، ويعتمد على الفوضى لا يمكنه أن يسعى لإشراك النساء في الحياة السياسية بشكل جدي وفعال وإيصالها إلى مراكز صنع القرار لإحداث تغيير في النظرة المجتمعية إليها، ولتصبح جزءاً فاعلاً في الحياة العامة وتحصل على كل حقوقها مساواة بالرجل.

**وعي المرأة لحاجتها ومصالحها:** لا أحد ينكر إن نسبة غير قليلة من النساء لا يعين أهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية وذلك بسبب التقاليد المحافظة. وربما أيضاً بسبب حالة الإحباط العامة التي يشهدها المجتمع الفلسطيني، والتي تنعكس على النشاط السياسي للرجال أيضاً. وهذا يعكس نفسه في عزوف المرأة عن الانخراط في الأحزاب السياسية وممارسة العمل السياسي الذي يساهم بطبيعة الحال في تعزيز موقعها وفتح الفرص أمامها لتأخذ مكانتها التي تستحق في المجتمع، باعتبارها نصف المجتمع.

**ضعف الأطر النسوية:** من غير المعقول ألا تتأثر الأطر النسوية المختلفة، سواء التي ترتبط بأحزاب معينة أو تلك القائمة على مهام محددة، بالوضع العام للمجتمع، بأحزابه وطبقاته وقواه. فالاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، شأنه شأن باقي الاتحادات والمؤسسات التابعة لمنظمة التحرير، لا يتجدد ولا يعيش حياة ديمقراطية، وبالتالي عمله وأدائه يندرج في إطار الروتين غير المستمر. وهذا أيضاً حال غالبية الأطر باستثناء عدد محدود منها خرج عن إطار العقلية التي تحكم العمل الفصائلي الجامد. والضعف الذي تعانيه مختلف الأطر والمنظمات النسوية يترك أثراً على وضع المرأة بصورة عامة، لجهة عدم القدرة على مواجهة التيارات الثقافية السلفية وعملية التراجع التي تحدث على صعيد حرية المرأة ومشاركتها في الحياة العامة. والأمر الذي يبرز بدون شك في العملية الانتخابية.

### الكوتا النسائية

يحثل الحديث عن نظام "الكوتا"، أي تخصيص حصة معينة للنساء في المجالس والهيئات المختلفة، حيزاً مهماً في النقاشات التي تجري في إطار المعنيين بأمور المرأة. وتقول مذكورة وقعت عليها قوى وأحزاب سياسية ومنظمات مجتمع مدني وشخصيات فلسطينية حول قانون الانتخاب الفلسطيني نشرت في صحيفة (الأيام) بتاريخ 2003/7/26 بضرورة اتخاذ تدابير مؤقتة تضمن مشاركة منصفة للنساء وذلك بتخصيص حصة للنساء بحد أدنى 20% "كوتا مفتوحة" من المقاعد المخصصة

للدوائر في المجلس التشريعي، وحث القوى والأحزاب السياسية على أن تضمن قوائم مرشحيها حصة للنساء لا تقل عن 30%.

هذه المذكرة تعبر عن موقف المؤيدين لنظام (الكوتا) وهؤلاء يبررون موقفهم بأن الواقع الاجتماعي القائم في فلسطين الآن، والمعتمد على الذكورية، لا يمكنه أن ينصف المرأة حتى لو نص القانون على المساواة التامة، وبالتالي هناك حاجة لحماية حقوق المرأة بحدودها الدنيا من خلال نظام "الكوتا"، أي نظام التمييز الإيجابي إلى أن تتغير الظروف وتتعدم الحاجة إلى مثل هذا النظام. في حين يرى المعارضون إنه من أجل المساواة الكاملة لا ينبغي تخصيص حصة للنساء تكون أقل من نصف المقاعد وكأن النساء بذلك يرضين بالمنطق الذكوري. والبعض يقول إنه ينبغي أن تصل المرأة إلى المجالس والهيئات دون تمييز استثنائية. وهناك من يحمل المرأة المسؤولية في عدم انتخابها و"الكوتا" تمثل خرقاً للنظام الأساسي لأن بها تمييز وتضر بمبدأ المساواة. ويعتقد آخرون إن نظام "الكوتا" يؤثر على نضال المرأة ويجعلها تستكين اعتماداً على المقاعد المضمونة في كل عملية انتخابية. وبطبيعة الحال يوجد من يرفض من حيث المبدأ دعم النساء للوصول إلى البرلمان أو التمثيل في أي هيئة من هيئات ومراكز صنع القرار.

#### الخلاصة:

بالرغم من كل الثغرات التي اعترت التجربة الانتخابية الأولى على مستوى المجلس التشريعي والرئاسة في فلسطين، إلا إنها تجربة مميزة وذات فائدة عالية وتشكل دراستها مسألة على درجة كبيرة من الأهمية للاستفادة من دروسها في العملية الانتخابية القادمة.

وللرقي بوضع المرأة الفلسطينية هناك حاجة للبدء بعملية تنشئة للأجيال القادمة على أساس مبادئ المساواة في الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى إن المناهج الفلسطينية الحديثة، حسب دراسة تحليلية للكتب المدرسية، تعج بالنماذج والأنماط التي تميز ضد المرأة، وبصورة أكثر سوءاً مما كانت عليه الكتب المدرسية الأردنية على سبيل المثال. فالوظائف المعطاة للمرأة محصورة جداً وثنائية بالمقارنة مع الذكور، وترتبط الأنشطة والهوايات المعطاة للمرأة بوجودها داخل المنزل بإعداد الطعام والتنظيف والحياكة وتدريب الأبناء وما شابه. وتظهر النساء وهن مرتديات غطاء الرأس والثوب الطويل وليس أي شكل آخر من الملابس، كما إن نسبة ذكر شخصيات الذكور أعلى بكثير من نسبة ذكر شخصيات الإناث في جميع الكتب. هذا يدل على إنه من هنا يجب أن تبدأ عملية التربية لتغيير الثقافة المجتمعية السائدة على التمييز ضد النساء. كذلك تقضي الضرورة أن تقوم الأحزاب والقوى السياسية بإبلاء موضوع المرأة الأهمية التي يستحق، ليس فقط بالتركيز على خطاب حزبي واضح ومحدد المعالم، وإنما بوضع خطط وبرامج من أجل إنجاز الأهداف المتعلقة بمساواة المرأة. وفي هذا الإطار لابد من توسيع مشاركة المرأة في الهيئات القيادية لهذه الأحزاب. نفس الشيء ينطبق على منظمات ومؤسسات المجتمع المدني.

ويكتسي موضوع تطوير وتفعيل الاتحادات والأطر النسوية أهمية خاصة في دفع مسألة المرأة وتعزيز انخراطها في الحياة العامة بدءاً من انخراطها وتفاعلها مع هذه الاتحادات والأطر. وهناك حاجة لتغيير نصوص النظام الأساسي لإزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وكذلك تعديل النظام الانتخابي باعتماد النظام المختلط للسماح بمشاركة أوسع للفصائل والأحزاب والمرأة، وإيجاد صيغة لضمان حصة كبيرة في تمثيل المرأة عن طريق نظام "الكوتا" أو غيره.

ومن المفيد التركيز على وسائل الإعلام لإبراز قضايا المرأة والانتصار لها ومحاربة الثقافة والمحافظات والأصولية التي زاد انتشارها كثيراً خلال انتفاضة الأقصى، ولتنوير المجتمع بمبادئ حقوق الإنسان والمساواة والعدالة.

في الختام لا بد من التذكير بأنه يجري التحضير للانتخابات المحلية التي قد تجري في فترة قريبة، وهذه ستكون فرصة ملائمة لمشاركة نسائية أوسع في هذه العملية الانتخابية لضمان أكبر تمثيل في المجالس المحلية، علماً بأنه جرى تعيين 66 امرأة من مجموع 3600 عضو، تم تعيينها في المجالس البلدية المؤقتة. وللنجاح في الانتخابات القادمة لا بد من تجاوز ثغرات الانتخابات التشريعية السابقة وأخذ العبر منها وهذه مسؤولية جميع المعنيين بقضية المرأة، وفي المقدمة منهم المنظمات والأطر النسوية المختلفة التي يفترض أن تبدأ منذ الآن بالتحضير لهذه الانتخابات، بدءاً بفحص قانون الانتخابات المحلية والسعي إلى ضمان تمثيل مناسب للمرأة .

#### المصادر

1. تقرير التنمية البشرية، فلسطين 2002
2. نادر عزت سعيد، النساء الفلسطينيات والانتخابات .
3. مركز القدس للنساء ، توثيق الانتخابات الفلسطينية لعام 1996 من منظور نسوي .
4. دنيا الأمل إسماعيل ، المرأة الفلسطينية والمشاركة السياسية .
5. صحيفة الوطن القطرية ، مستقبل المرأة العربية في العمل السياسي والآفاق الراهنة (2004/5/6) .
6. د عادل سمارة / المرأة والانتخابات بيت الكوتال العالمية والمناصفة في المجلس النواب (2003/8/9) .
7. اقبال مراد دونمان ، ورقة عمل حول المرأة اللبنانية في العمل السياسي ودورها في التحويل الديمقراطي مارس 2002.
8. ناتسي باكير، الجنوسة والدمقرطة في الأردن ( مارس 2002)
9. سعاد خيرى ، قرار مجلس الحكم في العراق رقم 137.
10. ملخص تقرير مصيغة المرأة الفلسطينية حسب اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة .
11. موسى الشبخاني ، المرأة والانتخاب موقع انتخابات مجلس النواب .
12. المرأة والانتخابات حقائق وأرقام منقول عن موقع وكالة الأنباء الأردنية تبرا.
13. مركز " أمان " الأردني ، أرقام وإحصائيات حول المناصب القيادية للمرأة في مجالي السياسة والاقتصاد .
14. فاطمة أديتو، المرأة والانتخابات .
15. نادية أبو نخلة ، المرأة والانتخابات دور المؤسسات النسوية في العملية الانتخابية .
16. المركز التقدمي لدراسات وأبحاث مساواة المرأة مشاركة المرأة في الانتخابات قفزة في الظلام .

## المرأة الفلسطينية والمآزق التنموي

### تداعيات الوضع الراهن

د. هديل رزق - القزاز

#### توطئة :

لا داعي للقلق... هذه ليست مقالة عادية نكرر فيها ما اعتدنا على سماعه عن دور المرأة في التنمية، وأهمية هذا الدور، وجميع الشعارات التي مللنا سماعها. هذا المقالة محاولة جادة للنقد الذاتي عن توجهات المرأة والتنمية في فلسطين، ومحاولة لفهم الواقع المعقد الذي يمنع الاعتراف بدور المرأة الفلسطينية في التنمية، لأن المرأة الفلسطينية موجودة، وبقوة، فيما يمكن اعتباره "تنمية" للمجتمع الفلسطيني، إن كان بالامكان اعتبار ما يحدث على الأرض تنمية. إن الإشكالية الكبرى لا تكمن في غياب، أو عدم وجود، أو عدم تفعيل المرأة، ولكن في الاعتراف بدورها، وفي فهم هذا الدور بطريقة تختلف عن الفهم السائد الذي يعتبر أن التنمية هي مراكمة لرأس المال وفائض في الناتج المحلي الإجمالي، وتعديل في الموازين الاقتصادية المختلفة، على اعتبار أن هذا النموذج التقليدي للتنمية لا ينطبق أصلاً على دولة وشعب مازال يعيش تحت نير الاحتلال، وإن محاولة تطبيق نماذج التنمية المتعارف عليها غير ممكن بدون إزالة هذا الاحتلال.

#### نموذج تنموي مختلف:

هناك جدل في المجتمع الفلسطيني حول مفهوم التنمية<sup>[1]</sup> وإمكانات التنمية تحت الاحتلال، ومن هم وكلاء التنمية الذين يؤثرون بقوة في العملية التنموية. صور الدمار المتواصل التي تحملها لنا شاشات التلفاز ليل نهار، والهدر غير المحدود للأرواح والأموال يجعلنا نتساءل عن أي تنمية نتحدث؟ في ظل الاحتلال المتواصل وغياب أي أفق للحل في الوضع الحالي. فالحديث عن دور محدود لكل من الرجال والنساء بالمقاييس والمعايير المتعارف عليها دولياً. في نفس الوقت الذي نرى فيه قتامة الصورة ونذكر خطورتها، ندرك أيضاً أن هناك ما يمسك نسيج هذا المجتمع، ويدعم صموده، ويصبح الحديث عن التنمية درساً يعلمه الشعب الفلسطيني رجالاً ونساءً للعالم. وإذا كانت التنمية في التعريف الكلاسيكي تعني النمو والتنمية والتقدم للأفضل، فتحت الاحتلال هي تعني "وقف الهدر" أو "التقليل من الخسائر". ولعل الحديث عن "تنمية من أجل الصمود" وتطورها إلى "تنمية من أجل البناء" و"مضمون البناء"<sup>[2]</sup> تنقلنا في زمن القمع ومحاولة التعايش مع نظام المعازل العنصري. ولكن ما الذي يحدث داخل هذه المعازل؟ هل هي محاولات للحفاظ على البقاء فقط، أم إن هناك محاولات لتغيير أنماط النوع الاجتماعي وفهم متغير لدور كل من النساء والرجال في المجتمع؟ وهل سيكون لهذا الفهم — إن وجد — أي تأثير على المستقبل التنموي للمجتمع الفلسطيني؟

هناك توجهان رئيسيان لرؤية دور المرأة الفلسطينية في التنمية، أولهما باستخدام التعريفات المختلفة للتنمية، والتي تبحث في مشاركة النساء في سوق العمل الرسمي وحصولهن على خدمات تعليم وصحة وخدمات اجتماعية، ومن ثم بحث مساهمتهن في المشاركة المجتمعية والسياسية ودورهن في صياغة الخطط التنموية المجتمعية والعامة. في هذا التوجه تصبح المؤشرات التنموية المختلفة ذات أهمية ودلالة كبيرة، ويصبح التركيز على زيادة معدلات قيد الإناث في المدارس، أو معدلات حصول النساء على خدمات صحة إنجابية أساسياً ومهماً. وعلى الرغم من أهمية هذه المؤشرات إلا أنها مؤشرات ميكانيكية ذات دلالات عامة، وتصلح للتطبيق في فلسطين بنفس الدرجة التي تصلح في الهند أو إحدى دول أفريقيا. هذه المؤشرات قد تخدع أحياناً، فمعدلات التحاق النساء الفلسطينيات في التعليم الابتدائي والثانوي، وحتى الجامعي مثلاً، من أعلى المعدلات في الدول

النامية<sup>[3]</sup> ولكن هذه المعدلات لا تعكس نوعية التعليم مثلاً، أو القدرة على إنتاج المعرفة، ولا تتعكس على مساهمة النساء في سوق العمل، أو في مناصب صنع القرار، أو في المشاركة السياسية، وبالتالي لا تعني مشاركة حقيقية في التنمية.

أما التوجه الثاني فيبحث في واقع المجتمع، والمساهمة الفعلية للنساء، ويسعى إلى تعزيز الاعتراف بهذه المساهمة، فدور النساء في قطاع العمل غير الرسمي، ودورهن في دعم الاقتصاد المنزلي ورعاية الأسرة وتكليف الأسرة في مواجهة الاختلالات القوية، الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث لأسباب خارج نطاق الخيار المجتمعي، هي أدوار مهمة، وهي في الواقع أساس التنمية "بتقليل الخسائر" التي يعيشها المجتمع الفلسطيني اليوم. من هذا المنطلق، فالمطلوب هو اعتراف بهذا النوع من المساهمة، وتقدير حقيقي له ينعكس على شكل إنجازات، وتحديداً في المشاركة المجتمعية والسياسية وصنع القرار. هذا التوجه لا يتطلب الرضا بالواقع الحالي، بل استخدام الامكانيات المتاحة للتغيير بناء على ما هو موجود في المجتمع. ومن منطلق أن التجربة الفلسطينية يمكنها المساهمة في الفكر التنموي العالمي بدلا من أن تكون حقلًا لتجربة التوجهات التنموية المختلفة من خلال برامج التمويل وما تحمله من وصفات جاهزة للحل.

حتى اللحظة، تعتمد المؤسسات الفلسطينية الرسمية منها والأهلية التوجه الأول الذي يحاول تطبيق رؤى وتوجهات تنموية عالمية. ولعل اعتماد هذه المؤسسات على التمويل الأجنبي ساهم في تعزيز هذا التوجه، حيث يصبح المجتمع الفلسطيني رجلاً ونساء متلقين لما يفرض عليهم من برامج تنموية، لا تستطيع في واقع الأمر فهم تعقيدات الواقع وآثار الاحتلال قصيرة وبعيدة المدى، ويتم فيها تنفيذ المشاريع على، وفي حيز وهمي من سلطة فلسطينية مفترضة، وفي ظل اعتقاد بأننا كفلسطينيين نملك زمام الأمور. بالتأكيد أننا نملك بعض خيوط المبادرة، ولكن هذه الخيوط تبدأ من فهم واقع المجتمع وإيداعه في مواجهة ظروف الاحتلال القاسية.

إن واقع المرأة في ظل الاحتلال القمعي الذي لم يسبق له مثيل، له خصوصية واضحة، وعلاقات النوع الاجتماعي ليست علاقات جامدة على الإطلاق، فهي ديناميكية تتأثر بمجمل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، ويعد تشكيلها وتعريفها بناء على ظروف المجتمع في مرحلة تاريخية ما. ولكن الأحداث الكبيرة والمفاجئة والعنيفة تحدث اختلالات أكبر في علاقات النوع الاجتماعي، وهذه ظاهرة تم رصدها في العديد من المجتمعات في جميع أنحاء العالم. فقد تؤدي الحروب والثورات والكوارث الطبيعية وبرامج إعادة الهيكلة الاقتصادية إلى تغيرات جوهرية حول المفاهيم السائدة حول ما هو ذكوري وما هو أنثوي، وما يصلح لانتمائه النساء وما يصلح لأن يمارسه الرجال من أعمال ومهام داخل البيت وخارجه.

استغلال أدوار النوع الاجتماعي كأداة في الصراع، ودور الاحتلال في التدخل في أدوار النوع الاجتماعي وإعادة هيكلتها، بما في ذلك مساهمتها في تنمية المجتمع موضوع يستحق الكثير من الدراسة والتحليل، وإن كانت الأدبيات العالمية تشير إلى الآفاق المتعددة التي قد تؤدي الصراعات والحروب العنيفة لفتحها أمام النساء، وتساهم في تغيير الأنماط التقليدية من العلاقات، وتساهم في تفعيل وصول النساء لمراكز صنع القرار والمساهمة في التنمية، إلا إن الواقع الفلسطيني أكثر تعقيداً، وهناك الكثير من الدلائل التي تستوجب التوقف والتأمل وفهم آليات تأثير الانتفاضة الثانية، تحديداً على أدوار النوع الاجتماعي ودور المرأة في عملية التنمية<sup>[4]</sup>. وهي ذات أبعاد مختلفة، وليست ايجابية أو سلبية بالضرورة، ولكنها بالتأكيد تؤثر على التطور الطبيعي والثقائفي لعلاقات النوع في المجتمع الفلسطيني.

ساهمت ممارسات الاحتلال في السنوات الأربع الأخيرة في تكثيف الشعور بالحصار والعزلة، وفي ارتفاع نسب الفقر في المجتمع الفلسطيني إلى معدلات لم يسبق لها مثيل. وأثر الفقر تأثيراً كبيراً على شتى مجالات الحياة اليومية، وبسبب مجمل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية يزداد دور العائلة الممتدة وتأثيرها على علاقات النوع الاجتماعي بدءاً أيضاً من جنس الجنين، ومروراً بطرق تربية الأطفال، وانتهاء بقرار الزواج، وقرار الإنجاب وعدد الأطفال، وغير ذلك من القضايا التي تؤثر تأثيراً مباشراً على حياة النساء والرجال على حد سواء. سأحاول هنا أن أشير إلى بعض هذه المظاهر التي يمكن رصدها في المجتمع ثم أتحدث عن تأثيرها على دور المرأة الفلسطينية في التنمية وكيف ساهمت هذه المظاهر في تفعيل أو التقليل من هذا الدور.

### التأثير على القدرة على التحرك:

من ناحية يبدو أن النساء أكثر قدرة على التحرك والحصول على تصاريح من الاحتلال لدخول منطقة ما أو الخروج منها، فالنساء يبدون أقل خطراً، والحاجة لفرض قيود عليهن أقل، مما قد يبدو ظاهرياً لصالح النساء، ويفترض أن لديهن قدرة أكبر بالتالي على التحرك، ولكن الاستخدام المكثف للحواجز، وتقطيع أوصال المدن والقرى الفلسطينية بهذه الطريقة البشعة يؤثر تساؤلاً عن مدى استعداد النساء للخروج من بيوتهن ومن مجتمعاتهن المحلية، والمشاركة في الحياة العامة وفي الأنشطة السياسية المتعلقة بمصيرهن. صارت تحركات النساء (والرجال) بشكل عام محدودة لقضاء حاجاتهم الأساسية، وبالتالي تأثرت، وبشكل كبير، قدرة النساء على المساهمة في الحياة العامة. في بعض المدن التي يتواجد فيها جامعات مثل غزة ونابلس ورام الله وجنين أدت الحواجز إلى الحد من قدرة أبناء القرى من الطلبة والموظفين من الجنسين على الذهاب لأعمالهم وممارسة حياتهم اليومية بشكل طبيعي، فاضطر العديد منهم للسكن بعيداً عن الأسرة، وفي مساكن مشتركة بأسعار رخيصة، مما فرض واقعاً مختلفاً قد يبدو ظاهرياً أنه لصالح هذه الفئات الشابة التي يمكنها، وللمرة الأولى، الخروج عن سلطة العائلة الأبوية الممتدة، ولكن الملاحظة الدقيقة تظهر غير ذلك. فالرقابة الاجتماعية تزداد بشدة على تحركات الفتيات، وبخاصة اللواتي يمكن أن تصيبهن الشائعات بسهولة، وأن تتسبب في حرمانهن شخصياً وحرمان شابات أخريات من الالتحاق بالتعليم الجامعي، أو على الأقل في جامعة بعيدة على البيت، مما أدى إلى تركيز الطلبة في الجامعات الأقرب لبيوتهن وضمن تخصصات تقليدية وبتجهيزات غير مناسبة، وأقل من تجهيزات مدرسة ثانوية، كما في فروع جامعة القدس المفتوحة في المدن المختلفة، أو جامعة خان يونس، أو كليات التربية المختلفة.

بالنظر لأهمية التعليم الجامعي والتعليم الثانوي في تغيير النمط التقليدي لعلاقات النوع الاجتماعي يمكن الزعم بسهولة إن التغيير الحالي لن يكون لصالح النساء، ولا الفئات الشابة، وإن التغيير لن يحدث تلقائياً، فالظروف الحالية من الحصار الشديد تركز مظاهر العزلة في (كانتونات) وما يرافقها من إعادة إنتاج لأنماط المحافظة من علاقات النوع الاجتماعي. وأهم من ذلك التقليل من إمكانيات التغيير في هذه العلاقات، أو حتى التأثير إيجابياً على مؤشرات التنمية، فتركز النساء في مجالات تعليم محددة وبالتالي تكريس التقسيم الجندي لأسواق العمل سوف يترك آثاراً طويلة المدى على الأجيال القادمة.

من ناحية أخرى ساهم هامش حرية الحركة المحدود في اتخاذ النساء لأدوار لم تكن مألوفة لهن من قبل، مثل السعي لطلب المساعدات من المؤسسات الأهلية أو مؤسسات الإغاثة، وفي بعض المناطق لممارسة مهن جديدة مثل "تجارة الشنطة" في قطاع غزة أو "تجارة البسطات"<sup>[5]</sup> والسفر مع المرضى ومتابعة شؤون العائلة في الدوائر والمؤسسات الرسمية، وما إلى ذلك من المهمات التي لم تكن من مهمات النساء.



### الفقر يساهم في تغيير ادوار النوع الاجتماعي:

حالة الإفقار الشديد<sup>[6]</sup> التي يتعرض لها المجتمع الفلسطيني تساهم بشكل كبير في تغيير علاقات النوع الاجتماعي. فمن ناحية تنتشر البطالة بين صفوف الرجال، وتجبر النساء اللواتي يشغلن أماكن عمل محلية لترك أعمالهن لصالح رجال لا يجدون فرصاً للعمل خارج الاقتصاد الفلسطيني، وظهرت مهن جديدة لم تكن مقبولة اجتماعياً للنساء، إلا أن الحاجة المادية زادت من هذه الأنماط، ولا توجد دراسات مسحية تدلل بدقة على انتشار أعمال الخدمة في البيوت، أو تجار البسطات بين النساء، أو المساهمة التقديرية للاقتصاد المنزلي في الحفاظ على صمود المجتمع ومواجهته للوضع الراهن. هذه الأعباء جميعها تتحملها النساء وتكرس من دور تقليدي للمرأة يحصرها في إطار الدور الإيجابي ويبعدها عن إمكانات المشاركة في الحياة السياسية.

في نفس الوقت شح المصادر المعيشية يعني إعادة توزيعها بطريقة مختلفة في الأسرة، والنساء اللواتي حصلن تاريخياً على النسبة الأصغر من هذه المصادر يواجهن الآن واقعاً أصعب ومصادر أقل، وإمكانية أقل للتحكم بهذه المصادر، التي تعتبر أساسية لتمكين المرأة اقتصادياً كخطوة أساسية في ممارسة دور أكبر في الحياة العامة.

### حالة الطوارئ ليست لصالح النساء:

أدت أحداث الانتفاضة الثانية إلى عودة جميع المؤسسات الرسمية والأهلية على برامج المساعدات الطارئة ذات الطابع الإغاثي. وعلى الرغم من أهمية هذه البرامج للعائلات المتضررة والمنكوبة ومساهمتها في التخفيف من المعاناة الإنسانية الشديدة إلا أن النساء هن الأكثر تضرراً بسبب خروج المؤسسات عن برامجها التتموية المحددة، والتي كانت تتضمن اهتماماً خاصاً بحقوق النساء وترسيخ قيم العدالة الاجتماعية. البرامج الإغاثية تبقى الوضع على ما هو عليه ولا تتيح المجال أمام أي تغيير في الواقع التقليدي لأدوار النوع الاجتماعي، وتحديدًا في مشاركة المرأة السياسية، الأمر الذي سترك آثاراً كبيرة على مستقبل علاقات النوع الاجتماعي.

### تجربة "الفقدان" وأثرها على علاقات النوع الاجتماعي:

إن تجربة فقد شخص قريب أو عزيز تترك آثاراً كبيرة على الشخص الذي يعاني منها، وهي التجربة الأصعب، ولكن شعور الفقدان انتشر في المجتمع الفلسطيني بدرجة كبيرة باغتيال رموز سياسية وقيادات ذات تأثير على المجتمع مما يسبب حالة من الفقدان الاجتماعي. هذا بالإضافة لتجربة فقدان المأوى والأمتعة الشخصية، والعلاقات الاجتماعية بسبب الاضطراب لتغيير المسكن، وغيرها من تجارب الفقدان التي تسبب تغييرات عديدة في علاقات النوع الاجتماعي، وتعيد تشكيلها على نمط من الاحتواء والرعاية المبالغ فيها. فسياسات تجريف المنازل والهدم الجماعي كما يحدث في رفح على سبيل المثال، وتعرض البيوت للقصف وإطلاق النار جعل منها أماكن غير آمنة، للأسرة ككل ولكن أيضاً للنساء غير المشاركات في أي نشاط سياسي واللواتي شكلن مع الأطفال الغالبية العظمى من الضحايا المدنيين.

## زيادة في معدلات الإنجاب:

لعل الظاهرة المباشرة للتعويض عن شعور فقدان هو زيادة معدلات الخصوبة المرتفعة أصلاً، حيث يلاحظ في المجتمع الفلسطيني زيادة في معدلات الإنجاب مع ما يتركه هذا الأمر من آثار على دور المرأة المجتمعي والسياسي، وما يتركه من أعباء على الإمكانات المستقبلية للتنمية. زيادة معدلات الإنجاب وتقارب الفترات بالإضافة لغياب الرعاية الصحية المناسبة للنساء (بسبب قلة المصادر المحددة لهن أصلاً) ستترك آثاراً على أجيال قادمة وتجعل من المشاركة الجماعية الفاعلة للنساء أمراً صعباً.

## وأخيراً:

فالمأزق التنموي الذي تعيشه فلسطين خطير وسيلقي بظلاله على أجيال كثيرة قادمة، والحديث عن التنمية مفرغ من المضمون ما لم ينته الاحتلال، إلا أن ما يحدث على أرض الواقع من تحديات وصمود وإنجازات أمر لا يمكن تجاهله، أو التغاضي عنه، ودور المرأة بالتحديد دور مهم في تنمية "الصمود والمقاومة". كما أن التغيرات في أدوار النوع الاجتماعي سلباً وإيجاباً يجب أن يتم تضمينه في فهم قضايا التنمية في فلسطين. إن الاعتراف بالدور الأساسي الذي تقوم به النساء يجب أن يتجاوز دورهن الإنجابي، وأن يتحول إلى إنجازات على المستوى الشعبي المجتمعي والسياسي، وأن يترجم من خلال قوانين وسياسيات، ومن خلال دور سياسي في تحديد معالم المرحلة القادمة. يتطلب فهم دور النساء في تنمية المجتمع الفلسطيني تعريفاً مختلفاً لنموذج التنمية في مقاومة الاحتلال، تعريف لنموذج ذي خصوصية فلسطينية يحدد الإيجابيات والسلبيات على حد سواء، ويحدد شكل التدخل التنموي المطلوب، وأهم ما فيه الاعتراف بدور النساء الفلسطينيات وتقدير دورهن بمؤشرات ذات دلالات نوعية تساهم في ترجمة هذا الدور إلى إنجازات سياسية واجتماعية.

## الهوامش

- [1] يعرف الدكتور خليل نخلة في كتابه أسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديرة التنمية على أنها "عملية شاملة ومتواصلة يمثل الناس جوهر اهتمامها ولب غاياتها، كما أنها تنطلق من وتعتمد على الطاقات المحلية."
- [2] انظر/ي مثلاً طروحات عزت عبد الهادي في مقاله "المنظمات الأهلية الفلسطينية وإدارة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية في شؤون تنمية المجلس السادس العديدين الثالث والرابع ومقالات أخرى منشورة في عدة صحف ومجلات فلسطينية."
- [3] انظر/ي تقرير الأهداف الإنمائية للألفية: تقرير عن سير العمل 2002 الأرض الفلسطينية المحتلة الصادر عن UNDP والذي يشير إلى أنه لا توجد في الأرض الفلسطينية المحتلة أية درجة ملموسة من التفاوتات الكبيرة بين الجنسين التي نشهدها في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال التعليم.
- [4] أهمية دراسة هذه التأثيرات تعود لعدة أسباب منها كثافة عمل المؤسسات النسوية تحديداً والتنموية بشكل عام في العمل على قضايا المساواة على أساس النوع الاجتماعي حتى أصبح هذا الموضوع مألوفاً للعديدين ولكثرة البرامج الممولة التي ترفد بهذا الاتجاه ولكن أيضاً لأسباب تتعلق بطبيعة الانتفاضة الثانية من حيث عسكريتها السريعة وارتفاع معدلات القمع وشدته ومن حيث غياب آفاق الحل وارتفاع معدلات الإفقار وتراجع الامكانيات التنموية وما إلى ذلك من أسباب داخلية وخارجية.

Father's No Shield for His Child: Crisis and Change in Palestinian Johnson, Penny, "A <sup>[5]</sup>  
Gender Dynamics During the Second Palestinian Intifada", presentation: Gender Families and  
2003 Order and Disorder, Goethe Institute, Ramallah, 5 December

<sup>[6]</sup> في حين شكل الفقراء 21% من مجموع السكان الفلسطينيين في أيلول سبتمبر 2000، ارتفعت هذه النسبة إلى 33% بحلول كانون الثاني؛يناير 2001. ومع نهاية عام 2001 أشارت التقديرات إلى وقوع 45.5% من السكان الفلسطينيين تحت خط الفقر. ويقدر مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة أن معدل الفقر وصل بحلول عام 2002 إلى ما يقارب 55% في الضفة الغربية و70% في قطاع غزة كما أن عدد الفقراء الذين يعيشون على دولارين في اليوم قد تضاعف ثلاث مرات من 637 ألف إلى حوالي مليونين في الوقت الراهن. (المصدر: الأهداف الإنمائية للألفية 2002)

## تعيين رؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية نتائج وانعكاسات

سعيد محمد زيد

السياسات الحكومية المختلفة، لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على واقع الحياة المجتمعية، لذا ينبغي إخضاع هذه السياسات، للمراجعة النقدية لمعرفة نتائجها وانعكاساتها، لتطوير سياسات وممارسات عملية، بغية بناء مؤسسات قادرة على مواجهة التحديات، والصعوبات التي نعيشها، وبناء مجتمع ديمقراطي، يتكون من أفراد متساويين، يتمتعون بحقوق سياسية واجتماعية واقتصادية مصانة.

وتأتي هذه الدراسة للكشف عن مدى تأثير سياسة السلطة المركزية الفلسطينية، المتعلقة بتعيين رؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية<sup>[ii]</sup> كبديل عن إجراء الانتخابات المحلية، التي كان من المقرر إجراؤها بعد إجراء الانتخابات التشريعية عام 1996، بهدف الاطلاع على الانعكاسات والإشكاليات التي خلفتها هذه السياسة على المجتمع الفلسطيني، والتي أدت في بعض الأحيان إلى إعاقة عمل الهيئات المحلية، وتقديم الخدمات للمواطنين.

### خلفية تاريخية: مجالس الهيئات المحلية قبل قيام السلطة الوطنية

نشأت الهيئات المحلية في فلسطين في منتصف القرن التاسع عشر، انطلاقاً من حاجة الدولة العثمانية لتعزيز سيطرتها على المناطق المختلفة، وللحد من نفوذ الزعامات المحلية، والنزعات الاستقلالية، لهذا سنت عدة قوانين فتحت المجال لإقامة المجالس البلدية وحددت صلاحياتها، وطريقة انتخاب مجالسها، ومنحت السلطة المركزية صلاحية تعيين رؤساء البلدية، من بين الأعضاء المنتخبين.

وبعد أن احتلت بريطانيا فلسطين عام 1917، قامت بتعيين أعضاء ورؤساء للمجالس المحلية، بحجة عدم وجود سجلات للناخبين. وفي عام 1927، جرت أول انتخابات بلدية في فلسطين خلال الانتداب، استناداً إلى مرسوم صدر عن المندوب السامي عام 1926، أعطى المندوب السامي سلطة تعيين رئيس المجلس ونائبه من بين أعضاء المجلس المنتخبين<sup>[iii]</sup>. وأصدرت سلطة الانتداب البريطاني عدة قوانين لها علاقة بالحكم المحلي، مثل: قانون المجالس المحلية للعام 1941، وقانون إدارة القرى للعام 1944، وقانون البلديات للعام 1934، الذي منح المندوب السامي الحق في حل المجلس البلدي، وإجراء الانتخابات أو تعيين مجلس بديل أو تشكيل لجنة للقيام بأعماله. واستغلت سلطة الانتداب الصلاحيات المخول لها قانوناً، وأقدمت على حل وتعطيل عمل العديد من المجالس وتعيين لجان بديلة لتعزيز سيطرتها، أثناء ثورة عام 1936.<sup>[iv]</sup>

وبعد نكبة عام 1948 وإقامة إسرائيل على مساحة واسعة من أراضي فلسطين، لم يتبق للفلسطينيين سوى الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تم ضم الضفة الغربية للمملكة الأردنية الهاشمية، أما القطاع فقد خضعت للإدارة المصرية، وبقي فيها القانون البريطاني لعام 1934 ساري المفعول، ولم تجر فيها أي انتخابات وتم الاستعاضة عنها بتعيين اللجان.

أجرت السلطات الأردنية انتخابات بلدية عام 1951 في الضفة الغربية، وأصدرت عام 1954 قانوناً منح أعضاء المجلس البلدي حق اختيار رئيس المجلس ونائبه، إلا أنه حول الوزير صلاحية إقالة النائب، ومجلس الوزراء إقالة رئيس المجلس. إلا أن هذا القانون تم تعديله عام 1955 بقانون آخر قيد حق التمثيل للمنتخبين، فقد أعطى السلطة المركزية صلاحية إضافة عضوين

إضافيين يتمتعان بكامل العضوية إلى أي مجلس بلدي، وتعيين رئيس للمجلس وإقالته. وتدخلت السلطة المركزية في تركيبة المجلس في كثير من الأحيان باستخدام صلاحياته، فأضافت عضوين إلى مجلس عنتبا عام 1962 وإلى مجالس بيت لحم ورام الله عام 1964، وحلت العديد من المجالس واستبدلتها بلجان معينة كما حصل في بيت ساحور عام 1966 وغيرها. وفي نفس العام أجاز تعديل قانون 1955 حل المجلس البلدي قبل انتهاء مدته، وتعيين لجنة مكانه لمدة لا تزيد عن سنة، تجري خلالها الانتخابات، وذلك بقرار غير قابل للطعن من مجلس الوزراء<sup>[iv]</sup>.

وفيما يتعلق بالاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، الذي بدأ عام 1967 فلم يسع إلى النهوض بالسلطات المحلية، بل عمل على تدميرها وأقام معها علاقة هيمنة وتسلط، وأصدر العديد من الأوامر العسكرية لتحجيم دورها، فقد أصدر الأمر العسكري رقم 537 عام 1974، الذي أعطى قائد المنطقة العسكري صلاحية تعيين من يراه مناسباً للقيام بأية مسؤوليات، يرفض رئيس المجلس أو أي من أعضائه القيام بها.

وعام 1972 نظم انتخابات محلية في الضفة الغربية فازت بها الجماعات التقليدية بعد أن قاطعتها منظمة التحرير الفلسطينية والقوى المؤيدة لها. وهذه النتيجة شجعت على إجراء انتخابات للمرة الثانية عام 1976، بهدف "الاستمرار في تفنيت الفلسطينيين سياسياً" إلا أن النتيجة جاءت مغايرة لما كان متوقفاً، حيث فازت بها القوائم الوطنية المؤيدة لمنظمة التحرير بالأغلبية، وقامت سلطة الاحتلال في الثمانينات بحل المجالس البلدية المنتخبة، واستبدلتها بلجان يرأس بعضها ضباط إسرائيليون<sup>[v]</sup>. ويمكن القول أن العلاقة التي أقامتها الحكومات والدول التي احتلت أو حكمت فلسطين قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية مع الهيئات المحلية، جاءت لخدمة مصالحها ولتنفيذ سياستها، وهذا اثر على البعد التمثيلي لرؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية، لهذا انبثقت فكرة القوانين التي طبقتها من ضرورة إحكام السيطرة على الهيئات المحلية بكافة السبل الممكنة.

### قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية

بعد إجراء أول انتخابات تشريعية فلسطينية عام 1996، بدأ الحديث عن الانتخابات المحلية، وضرورة إجرائها كخطوة استكمالية نحو تنظيم حياة المواطن، لذا أعطي إقرار مشروع قانون الهيئات المحلية وقانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية أولوية، وكان هذان المشروعان من أول القوانين التي قدمتها السلطة التنفيذية إلى المجلس التشريعي وأقرها وصادق عليها رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

لقد دخل قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (5 لسنة 1996 مرحلة النفاذ في 1996/12/16، وفصل أحكام العملية الانتخابية لاختيار أعضاء ورؤساء مجالس الهيئات المحلية، وأعطى المواطنين الحرية والحق في اختيار الأعضاء والرؤساء بشكل مباشر. ولم يعط القانون أي صلاحية للسلطة المركزية – باستثناء الإشراف على الانتخابات وتحديد موعداتها – لتدخل في تركيبة المجلس المحلي بما في ذلك حالات الشغور<sup>[vi]</sup>، فإذا شغل مركز الرئيس يتولى نائبه المنتخب من بين الأعضاء القيام بمهام الرئيس لحين انتخاب رئيس جديد من قبل المواطنين خلال شهر من شغور المركز<sup>[vii]</sup>.

وفي حالة شغور مركز العضو يتم ملء الشاغر بالعضو الذي يلي آخر المنتخبين في ترتيب الأصوات وفق النتائج المعتمدة للانتخابات. أما في حالة شغور مركز أكثر من نصف الأعضاء تجري انتخابات جديدة في مدة أقصاها شهر<sup>[viii]</sup>، ويتضح مما سبق أن القانون يحتوي على العديد من النقاط الإيجابية في المجال التمثيلي إلى حد بعيد.

### سياسة السلطة المركزية المتعلقة بتعيين رؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية

بعد قيام السلطة الوطنية عام 1993، أنشئت وزارة الحكم المحلي، التي قامت بدورها باستحداث هيئات محلية جديدة، وعينت لجاناً جديدة لإدارة الهيئات المحلية القديمة والمستحدثة، بهدف تغيير الواقع المفروض من سلطة الاحتلال، ولتقديم خدمات أفضل للمواطنين. إلا إن هذه السياسة لم تتوقف، واستمرت حتى اليوم، بالرغم من إقرار قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية، الذي ينص على انتخاب رؤساء وأعضاء المجالس المحلية، بانتخابات حرة ومباشرة. وتغل السلطة المركزية تأجيل الانتخابات المحلية، بسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، وخاصة المناطق المأهولة بالسكان وعدم التزامه بالاتفاقات الموقعة، خاصة فيما يتعلق بإعادة الانتشار<sup>[ix]</sup>، إلا أن هناك من يرى بأن تأخير الانتخابات يأتي لاعتبارات سياسية داخلية، تتعلق بالتخوف من سيطرة المعارضة على مجالس الهيئات المحلية، وإمكانية إقامة سلطة موازية للسلطة، تستغل المجالس المحلية كمواقع للتحريض على السلطة الوطنية<sup>[ix]</sup>.

استعاضت السلطة المركزية ممثلة بوزارة الحكم المحلي عن الانتخابات، بتعيين رؤساء وأعضاء للمجالس المحلية، وتوخت أن يكون الأعضاء المعينون ممثلين للقوى العشائرية والطائفية والسياسية في مناطقهم، وفي الغالب يكونون ممثلين للقوى العشائرية، لأن الوزارة عادة ما تقوم بالطلب من العائلات التي تشكل بلدة ما بفرز ممثلها لعضوية مجلس الهيئة المحلية، وتحدد الوزارة عدد ممثلي العائلة في مجلس الهيئة المحلية<sup>[ix]</sup>، ويتم اختيار رئيس المجلس بطرق متعددة ومختلفة، فهناك مجالس يعين لها رؤساء من بين موظفي وزارة الحكم المحلي مثل بلدية أريحا<sup>[ix]</sup>، وأحياناً ممثل العائلة صاحبة النفوذ الأكبر والأوسع، وأحياناً يتناوب أعضاء المجلس المعينون على رئاسة المجلس مثل مجلس محلي عرار وترمسيا<sup>[ix]</sup>.

#### نتائج وانعكاسات سياسة السلطة المركزية

حملت سياسة وزارة الحكم المحلي السابقة تأثيرات سلبية مختلفة، قد لا تكون الوزارة تقصد إحداثها رغم أن البعض يشير إلى إنها سياسة ممنهجة، تهدف إلى اختراق المجتمع الفلسطيني، لإضعاف المعارضة والأحزاب السياسية والسيطرة عليها، لتمرير التسوية السياسية مع إسرائيل، إلا إن هذه السياسة، سواء كانت مقصودة أم غير مقصودة، كان لها النتائج التالية:

#### أولاً - تعزيز العصبية العائلية

أدى اختيار أعضاء ورؤساء مجالس الهيئات المحلية من العائلات والعشائر، إلى تكوين مجالس عائلية للقرى والبلدات الفلسطينية، ودفع بأفراد الحمولة/العائلة الواحدة إلى التماسك والتكاتف، للدفاع عن مصالحها، والعمل على مأسسة الحمولة في بعض الأحيان، كتشكيل جمعيات عائلية أو مجالس عشائرية، خاصة وأن الحمولة/العائلة التي تتمثل في داخل المجلس قد تحظى بحظوة ومحابة في التوظيف وتلقي الخدمات وبشرف اجتماعي.

وبهذا تكون السلطة من خلال سياستها هذه، قد عملت على تحصين الحمولة من جديد، وحافظت على العصبية وشجعته وأنكته، وبالتالي فهي أخلت بالأمن الاجتماعي، لأنها أكدت على أهمية وضرورة الانتماء العائلي، الذي يتعارض في بعض الأحيان مع الانتماء الوطني، إضافة إلى أن ذلك قد يخلق توترات في المجتمع ذات طبيعة عشائرية أو شخصية<sup>[ix]</sup>، وبين المجتمع والدولة لأن القيم الحديثة، مثل سيادة القانون، تتصادم مع القيم التقليدية التي تتمثل في قيم القرابة والتأثر وغيرها.

وغالبا ما ينحكم المجلس المشكل على أساس عائلي في العادة إلى قواعد المجتمع العشائري والتقليدي، مما يمنع تطوير سياسات جديدة للمجالس المحلية، لأن الأعضاء محكومون بالمنطق العائلي، للحفاظ على التوازنات الحماة في القرية، فهم يستخدمون آليات قديمة عفا عليها الزمن في كثير من الأحيان لمعالجة بعض الإشكاليات. فمثلا في بعض القرى كانت تقسم الإعانات التي

تقدم للمحتاجين على الحمائل، بغض النظر عن عدد العائلات المحتاجة للإعانة في كل حمولة<sup>[xvi]</sup>، وإذا ما تطلب الأمر تسجيل أسماء المحتاجين الموجودين في بلدة ما، يقوم المجلس بتسجيل أسماء المحتاجين من جميع الحمائل بتساو، وأحياناً تظهر إشكاليات إذا ما كان العدد المطلوب غير موزع بالتساوي، وهذا دليل آخر على أن عقلية الأفراد الذين يتم اختيارهم من قبل العائلة يظلوا محكومين لها ولقراراتها. وقد يساعد ذلك على اتساع انتشار ظاهرة الواسطة والمحسوبية في المجالس المحلية، لأن الشخص الذي يتم اختياره من قبل عائلته يظل محكوماً لها ويسعى لإرضائها، لذا يضع مصلحة أفرادها فوق كل اعتبار، ولهذا نجد إنه قلما تقدم شكوى إلى الجهات المختصة ضد المعتدين على حرمت الشوارع في القرى بالبناء وغيرها.

### تعزيز العصبية الطائفية

عاش المسلمون والمسيحيون في فلسطين منذ القدم جنباً إلى جنب، وضربوا مثلاً في التعايش القائم على المحبة والمؤاخاة واحترام الآخر، وهذا انعكس على القانون الأساسي الذي أكد في مادته التاسعة على أن "الفلسطينيين أمام القانون والقضاء سواء، لا تمييز بينهم، بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي". وهذا جاء متفقاً مع المواثيق الدولية التي حرمت التمييز<sup>[xvii]</sup>، ورغم ذلك أصدر رئيس السلطة الوطنية مرسوماً رئاسياً بناءً على تنسيب من وزير الحكم المحلي، حدد فيه الانتماء الديني عشرة رؤساء هيئات محلية سواء كان ذلك بالانتخاب أم بالتعيين<sup>[xviii]</sup>.

وقد يدعي البعض أن المرسوم صدر لأسباب سياسية محضة لا علاقة لها بالطائفية، وقد يكون ذلك صحيحاً، إلا إن للمرسوم، علاوة على إنه يتعارض مع القوانين الفلسطينية، أبعاداً ونتائج غير مرجوة، فهو يعطي انطباعاتاً للعالم الخارجي إن هناك إجحافاً بحقوق المسيحيين، لأن التمييز يأتي في نظام التخصيص لدواعي إيجابية، أهمها إزالة الإجحاف<sup>[xix]</sup>. وهذا غير موجود في فلسطين، ويمكن أن يهدد ذلك الوحدة الوطنية الفلسطينية، لأنه يتناقض مع فكرة المواطنة، ويفتح المجال لإثارة النعرة الطائفية، الأمر الذي يهدد السلم والأمن الاجتماعي في المجتمع المحلي الفلسطيني، علماً بأن كل الترتيبات الطائفية في الوطن العربي قد أثبتت فشلها، ولم تمنع من حدوث اقتتال أو فتنة، لذا خير ضمان للمجتمع الفلسطيني، إقامة علاقة مواطنة على أسس سليمة.

### ثانياً: تأثير سياسة السلطة المركزية على مشاركة المرأة

على الرغم من الدور الذي لعبته المرأة الفلسطينية في مقاومة الاحتلال، ومشاركتها في الاتحادات والقوى السياسية، والتحويلات التي شهدتها المجتمع الفلسطيني، ومنها ارتفاع نسبة التعليم، وانهيار أنماط العائلة الممتدة، وتآكل شبكة الحماية الجماعية التقليدية، لم تأخذ المرأة حقها ونصيبها بشكل مساو للرجل في الكثير من مناحي الحياة.

نجد إن المرأة في المجالس المحلية لا تمثل إلا في 44 مجلساً من أصل 420 مجلساً، ولم يتجاوز عدد النساء المشاركات في المجالس المحلية 63 امرأة من أصل 3720<sup>[xx]</sup> عضو مجلس في الضفة وغزة، أي ما نسبته 1.7%، علماً بأن كافة المجالس التي فيها تمثيل للمرأة تقع في الضفة الغربية، ولا يوجد تمثيل نسائي في المجالس المحلية في قطاع غزة، وقد يرجع ذلك إلى حجم الطبقة الوسطى الكبير نسبياً في الضفة، وإلى طبيعة المجتمع في قطاع غزة.

إن القوانين الفلسطينية المتعلقة بالمجالس المحلية، وخاصة قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم 5 لسنة 1996<sup>[xxi]</sup>، وقانون الهيئات المحلية الفلسطينية رقم 1 لسنة 1997، أعطت المرأة مساواة تامة مع الرجل، وهذا اتجاه جاء منسجماً مع القانون الأساسي<sup>[xxii]</sup>، ومع وثيقة الاستقلال التي صدرت عن المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988<sup>[xxiii]</sup>، كما أن وزير الحكم المحلي صائب عريقات أصدر قراراً بتاريخ 1999/2/10 نص بالعمل على إضافة عنصر نسائي لعضوية مجالس الهيئات المحلية، من

أجل تفعيل دور المرأة في المجتمع. لذا لا يمكن إرجاع قلة تمثيل المرأة في مجالس الهيئات المحلية إلى قصور تشريعي، على الرغم من أنه أعطاهما حقاً بالترشيح والانتخاب لا تكفي في ظل مجتمع ذكوري.

ويمكن إرجاع قلة تمثيل المرأة في مجالس الهيئات المحلية إلى نوعين من المعوقات، الأولى مجتمعية تتعلق بالعادات والتقاليد والقيم المجتمعية التي تحذر على المرأة اختراق المجال المخصص لها المتمثل بالبيت والعائلة والانتقال إلى مجالات أخرى كالمجالس المحلية. وأخرى رسمية تتعلق بالسياسة الرسمية لوزارة الحكم المحلي فيما يتعلق بالتعيينات، واللجوء إلى الحمائل، لفرز مرشحين لعضوية المجالس لاعتمادهم من قبل الوزارة مما يعني استبعاد المرأة، لأن الحمائل لا تفرز نساء في الغالب، لأن مجتمعها ذكوري، تحث فيه المرأة مكانة أدنى من الرجل. حتى إن المرأة لا يحق لها أن تعطي رأيها في مرشح حملتها، أو أن تشارك في الاجتماعات التي لها علاقة بشؤون الحموله بشكل عام في كثير من الأحيان. وعليه فإن وضع المرأة في المجالس المحلية، هو حصيلة لفاعل السياسات غير المدروسة التي تنتهجها وزارة الحكم المحلي، والتي تتعارض مع القوانين المقررة من المجلس التشريعي.

وبهذا تكون هذه السياسة، قد عززت من دونية المرأة بشكل مغاير لقرارات وتصريحات عديدة، صدرت عن مسؤولين في السلطة الوطنية، أكدت على أهمية وضرورة تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية في المجتمع الفلسطيني بشكل عام.

### ثالثاً: تأثير أسلوب التعيين على علاقة المواطن بالمجلس المحلي

نظرة المواطنين الفلسطينيين للتعيين تتسم بالسلبية بشكل عام<sup>[xxiii]</sup>، لأن التعيين غالباً ما يأتي لتحقيق مصالح الجهات التي تقوم به أساساً، وطريقة التشكيل التي اعتمدها وزارة الحكم المحلي، أثرت سلبياً على علاقة المواطن بالمجالس المحلية، فالعلاقة بين كلا الطرفين، لا تقوم على أسس سليمة، ولا تمكن المواطن من مراقبة المجلس المحلي حسب الأسس المتعارف عليها للرقابة والمحاسبة، بل تؤسس للعلاقات الشخصية والعائلية، فالعضو الذي تقدمه عائلته لا يعطى شرعية كالعضو المنتخب على المستوى العام لذا يبقى تمثيله منقوصاً ومحصوراً على عائلته.

وتظهر التعيينات في بعض الأحيان كأنها مفروضة من أعلى، وهذا يؤثر على المشاركة المجتمعية في صنع السياسات العامة، والمساهمة في إقامة المشاريع ودفع المستحقات المالية للمجالس المحلية، وقد نجد في بعض الحالات إن بعض المواطنين يرفضون التجاوب مع قرارات المجلس المحلي دفع مستحقات الهيئة المحلية المترتبة عليهم لعدم رضاهم عن أعضاء مجلس الهيئة المحلية المعين، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمات المالية التي تعاني منها الهيئات المحلية، وبالتالي يؤثر ذلك على نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين، وبهذا تكون سياسة التعيين قد أضعفت من قدرة المجالس المحلية على أداء مهامها وقللت من ثقة المواطنين بها<sup>[xxiv]</sup>.

### رابعاً: إقامة علاقة عضوية (مركزية) ما بين الهيئات المحلية والسلطة المركزية

تبنت وزارة الحكم المحلي سياسة عامة، ارتكزت على مجموعة من الأهداف الأساسية أبرزها ترسيخ مفهوم الحكم المحلي، وتعميم اللامركزية الإدارية، والارتقاء بمؤسسات الحكم المحلي، لتتلاءم مع الأهداف الوطنية<sup>[xxv]</sup>. وصدرت العديد من التصريحات والقرارات عن مسؤولين من وزارة الحكم المحلي تدعم اللامركزية، إلا أن الوزارة تمارس سياسة مركزية في التعامل مع الهيئات المحلية، خاصة فيما يتعلق بتعيين أعضاء ورؤساء مجالس الهيئات المحلية، أو كما تسميه وزارة الحكم المحلي "الاختيار"<sup>[xxvi]</sup>.



فقد زادت سياسة الوزارة من تبعية المجالس لها، لأن المعين عادة ما يميل إلى إرضاء صاحب القرار في تعيينه وترقيته، بعكس المنتخب الذي يحرص على إرضاء ناخبيه وتمثيل مصالحهم، لذا تبقى عقلية المعين محصورة في عقلية الموظف ولا ترقى في كثير من الأحيان إلى عقلية القائد، أي أن المعين أقرب إلى الموظف التنفيذي منه إلى القيادة المحلية. وتزداد التبعية إذا كانت الإمكانيات المادية للمجلس الذي يقف على رأسه شحيحة، مما يدفعه إلى الاعتماد المباشر والدائم على السلطة المركزية لتوفير الإمكانية المادية لتنفيذ مشاريع في التجمع السكاني، إضافة إلى أن هذا النموذج لا يشجع المجالس المحلية للبحث عن وسائل تمويلية بديلة عن السلطة المركزية تقلص من الاعتماد عليها.

#### خامساً: تأثير سياسة السلطة المركزية على شكل المجالس المحلية المنتخبة مستقبلاً

لكل سياسة آثار آنية ومستقبلية، والسياسة الرسمية المتبعة - فيما يتعلق بالتعيينات - في مجالس الهيئات المحلية، ستؤثر على الانتخابات المحلية القادمة، وعلى تركيبة المجلس المحلي، فالروح العشائرية/الحمائلية التي تعززت بفعل سياسات السلطة، ستدفع الحمائل إلى إجراء انتخابات داخلية في كل حمولة لاختيار مرشح يحظى بالإجماع لضمان فوزه<sup>[xxviii]</sup>، وبذلك تصبح الانتخابات في القرى والبلدات الفلسطينية تجري على مرحلتين، الأولى: تمهيدية وتكون داخل الحمولة، والثانية: عامة وعلنية، وتكون على مستوى البلدة، يلتزم فيها الفرد بموقف عائلته. وفي مثل هذه الحالات تبرز أهمية العلاقات الاجتماعية السياسية التي تبنى على أساس رابطة الدم، التي يتحدد من خلالها موقع العائلة المنخرطة على صعيد السلطة المحلية، وحتى في الإدارات والوظائف المختلفة. وما سبق يؤدي إلى جعل المواطنين ينتخبون على أساس عائلي، وليس على أساس البرنامج المطروح، ويضعف إمكانية فوز القوائم الحزبية التي تتبنى برامج سياسية واجتماعية عصرية.

#### الاستنتاجات

1. أسلوب التعيينات خلق العديد من الإشكاليات، وأعاق تقديم الخدمات للمواطنين، وعليه لا بد من الإسراع في إجراء الانتخابات المحلية، تمهيداً لإحداث تغيير سياسي واجتماعي، ولتدريب المواطنين على ممارسة حرية الاختيار.
2. هناك العديد من الخطوات التشريعية وغيرها قد اتخذت لتعزيز مكانة المرأة في مجالس الهيئات المحلية، إلا أن السياسة الحالية المتعلقة بالتعيينات قد جعلتها غير مجدية.
3. منع التمييز على أساس الدين أو العرق أو الجنس في الانتخابات المحلية، وإلغاء كافة القرارات المتعلقة بهذا الجانب، وتخصيص نسبة من مقاعد الهيئات المحلية للنساء في الانتخابات القادمة، لتصحيح الخلل الذي أحدثته سياسة التعيينات، ويساعد ذلك النساء في عمل تشبيك فيما بينهن، ويؤدي إلى زيادة نسبة النساء في المجلس التشريعي، إذا ما جرت الانتخابات التشريعية، حتى لو لم يقر تخصيص كوتا للمرأة في المجلس التشريعي.
4. اعتماد التمثيل النسبي (القوائم) بدل الترشيح على أساس شخصي في الانتخابات المحلية، ودمج التجمعات السكانية مع بعضها البعض، مما يؤدي إلى التقليل من تأثير سياسة الحالية على تركيبة المجالس القادمة (المنتخبة).

- [i] يقصد بالهيئات المحلية كافة تقسيمات الحكم المحلي وتضم البلديات والمجالس القروية والمحلية ولجان المشاريع.
- [ii] علي الجرباوي. أي نوع من السلطة المحلية نريد؟ دراسة الحالة الفلسطينية. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1996 ص 35
- [iii] الموسوعة الفلسطينية. القسم الثاني، المجلد الثاني الدراسات التاريخية، ط1). بيروت، 1990 (ص1122
- [iv] علي الجرباوي. مصدر سبق ذكره ص48-49
- [v] نفس المصدر ص60
- [vi] حالات الشغور حددها قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم 5 (لسنة 1996 في المواد 55 و 56 (بفقد الاهلية القانونية او العجز عن القيام بواجبات ويكون ذلك بمقتضى حكم قضائي قطعي أو بالاستقالة أو الوفاة.
- [vii] مادة (55) قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم 5 (لسنة 1996.
- [viii] انظر: المواد ( 55، 56) قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم 5 (لسنة 1996.
- [ix] انظر تقرير لجنة الداخلية والامن والحكم المحلي في المجلس التشريعي المقدم للمجلس بتاريخ 1998/5/11
- [x] سعيد زيد. علاقة السلطة بالعائلية في فلسطين بالإشارة إلى بعض الحالات في الوطن العربي. رسالة ماجستير غير منشورة). إشراف: الدكتور سليم تماري (جامعة بيرزيت، 2002 ص83
- [xi] نفس المصدر ص84
- [xii] انظر تقرير لجنة الخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي حول مذكرة فعاليات أريحا المقدم للمجلس في 2000/5/3 وقرار المجلس رقم (5/1/460) (الصادر في نفس الشأن .
- [xiii] نصر يعقوب واخرون. التجربة الفلسطينية في البلديات المستحدثة، القدس: الملتقى الفكري العربي، 2001 ص15
- [xiv] تيسير الزيري". ازدياد المطالبة باجراء انتخابات بلدية وسياسة التعيين تصل الى طريق مسدود"، فضاء) نشرة غير دورية متخصصة بالشؤون الفلسطينية والاسرائيلية، 1998، السنة الثانية -أيار، العدد الخامس عشر ص4
- [xv] على خلفية خلاف على توزيع المعونات المقدمة لمجلس قروري دير عمار، قام المجلس بتشكيل لجنة مكونة من ممثلين الحمايل الثلاث في البلدة، كانت تقسم ما يقدم الى ثلاث حصص، ولكل حمولة لها الحق في طريقة توزيع حصتها .
- [xvi] المادة (2) (من الاعلان العالمي لحقوق الانسان نصت على ان " لكل انسان حق التمتع بكافة والحقوق والحريات الواردة في هذا الاعلان، دون تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين ".....
- [xvii] نص المرسوم الرئاسي على " يكون رئيس الهيئة المحلية من الاخوة المسيحيين من ابناء شعبنا سواء بالانتخاب أو بالتعيين في المدن والبلدات التالية: 1. بيت لحم 2. بيت جالا 3. بيت ساحور 4. رام الله 5. بيرزيت 6. جفنا 7. الطيبة 8. عابود 9. عين عريك 10. الزبادة ."
- [xviii] جهاد حرب عودة. المجلس التشريعي الفلسطيني للمرحلة الانتقالية. رسالة ماجستير غير منشورة، اشراف الاستاذ شفيق سعيد (جامعة تونس كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس. (1998-1999)، ص5
- [xix] وزارة الحكم المحلي.
- [xx] انظر المادة 9 من قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم 5 (لسنة 1996 التي تتناول حق الانتخاب، والمواد (22، 23، 24، 25 (من نفس القانون التي تتحدث عن الترشيح لرئاسة وعضوية المجالس المحلية، جميع هذه المواد جعلت الانتخاب والترشيح للرجل والمرأة على قدم المساواة ودون تمييز وتحديثت عن ذلك بعبارات مطلقة لا تمييز بين الجنسين.
- [xxi] انظر المادة (9) (من القانون الاساسي التي تنص ان " الفلسطينيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو الاعاقة.

[\[xxii\]](#) نصت وثيقة الاستقلال على ان " دولة فلسطين هي للفلسطينيين اينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على اساس حرية الرأي والمساواة وعم التمييز في الحقوق العامة بين الرجل والمرأة.

[\[xxiii\]](#) تقرير لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي المقدم للمجلس بتاريخ 1998/12/8

[\[xxiv\]](#) الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن .حالة حقوق المواطن الفلسطيني التقرير السنوي الثامن، 1 كانون ثاني

2002 - 31 كانون أول 2002 ص 131

[\[xxv\]](#) جامعة بيرزيت .برنامج دراسات التنمية.فلسطين تقرير التنمية البشرية 2002 .ص 49

[\[xxvi\]](#) نفس المصدر . ص 50

[\[xxvii\]](#) قامت الحمائل في قرية خربثا المصباح قضاء رام الله باجراء انتخابات داخلية لاختيار ممثليها في مجلس قروي البلدة وهذه الطريقة قد تستمر في المستقبل.

## المرأة والحزب السياسي

### طلال عوكل

رغم شعوري بالحاجة لتركيز مساهماتي الكتابية والحاجة لوقف حالة الاستنزاف الذهني، التي تحصل أحياناً إلى حد الاستهلاكية، ومحاولاتي المخلصة والجادة لتقليص مساحة الكتابة، ومنها في هذه المطبوعة، إلا إنني وجدت نفسي محشوراً في الزاوية ومضطراً للكتابة.

يتعلق الأمر بسروري البالغ، عند الإطلاع على أي مطبوع جديد يسعى وراء الارتقاء بمعالجة قضايا المجتمع، الأمر الذي يفرض علي الاستجابة لتشجيع إصدار مثل هذه المطبوعات، خصوصاً منها تلك التي تتخذ لنفسها سياقاً مختلفاً عن الكم الكبير من الإصدارات السياسية، وبشكل أخص تلك التي تعالج موضوعات تتعلق بالمرأة الفلسطينية.

فقضية المرأة بالنسبة لي ليست ادعاء، ولا هي منظومة من المعارف، والمعلومات والأنساق ذات الطابع الأكاديمي، بقدر ما هي تتعلق بقيم وفسافات تعكس نظرة شمولية لقضايا المجتمع، وأسباب، وآليات تطوره ونمائه وارتقائه. إنها مبنية من القناعات العميقة، التي تغدو لا معنى لها بدون اقترانها بالممارسة، ولو على الصعيد الفردي، ولذلك فإنني لا أتردد في المساهمة، مهما كانت متواضعة، بدفع هذه القضية إلى الأمام.

عند الحديث عن العناوين والقضايا التي تتصل بحرية المرأة ومساواتها بالرجل أو بدورها السياسي، والاجتماعي، أو التنموي، أو أي من القضايا التي تتعلق بالجنس، لا بد من العودة إلى جذور المسألة، أساسها النظري الفلسفي، وعند ذلك سنجد أسباباً لاختلاف أو التقاء الرؤى والسياسات والمواقف، وبالتالي الممارسات العملية.

اقصد بذلك إن من حق الناس، الباحثين، أصحاب الرأي، أن يقرأوا ويفصحوا وضعية المرأة، ويحددوا مواقفهم انطلاقاً من الأفكار التي يؤمنون بها. فهذا مثلاً ينطلق من خلفية دينية، وذاك من خلفية علمية، أو علمانية، وقد يجد الجميع أنفسهم ملتقين عند بعض القيم العامة، أو الشعارات والأهداف، لكنهم مختلفون بالتأكيد في قيم أخرى، ومختلفون في آليات ووسائل تحقيق هذه الشعارات والأهداف، وبالتالي مختلفون في مضامين وجواهر القيم، وأبعاد ما ترمي إليه.

إن شعارات، ومصطلحات، العدالة، وحرية المرأة، والمساواة، والتكافل، والتسامح، تتكرر عند الكثير من أصحاب المذاهب والمعتقدات الفلسفية، ولكنها ستخضع في جوهرها، وأبعاد ممارستها، لمبدأ التناقض، وربما التناحر الذي يميز العلاقة بين الفلسفات والمعتقدات والمذاهب.

كمجتمع فلسطيني تحت الاحتلال لسنا استثناءً، تنطبق علينا القاعدة العامة، رغم بعض الخصوصيات التي لا بد أن نراها، وأن نتعامل معها بحجمها، وبمدى فعاليتها وتأثيرها، ولكن دون أن نعتقد للحظة واحدة، إن أيّاً من هذه الخصوصيات يمكن أن تبلغ حد نسف القاعدة.

**خلفية نظرية:**

قيل الحديث عن علاقة المرأة بالحزب السياسي، وهي موضوعنا الأساس، لابد من التأكيد على ان موضوع المرأة عموماً، وموضوع الأحزاب أيضاً، يعود في جذورها إلى مستوى تطور الواقع الاجتماعي، وآليات وممكنات تطور هذا المجتمع انطلاقاً من تطور قاعدته المادية الاقتصادية بالأساس.

هذه القاعدة هي الأساس الذي تنشأ عليه العلاقات والاجتماعية، والتراث والعادات والتقاليد، وكامل مكونات الهوية الثقافية، وعليها أيضاً تنشأ البنية الفوقية، بمعنى النظام السياسي، والقانوني، ونظام القيم العامة والمفاهيم، والاستراتيجيات والأهداف.

إذا كانت هذه الفرضية صحيحة، وهي كذلك من وجهة نظري، بما يعني ان البناء الفوقي هو انعكاس حقيقي للبناء التحتي، يحمل خصائصه وسماته، وقدراته، وممكناته، مع ضرورة رؤية الفارق في دور البناء الفوقي، الذي ينبغي ان يؤثر على الدوام في البناء التحتي بشكل تقدمي، تطويري، نمائي، فإن قراءة وتحليل واقع المرأة، كما الأحزاب السياسية وغير ذلك لابد ان يتأسس على قدرتنا لتقديم تحليل موضوعي للواقع الاجتماعي المعين.

إن تقدميه أو رجعيه هذا النظام السياسي أو ذلك تُقاسُ بمدى قدرته أو افتقاره لآليات، واستراتيجيات، ونظم قادرة على إطلاق أو كبح عملية التنمية، وإطلاق طاقات الفعل، الإنتاج، بما يلحق به من تطوير نمط العلاقات الاجتماعية، أو بقائها عند حدود ما راكمته المراحل التاريخية السابقة. الأولوية في دفع عجلة التقدم والتنمية هي للقوى الإنتاجية، ليس للعلاقات الإنتاجية، وكذلك في الحكم على مستوى تطور هذا المجتمع أو ذلك.

عند هذه الفرضية، لا يمكن إلا أن نلاحظ، وربما نتفق على أن الواقع الاقتصادي، الإنتاجي الفلسطيني، يعاني جراء الاحتلال، من دمار شامل. فقد اعتمد الاحتلال سياسة مدروسة منهجية، منذ البداية لتدمير مقومات النهوض الاقتصادي الفلسطيني، وعمد إلى ربط الاقتصاد الفلسطيني من موقع التبعية الكاملة، بالاقتصاد الإسرائيلي. ولذلك لم يكن غريباً ان اتفاقية باريس الاقتصادية، قد لعبت دوراً أساسياً استندت إليه إسرائيل لإبقاء حالة التبعية، واحتجاز تطور الاقتصاد الفلسطيني، أو إبطاء عملية نموه إلى أبعد حد. وحين نجحت السلطة الوطنية في إحداث تطوير ولو بسيط في القاعدة الاقتصادية، عادت إسرائيل خلال مرحلة الانتفاضة لتركز ضرباتها من أجل تدمير ما تم بناؤه على مختلف المستويات، وفي مختلف قطاعات العمل الإنتاجية والخدمية، وحتى يظل تحت رحمة الاقتصاد الإسرائيلي، والسياسة الاحتلالية.

في ضوء هذا الدمار الكبير الذي أطاح بالجانب المادي من مقومات التنمية بات من الضروري أن يتم التركيز على التنمية البشرية، بحيث تأخذ طابع الاستدامة وفق استراتيجيات وخطط نهضوية، فضلاً عن طابعها المقاوم نظراً لأولوية التحرير الوطني كشرط أساس ومحدد، للتحرر الاقتصادي والاجتماعي. هنا يأتي دور السلطات، السلطة الرسمية، الأحزاب، منظمات المجتمع الأهلي، النقابات، الجمعيات والمراكز، وبكل تفرعاتها ومؤسساتها وأوجه عملها.

إن تحديد أدوار هذه السلطات في مجال التنمية، ينطلق في الأصل من حقائق الوضع الاقتصادي، والاجتماعي، فإذا كان الوضع الاقتصادي مدمراً، فإن طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة، ستظل وربما تتعمق فيها علاقات السيطرة الذكورية، وكل ما ينجم عن العلاقات العشائرية من قيم، ومفاهيم وسلوكيات، وقواعد، وحتى قوانين وأحكام وآليات لفض النزاعات.

عند فحصنا لكل مقومات وعناصر وتراكيب المجتمع الفلسطيني بيناه التحتية والفوقية سنلاحظ إن غياب السلطة، وغياب القانون، والنظام، وانفلات الوضع، وسيادة الفوضى، فضلاً عن غياب الاستراتيجيات التنموية، إنما يؤدي إلى تكريس وتعميق الواقع المجتمعي بكل خصائصه ومميزاته المعروفة. إن القضاء الشعبي على سبيل المثال، أجدى وأقوى وأكثر فعالية من القضاء الرسمي، والأمن الذي تحققه الجماعة عبر العلاقات العشائرية التوافقية أقوى وأكثر فعالية من الأمن الوطني.

ويسري التقييم مع تفاوت ليس كبيراً على بقية القطاعات، التعليم، الصحة، الخدمات البلدية، الإعلام والثقافة، التجارة.... وبحيث يصعب توقع أو انتظار تطور جانب من هذه الجوانب إلا بحدود ما تملبه الضرورة. وهذا يعني إن النظام والقيم السائدة في الجامعات مثلاً، أو قطاع الصحة، لا تختلف نوعياً عن تلك السائدة في بقية جوانب الحياة الفلسطينية. لا يختلف نوعياً واقع السلطات الأخرى من حيث فعالية أدوارها التنموية، خصوصاً وأن الصراع السياسي ضد الاحتلال، قد اشغل كل عناصر المجتمع الفلسطيني. على أننا في هذا الإطار يمكن أن نميز دور منظمات العمل الأهلي، ولكن بالمعنى النسبي وليس الجذري، وذلك ارتباطاً بمحدودية قدراتها وإمكانياتها، وحتى برامجها. على أن العامل الوطني المرتبط بأولوية التحرر الوطني، والمجابهة القوية التي تدور على أرضية الصراع مع المحتل، ينبغي أن تمثل عنصراً هاماً من عناصر دفع المرأة نحو توسيع إطار مشاركتها في العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

#### الأحزاب السياسية والمرأة

لا بد من حيث المبدأ من الإقرار بأهمية وحيوية دور الأحزاب السياسية، والتعددية في كل المجتمعات عموماً، وفي المجتمع الفلسطيني خصوصاً. إن الإقرار بهذه الحقيقة، هو إقرار من حيث المبدأ، بوجود تنوع اجتماعي وفكري يعزز بالضرورة معادلاته التنظيمية الفكرية والسياسية. إن المجتمع الذي يعيش بلا أحزاب هو مجتمع يفتقر للحيوية، ويفتقر إلى آليات الدفع المطلوبة، وهو مجتمع غير ديمقراطي. ولقد لعبت الأحزاب والحركات والفصائل السياسية دوراً رائداً وأساسياً في النضال التحرري، السياسي والاجتماعي منذ ان وقعت نكبة عام 1948، وحتى قبل ذلك، وكانت على الدوام تعكس طبيعة الواقع الاجتماعي السياسي. ومنذ بدايات الثورة الفلسطينية المعاصرة اهتمت الفصائل والأحزاب بقضية المرأة، استيعاباً وتحرراً، وبالتالي من غير المتوقع أن يخلو النظام الداخلي، أو السياسي لأي حزب أو فصيل أو حركة من قواعد تظهر ضرورة التوجه لتأطير المرأة.

وفي تاريخنا القريب، خصوصاً في مراحل النهوض نجحت الفصائل والحركات في استقطاب أعداد ليست قليلة من النساء، ومنهن برزت أسماء لامعة وكثيرة، في ميدان النضال. لست أملك معطيات محددة، ولكن بحكم متابعتي ومعايشتي، أعتقد إن العمل النسوي في الفصائل استحوذ على اهتمام كبير، غير أنه كان محكوماً إلى حد كبير لمعادلة طغيان العنصر الذكوري خصوصاً على مستوى الهيئات القيادية الأولى. مع أن معظم الفصائل حرصت على توفير حياة ديمقراطية بمعنى المواظبة على عقد المؤتمرات والاجتماعات واللجان، إلا إن المرأة ما كانت لتتجح في مجاراة التنافس الداخلي لاحتلال المقاعد القيادية مع الرجال.... حتى أننا لا نتذكر إن عدد النساء في المكاتب السياسية لكل الفصائل قد تجاوز عدد أصابع اليد الواحدة.

ما يزال الوضع على حاله، بل إن ثمة تراجعاً في دور المرأة القيادي في مستويات القرار، فلقد زاد من المشكلة، أن المسافة بين المؤتمرات الحزبية تباعدت، وأن القيادات تظل في مواقفها القيادية حتى الممات. وتكاد بعض الأحزاب والحركات تشكو من غياب كامل لآليات الديمقراطية الداخلية. الواقع أن تدهور أوضاع المرأة وغياب الديمقراطية في الأحزاب، وحتى

في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، أدى إلى أن تلعب الكادرات النسائية دوراً خديماً وليس إبداعياً قيادياً. وظلت العناصر القيادية النسائية على حالها من حيث العدد، وفي بعض الأحزاب تدهورت الأوضاع أكثر.

على سبيل المثال يمكن الحديث عن مئات النسوة المنضويات في الإطارات القاعدية والكادرية، وفي المؤسسات التابعة لحركة حماس، ولكننا لا نعرف امرأة قيادية واحدة في الهيئة القيادية الأولى، كان المفروض لو أنها هناك، أن تقدم نفسها للمجتمع. ثمة حركات لا نعرف، أو لا نلمس، لها اهتماماً بقضية استقطاب المرأة وتفعيل دورها، أما الأحزاب والفصائل المندرجة في إطار ما يمكن تسميته التيار الديمقراطي، فهي فقدت الكثير من كادراتها النسائية، اللواتي تسرين إلى ميادين العمل الاجتماعي، والعمل الأهلي عموماً. إن غياب هذه الكادرات يجعل عملية الاستقطاب منقطعة، تدور في فلك الأرقام، غير المؤهلة، أو يصعب انتظار أن تتأهل للتقدم إلى مواقع القيادة.

والحال إن الفصائل والأحزاب كرست جل اهتمامها وبرامجها، على ألهم السياسي، الذي طغى على خطابها وبرامجها، ونضالاتها، سواء قبل الانتفاضة أو خلالها، بحيث لم تعر العمل الاجتماعي، والداخلي عموماً، أدنى اهتمام يذكر. هذا يعني إن برامج الأحزاب افتقرت إلى البعد التنموي، والأبعاد الاجتماعية التي لا تخدم قضية الصراع سواء الداخلي أو الوطني. وطالما كان الأمر كذلك، فإن الرجل هو الأقدر على خوض وتحمل أعباء الكفاح، فيما أقتصر دور المرأة على التعبئة، وبعض الأعمال التضامنية، والإعلامية البسيطة.

لقد تأثرت المرأة عموماً بهذه الوضعية، وبقصور الأحزاب السياسية، التي أعطت، وما تزال الأولوية للعمل السياسي بحيث افتقدت واحداً من أبرز وأهم عوامل تقوية وتوسيع دور المرأة في الحياة السياسية، بينما تعمق هذا الدور في الحياة الاجتماعية، وفي إطار نوع العلاقات والقيم السائدة وما تنتجه من هوامش محدودة للخروج عن الطوق بسبب التعليم، أو بسبب العمل والوظيفة، أو بسبب ضرورة تعويض غياب الرجل الشهيد، أو الأسير، أو الذي أصيب بإعاقة، أو ما تمنعه الظروف الأمنية من الحصول على عمل.

وبالإضافة إلى كل ذلك فإننا لا ينبغي أن نتجاهل الفارق في مضمون الخطاب الموجه للمرأة، والأساس الذي يقوم عليه هذا الخطاب، وما يتبع كل ذلك من سلوكيات مغايرة، بين التيارات الإسلامية، والأحزاب العلمانية والوطنية الديمقراطية. هنا تختلف أيضاً معايير الحكم على مدى تحرر المرأة، ونشاطيتها ودورها، إذ أن الالتزام الديني، والشرعي والأخلاقي، وهو ما يحدد دور المرأة بالنسبة للتيارات الإسلامية، بينما تتخذ التيارات السياسية الأخرى معايير مختلفة يحد من تناقضها وتشاخصها، طبيعة الظروف الصعبة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني.

### معايير الحكم على علاقة الأحزاب والفصائل بالمرأة

إذا كان طبيعة التوجه الفكري أو السياسي هو ما يحدد رؤية هذا الفصيل أو ذاك لدور المرأة، ولطبيعة مهماتها ووظائفها ومعايير تحررها ومساواتها، فإن دور الفصائل عموماً مستمد في الأساس من كونها ظواهر اجتماعية محكومة إلى حد كبير لخصائص المجتمع الذي انبثقت منه، وتعبر عنه، وتعكس واقعه وتطلعاته.

إنني في هذا المقام، وإن كنت أرى بطبيعة الحال الدور التقدمي لفصائل العمل الوطني بالعلاقة مع قضايا السياسة والمجتمع، بما في ذلك قضية المرأة، فإنني أعتقد أيضاً إن هذه الفصائل تعكس إلى حد كبير خصائص المجتمع، والعقلية السائدة فيها. إن هذه الخصائص، وهذه العقلية هي التي توجه الخطاب السياسي والاجتماعي، وهي التي تبرر العصبوية، والعقلية الثأرية، وعناصر التفكير القبلي والعشائري. وهي لهذه الأسباب تقر وتعترف بأنها تعيش أزمات بعضها يصل إلى حد الأزمة البنوية، التي تتطلب حلولاً صعبة وإمكانات ضخمة، ومدى طويل من الزمن.

الأمر هنا لا يتعلق بتقييمنا للأحزاب فقط بقدر ما علينا أن نلاحظ مدى علاقة هذا التقييم بالبرامج والتوجهات، وبنوع الخطاب والوسائل المتعمدة فعلياً، لمساعدة المرأة على تجاوز المحددات الاجتماعية، نحو تأطيرها ودفعها بقوة إلى ميادين متقدمة من العمل الذي يساعد في إحراز المزيد من النجاح في مكانتها ودورها. إن وضعية المرأة بهذا المعنى تغدو مقياساً أو مؤشراً على مدى تطور الأحزاب وتطور دورها وفعاليتها، وأيضاً على مدى تطور النظام السياسي، والتشريعات والمجتمع بأسره.

### استنتاجات ومحاذير

قضية تحرر المرأة تصبح المرأة قضية المجتمع، وقضية تحرره السياسي الوطني، والاقتصادي، وهي بالتالي قضية كافة مؤسسات المجتمع، فضلاً عن كونها قضية الأحزاب والمنظمات النسوية، والمهتمة بشؤون المرأة.

في هذا الإطار ينبغي التحذير من اعتبار الأرقام والنسب، سواء أكانت مرتفعة أم منخفضة، دليلاً أساسياً على مستوى تطور حالة المرأة وحقوقها. فبالرغم من أهمية الأرقام والدراسات، إلا إن مستوى تطور حالة ووضعية المرأة كما تعكسها مستويات تطور المجتمع اقتصادياً واجتماعياً هي الأساس في القياس، وذلك إننا بمراجعة أوضاع الأحزاب السياسية مثلاً سنجد إن المرأة تتمثل في هيئات بعضها القيادية بنسب عالية جداً (30% من المكتب السياسي لحزب فدا مثلاً) إلا أن ذلك لا يعني الكثير النوعي بالنسبة لقضية المرأة بالمقارنة مع أحزاب أخرى متشابهة، أو قياساً بحالتها في المجتمع. البحث في الأرقام سيعطينا أن بعض الدول المتخلفة، تشكل من حيث مشاركة المرأة مستوى متقدماً عن دول ديمقراطية عريقة، فهل يعني ذلك ان المرأة في هذه البلدان قد أحرزت على حقوق أفضل؟

المحذور الثاني، وهو ربما واحد من سمات المجتمعات الشرقية، وهو يتصل بالتناقض المستمر كتقليد بين الأقوال والأفعال. فالكثير من التشريعات والديساتير تعطي المرأة حقوقاً كثيرة، ولكن الواقع المعاش يشهد على غير ذلك. والحال تنطبق أيضاً على أحزابنا السياسية التي تتضمن برامجها جماً وتوصيفات وصياغات قوية لصالح تحرر المرأة، غير أن الواقع مختلف.

من البديهي أن تفيد هذه القراءة السريعة في عقلنة النضال من أجل تحسين مواقع ودور وحقوق النساء الفلسطينيات، خصوصاً وأن النضال السياسي التحرري يشكل دافعاً قوياً لاستنهاض دور المرأة وتوسيع مشاركتها. هنا نعود ونؤكد على دور النموذج النسوي سواء الفردي أو المؤسسي. وعلى دور المنظمات النسوية، والأطر التي تتوجه إلى أوسع القطاعات، فضلاً عن دور الأحزاب السياسية، والتي يهيئ دورها المجتمعي لتحسين مناخات العمل التقدمي، والأفكار التغييرية كما تؤدي حاجتها للتأطير إلى لعب دور مباشر في تمكين المرأة، وتحسين مكانتها في مواقع صياغة القرار.

إن نضال المرأة هو نضال تراكمي بالأساس وليس انقلابياً، ولذلك ننظر باهتمام كبير إلى دور الأحزاب السياسية، برامجهما، قدرتها، بطبيعة توجهاتها في دفع قضية المرأة إلى الأمام على مختلف المستويات وفي مختلف القطاعات.



## المجتمع: وحدة المتنوع وانتلاف المختلف

ناجح شاهين

ينقسم المجتمع ويتجزأ ويتبعض، وهو أمر طبيعي تماماً بسبب تكونه من ذرات مستقلة "مونات" قابلة للاتحاد بأشكال مختلفة، ولكنها بالطبع قابلة للاختلاف والصراع إلى نهاية الشوط. ولعل بدأ من أهم البنود من أجل تجاوز الانقسامات التناحرية في المجتمع هو أن تتشكل هوية المواطنة القومية التي تحتوي ما عداها. إن إحساس المواطن أنه ذات مستقلة حقوقية في مواجهة الدولة، التي هي راعية الأرض والأمة، الدولة ذات السيادة التي تنتهي سيادتها عندما تبدأ "سيادة" الفرد بوصفه موضوع الحقوق والغاية منها، تلك هي نقطة البداية. لكن ذلك يشترط في النظرية والتطبيق أن يوجد الفرد الذي ينتمي إلى الأمة أولاً وأخيراً. بينما تأتي اتجاهاته الأخرى كميول ثانوية لا تتعارض مع انتمائه القومي، ولا تنافس أبداً وجوده كذات مواطنة حقوقية. وفي الحالة الفلسطينية - التي لا تختلف كثيراً عن الحالة العربية - نجد الفرد موزعاً بكل معنى الكلمة بين مختلف الانتماءات والولاءات: من عشائرية ودينية وطائفية ومذهبية وحزبية وجنوسية. وأي من الولاءات السابقة قد تنافس، وحتى تتفوق على وجوده بوصفه مواطناً.

وإذا تناولنا هنا موضوع "الجنسوية" فإننا نجد دون لبس انحيازاً ذكورياً صريحاً متجوهرًا في هوية مسيطرة فوق تاريخية لا تتبدل، ولا تنتزع. وتستند إلى قناعة ماهوية مفادها أن الذكر يحمل نفس الخصائص والأدوار من الأزل إلى الأبد. في هذا الإطار، لا بد لنا من ملاحظة كيف تقشل كل الجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية، وكذلك مساقات التربية المدنية وحقوق الإنسان التي تمارس على الصعيد النظري "بيع" كلام في مستوى سطحي حول مساواة الجنسين وتكافؤهما من كافة النواحي. ولا بد أن كلمة السر في فهم ذلك إنما هي تغلغل الموروث الثقافي في الممارسة اليومية المجتمعية لأبناء هذه البلاد، مما يعني أن الفرد يرضع مع لبن أمه ممارسات من نوع تفوق الرجل، وهجره لزوجته في المضجع، وتعدد الزوجات، وقوامة الرجال على النساء، وواقع أن جسد المرأة عورة، وأن وجودها ذاته هو من أجل خدمة الرجل في المنزل، أو خدمته في الفراش. وهذه النظرة تسيطر في الواقع على مخيال الرجال الجمعي سيطرة تامة، وتجعل الرجل في المستوى الواعي، وغير الواعي، يفكر في ذلك أولاً وقبل كل شيء. بينما يأتي خطابه عن المساواة مجرد واجهة، أو قشرة خارجية لا يمكن كسرها بدق لطيف على سطحها باليد المجردة. ولا بد من الإقرار بأن المرأة تعاني من نظرة مستنابة للذات تجعلها لا ترى إلى نفسها إلا بوصفها موضوعاً لإعجاب الرجل أو رغبته أو سيطرته أو قمعه. وهي تعد نفسها ناجحة بقدر ما تتمكن من تلبية إرادة الرجل الأب، الأخ الزوج. الخ ورضا الله. أما ذاتها الداخلية فتختفي، وخصائصها الأنثوية الأصلية تذوي لمصلحة الصورة التي تشكلها عبر الضغوط الاجتماعية عن ذاتها، كما هي متبلورة في الفضاء الاجتماعي التاريخي لعالمها العربي-الفلسطيني.

ولا بد من الإقرار في هذا السياق أن حل مشكل المرأة وتمكينها الفعلي من أخذ مواقع فعلية إلى جانب الرجل لا يتحقق بمجرد التمنيات الحسنة، وإن العكس هو الصحيح. فقد يمكن أن تحدث تحولات قشرية توهم الرائي أن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح، بينما هي في واقع الحال تراوح مكانها، أو حتى إنها تتدهور من السيئ إلى الأسوأ. وهنا نتذكر الدور الخطير للغاية الذي بدأت تؤديه الفضائيات العربية، والتي ردت على الصورة التقليدية لحفظ جسد المرأة بعيداً عن العيون بانتظار أن يتسلم الرجل بضاعته "يد أولى" لم تمسها من قبل يد، بالخير أو بالشر. نقول إن الفضائيات ردت على ذلك بتكريس المرأة موضوعاً للمتعة الجنسية والإغواء في مستوى جمعي بعد أن كان دورها هو تحقيق ذلك في مستوى الرجل

الفرد. وهكذا، وعلى الرغم من خروج المرأة النسبي إلى الحياة العامة، فإنه خروج نحو تعميم الهدف الأصلي من وجود المرأة للمتعة، أو الإغواء، أو للزينة في أحسن الأحوال.

ذلك يشي بالصعوبات الهائلة التي تكتنف وضع المرأة: مثلاً يمكن أن تُعطى المرأة حق التصويت لنجدها في الواقع إنما تساق إلى الإدلاء بصوتها للمرشح الذي يختاره الزوج أو الأب أو حتى الأخ. وما تزال المرأة عرضة بدرجة كبيرة لممارسات تشبه العبودية، لعدم قدرتها على اختيار شريك حياتها بحرية تامة. وعلى الرغم من تحسن طفيف في هذا المنحى، فإن المرأة ما تزال تتخذ قرار الزواج في إطار ضغوط مهمة تسهم بشكل حاسم في تقرير الموافقة أو الرفض. وتأتي هذه الضغوط من الأب ومن الأخ على السواء بغرض تزويج الفتاة ممن تراه الأسرة ممثلة في رجالها اختياراً صحيحاً بغض النظر عن الدوافع والمحركات التي تقف وراء سلوك الرجال. وفي الحقيقة فإن ذلك ينطبق على الفتيات المتعلمات مثلما ينطبق على غير المتعلمات. وقد لوحظ أن هذه المسألة لا تؤدي دوراً مهماً في تحسين وعي المرأة كثيراً بحقوقها في قضايا بالغة الأهمية، نذكر منها موضوع الميراث. وهذه القضية تحديداً تبدو منتهية في الريف الفلسطيني من الخليل إلى جنين. ولا يعتبر الرجال أن للمرأة أي حق عندما يتعلق الأمر بميراث الأرض التي تقسم تلقائياً بين الإخوة الذكور. ويعود للرجال تقرير ما إذا كانوا يريدون، أو لا يريدون، إعطاء المرأة بضع مئات من الأمتار، أو بضعة آلاف من الشواكل، كتعبير عن كرمهم تجاه ابنتهم التي لا تستحق شيئاً بحكم أنها متزوجة من رجل "غريب". ومن المصيبة بمكان أن تذهب الأرض، أرض الآباء والأجداد إلى العوائل والعشائر الأخرى. وفي معظم الحالات تقبل المرأة الوضع بصفته أمراً طبيعياً وعادياً مائة بالمائة، ولما تحاول أن تطالب بحقها عبر اللجوء إلى القضاء الذي يتلأ في العادة كثيراً في تقديم يد العون، وهو على الأرجح ما يفت في عضد القطاع القليل من النساء المتصفتات بالشجاعة ويقنعهن بعبث المحاولة التي تجلب عليهن الفضيحة والاحتقار الاجتماعي، لأنهن يفقرن إلى الأصالة، وإنهن لم يراعين أرض الآباء، إذ يطالبن بتحويلها إلى رجال غرباء، وإن يكونوا أزواجهن وأولادهن على وجه التحديد.

من البين بذاته أن إجراء تحويل فعلي في وضع المرأة يتطلب تحريرها الاقتصادي أولاً، ودون ذلك، ودون مساندة فعلية من القضاء، تبقى المرأة على هامش الحياة الاجتماعية مهما بدا لنا أنها تتقدم شكلياً هنا وهناك لغايات المزادة السياسية في زمن العولمة، وما يجره من ضغوط لا تحفى على أحد. سوف يبقى طوال الوقت، وفي كل مكان فروق بين الجنسين، بل إن هذه الفروق في منتهى الجمال بوصفها واحدة من أهم الأسس التي تملأ حياة البشر بسحر وجاذبية رائعة عبر آلية الانجذاب الجنسي التي تسيطر على مختلف تفاصيل حياة الإنسانية إلى الحد الذي يدفع عالماً لامعاً مثل فرويد أن يقترح أن أساس دوافع الإنسان امرأة ورجل هو الجنس، وأن مختلف تجليات الفعل البشري: العلم والفن.. الخ إنما هي تحويل أو تحويل للطاقات الجنسية العامة.

لعل معالجتنا الطويلة نسبياً لموضوع المرأة قد أوحى للقارئ بأننا نظن قضية المرأة قضية منفردة تطلق وحيدة في فضاء الكل الاجتماعي بلموسيته ونقله الشديدين. وربما أن في إصرارنا على عزو وضع المرأة، ولو في مستوى معين، إلى الموروث ما يعزز هذه النظرة. ولكننا نستدرك بسرعة، وقبل فوات الأوان، بالقول إن بقاء التراث في الحاضر هو عرض الأزيمة وليس سبب وجودها. وذلك يعني أننا نعتقد أن مهمة كان يجب إنجازها وتناخص في تملك التراث واستعادته المعاصرة عبر التمكن من قراءته ووعيه نقدياً قد فشلت كمهمة ضرورية في عصرنا العربي الحاضر، بينما أنجزتها شعوب أخرى كثيرة في مختلف القارات، بما فيها قارتنا الكلاسيكية آسيا. ولذلك نذهب إلى القول إن تقاليد الحداثة لم تتغلب على ما عداها على هذه الأرض بعد، وبذا فإن من الواجب التفكير في إن هم المرأة، بالرغم من إلحاحيته الواضحة، لا يمكن أن يحل

مفرداً على الأرجح، وإنما في سياق السعي لتحرير المجتمع ككل من جملة من الإشكاليات المترابطة جدلياً، وفي المستوى البنيوي الهيكلي للمجتمع. وذلك يعني أننا لا نعني إشكالية التنمية الاقتصادية أو العلاقة مع الآخر الخارجي من دور في تفسير فشل مجتمعنا في تحقيق ثورة حداثية عامة تشمل فيما تشمل قضية المرأة.

ويجدر بنا للتدليل على ذلك أن نورد بعضاً من خصائص توشح بقوة على تواصل البنى التقليدية الموروثة مجتمعياً في عدة أصعدة ومستويات. ما يزال المجتمع العربي مجتمع كبار من حيث المبدأ، وما زال الصغار ينظر لهم على أنهم فئة جاهلة تقصها الخبرة والمعرفة. وإذا كان ذلك صحيحاً جزئياً بطبيعة الحال، فإن تعامل المجتمع العربي يلغي الصغار وينظر إلى احتياجاتهم باستخفاف واضح، باعتبارها هوماً تافهة وطفولية. ومن ناحية أخرى يمتد العمر بالطفولة و"مرحلة الجهل" حقبة طويلة. وهو ما دفع بعض أصحاب الظرف والفكاهة إلى القول بأن العربي يمر بمرحلتين: مرحلة الجهل ومرحلة الخرفنة التي تنقصر المرء وهو في أرذل أوقات العمر.

الواقع أن من المفجع الارتفاع الحاد في نسبة الصغار في المجتمع العربي، والمجتمع الفلسطيني جزء منه. وهو ما يجعل من تعرفهم الأمم المتحدة بالأطفال أكثر من 50% من السكان. وإذا أضفنا، بعملية حسابية بسيطة النساء، يتضح أن ما يزيد على 75% من المجتمع هو معطل أو مقموع أو لا ينظر إليه بجدية كاملة، أو لا يسمح له بالقيام بأدواره الافتراضية. ولكن انتقام الضحايا غالباً ما يكون شديداً. وفي هذا السياق لا نستطيع تجاهل الأدوار، وخصوصاً السلبية التي لعبتها النساء من وراء الكواليس ومن معازل "الحرملك" التي طالما شهدتها معتقلة في انتظار الرجل وحاجاته وأوامره. وهكذا هم الشباب فإنهم قرروا في القرن العشرين أن يخرجوا نهائياً من مرحلة التهميش والعبور إلى أشد البوابات اقتحاماً للحياة العامة، ونعني بذلك السياسية تحديداً. وقد كانوا بحق مادة سياسية فاعلة رئيسة طوال القرن المنصرم. ربما فقط في الآونة الأخيرة عاد الفرسان الصغار إلى تكتاتهم واكتشفوا أنهم أهل للهو والعبث بدلاً من بؤس السياسة وبرودة المعتقلات. إنه عصر جديد يدشنه واقعنا الاجتماعي يبشر بالقليل وينذر بالويل والثبور نتيجة تحالف قوى وطبقات وفئات المجتمع واتفقها على التخلي عن العام والانكفاء على الخاص، ولتخرب البصرة!! وقد خربت بالفعل. كما ولا بد أننا جميعاً نعرف باحتلال البيض اليانكيين لها وإعادتها إلى حظيرة الاستعمار الإنجليزي الذي سبق له احتلالها من قبل. وقد اقتنع الشبان أخيراً أن يحفظوا أيديهم وأسننتهم عند اختلاف الدول، وأن لا يحشروا أنفسهم في قضايا الكبار. لقد أصبح اللهو بمعناه الهابط والساذج هو الشغل الشاغل للصغار - وربما الكبار أيضاً - وتم التخلي عن حلم البناء. وفي المقابل، ومن أجل الاحتفاظ بإطار للتوجيه، فإنه كما في حالات كثيرة بلجأ الشبان إلى كافة أشكال الارتباط والانتماء لتعبئة الفراغ الذي يحسونه تجاه إطار التوجيه القيمي والإنساني الذي يعطي الحياة مغزاهما. وقد أثمر ذلك كما يتضح من أية قراءة للوقائع اتجاه الشباب، وعلى نطاق واسع، باتجاه الحركات الأصولية التي توفر لأتباعها قناعة تاريخية وميتافيزيقية على السواء، وبذلك تحل الاحتياجات الزمانية والسرمدية معاً. وليس غريباً والحال كذلك أن نجد الشبان بأعداد هائلة يتلقفون المواعظ والأفكار الأصولية من كافة المشارب والألوان، دون تمحيص أو تفكير في صالحها وطالحها، مما يجبر علينا نتائج وخيمة بدأ أكل بعضها المر في الإثمار بالفعل.

وفي المقابل لجأ العديد من قطاعات الشباب إلى حضن الجماعة الأولى، أي الحاضن الطبيعي الأول، ونعني به العائلة والعشيرة والقبيلة. وهكذا يتم تقويض الدولة الحديثة لمصلحة الولاء البدائي الذي يعطي من شأن علاقة الدم على حساب علاقة المواطنة في الوطن والدولة. وقد يلاحظ المرء بسهولة نسبية تخلي الناس عن الدفاع عن القضايا المصرية وفرارهم دون أن يلووا على شيء، بينما تجدهم يصمدون كثيراً عندما يتعلق الأمر بالصراعات الأسرية أو العشائرية: فهم أولاً وأخيراً أبناء العشيرة لا أبناء الوطن.

وعندما يرتفع الناس أكثر في السياق المجتمعي، فإنهم "يرتفعون" إلى مستوى المنطقة، ونعني بذلك الانتماء إلى المدينة أو القرية أو المخيم مغليين ذلك الانتماء على غيره. وفي هذا السياق نشاهد حالات يدور فيها الصراع بين مخيم وجارته القرية، أو بين مخيم وحي من أحياء المدينة، دون أن ينفي ذلك تداخل عوامل أخرى في الصراع وتغذيته، وهو ما يهيئ الفرصة ليأخذ الدين أو المذهب دورهما في تغذية النزاعات على طريقة الحرب اللبنانية التي لا سبيل لإعادتها في بلادنا - لحسن الحظ - بسبب من اختلاف نسبة الديانات والطوائف ما يمنع من تشكل توازن دائم يغطي "حرباً" أهلية طويلة.

إن خبطة من الولاءات والانتماءات السالفة الذكر يمكن أن تشي بوجود لمومة مجتمعية مترابطة جنب بعضها بعض - أو حتى فوق بعضها بعض - في المستوى الطبقي، دون أن يقود ذلك إلى وحدة مواطنة حداثية. وهو ما يفسر هزلية الانتخابات التي تجري في بلادنا وتحولها إلى شكل من الحراك الوجيه الخالي من البرامج السياسية. وحتى عندما يتعلق الأمر بمرشح ينتمي إلى حزب أو تنظيم معين، فهنا تغلب الدعاية المناطية والعشائرية لنكرس أشكال ما قبل الأمة من الولاء البدائي للجماعة الطبيعية. وقد فوجئنا في الانتخابات التي جرت في منتصف التسعينات - أي بعد أو سلو بقليل - عندما رأينا أن أساتذة جامعات، وينتمون إلى الحزب أو الحركة الفلانية أو العلانية يقدمون أنفسهم على أنهم أبناء القرية في مواجهة المدينة أو أبناء المخيم.. الخ من الصحيح أن شكل وأسلوب إجراء الانتخابات ساعدت على تعزيز مكانة مثل تلك الممارسات، ولكن ذلك لا يمنع أن التربة خصبة مجتمعياً للكثير من هذه الممارسات.

نقول ما قلناه بحق الانتخابات مستبقيين أحد الحلول التي نطرح كطريق فضلى لحل الاختلافات بأسلوب يتغلب عليها، بل ويجعلها رصيذا لثراء المجتمع وتعدده. إن الصندوق يجب أن يكون أسلوباً رئيساً لحسم أي اختلاف في أي شأن من شؤون الحياة بما في ذلك السياسة. وعلينا أن نتقبل فكرة تنفيذ قرار الأغلبية واحترام حق الأقلية في التواجد الحر المستقل، والنضال بوسائل الإقناع والحوار المختلفة من أجل تحقيق التغيير الذي ننشد دون أن يقمعهما أو يحد من حريتها أحد، وخصوصاً حزب الأغلبية. إن انتخابات لا تتم على أساس المواطنة لن تسهم في تعزيز وحدة المجتمع عبر تعميق التعاون وتقبل وجهة نظر الآخر المختلف مع الاعتراف بوجوده كما هو أي مختلف. وبالعكس فإن وحدة طبيعية عشائرية أو مناطقية توفر فرصة لحرب أهلية حينما تحين اللحظة المحتومة، خصوصاً وأن كل جماعة في هذا الحال تعيش في مكان واحد ويسهل أن تنتظم في جيش للحرب. وهي كذلك تختلف عن الجماعة الحداثية التي تنتظم على أساس الحزب أو حتى الطبقة مما يجعل ولاءها لفكرة أو مصلحة يقع غالباً في تعارض مع الولاء البدائي للجماعة الطبيعية. ودونما تكون الجماعة الحداثية - الأمة التي تنقسم طبقياً، وليس قبلياً أو دينياً، فإن الانتخابات وصندوق الاقتراع لن يسهما إلا في تزيير الأمة التي لا تكون في حيز الوجود الفعلي بعد، وبالتالي يضعفا احتمالات تبلورها ونضجها الفعليين.

علينا في واقع الحال أن لا نكون متفائلين بشكل ساذج في ما يخص إمكانية ولادة الجديد من رحم القديم في هذه البلاد. والواقع أنه حتى في المستوى الثقافي ما زال يلزم الكثير الكثير حتى يتمكن الناس من التحول الفعلي إلى المواطنة. ويؤسفنا أنه حتى في محيطنا العربي الأوسع تحدث ظواهر مريعة أيضاً. وعلى الرغم من القاعدة الشهيرة الذهبية في المجتمعات القبلية والتي تنص على "أنا وأخي على ابن عمي، وأنا وابن عمي على الغريب" فإن ذلك إنما يتحقق في مستوى البلد - الشعب الواحد، وأما عندما يتعلق الأمر بالآخر حقاً أي في مواجهة قومية أو دولة أخرى فإن الاتجاه العام يصبح: "حط رأسك بين الروس وقل يا قطاع الرؤوس" وليس ذلك غريباً عندما يكون الحس القومي الحداثي غائباً، وبالتالي يكون الهم العام لا يخص أحداً، ربما، وهنا شر البلية، لأنه عام، أي عكس الخاص. ولغايات تعميق وتوسيع هذه الفكرة نحيل على

استهتار الناس — ولا أقول المواطنين — بالنظافة العامة في الشوارع والمواصلات.. الخ لأن كل فرد يعتبر أن حدود اهتمامه هي منزله الخاص، إن لم يكن أقل على طريقة جحا المشهورة.

وهنا تبرز سلبية في غاية الخطورة وتتعلق بتدخل الناس في الحيز الخاص لجيرانهم وأبناء بلدتهم عندما يتعلق الأمر بالنميمة والغيبة "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" وهنا يصبح الناس "إيجابيين" تماماً. ولكن عندما يتعلق الأمر بحماية الجار من عسف السلطة، فإن الناس لا يتدخلون ويفضلون عدم "حشر" أنفسهم فيما لا يعينهم. وهو نقيض واضح لماهية المجتمع المدني الذي يحفظ للفرد خصوصيته وحرية الفردية ولكنه في المقابل يؤمن له الحماية والرعاية إن بدا أنه في حاجة لها.

تقدم الأحداث التي تقع في العراق والتي تقع في سوريا وفي زمن أبكر في السودان والجزائر والقابلة للوقوع للأسف الشديد في كافة الأقطار العربية نموذجاً لمعنى الفشل في التعايش القائم على التنوع، وإصرار كل فئة وخصوصاً فئة الأغلبية على استبعاد الآخر — ين، المختلف — بين واقتلاعهم نهائياً. وبذلك يتم تخييرهم ضمناً بين القتل والسجن والتشريد، وبين الانزواء في ذل ومهانة بعيداً عن عيون "المجتمع" فإذا أتاحت الفرصة، أيًا تكن، حتى لو بالتعاون مع قوة استعمار أجنبي، فإن المضطهدين يبدؤون حربهم بكل قوة مفجرين يناييع الغضب المحتبس في صدورهم، فلا يتركون أخضرا ولا يابس. ويغدو ما كنا نظنه سلاماً ووثاماً اجتماعياً طرفاً بعد عين. وهو ما يؤكد أن البناء المجتمعي القوي فعلا هو الذي يسمح باختلافات ويقبل بها علناً ويناقشها في وضوح وحرية بحيث يغدو حل أي اختلافات في إطار تبادل وجهات النظر وإن علا الصوت أحيانا: فالصوت يجب أن يعلو حتى في داخل البيت؛ المهم أن لا يعلو صوت الرصاص، وهو ما لا تستطيع تجنبه المجتمعات القائمة على الأحادية وقمع المختلفين مهما كان شكل أو سبب اختلافهم.

لعل مجتمعنا الفلسطيني، بوصفه جزءاً من المجتمع العربي، ما يزال يحبو على درب تحقيق الحداثة والنهوض. ولعل شرطاً ضرورياً لذلك السماح بالتفكير الحر المستقل عن كل مرجعية باستثناء — ربما — مرجعية العقل والضمير. وبهذا المعنى فإن حرية الناس في التفكير والتعبير يجب أن لا تكفل قانونياً فحسب — على أهمية ذلك — ولكنها يجب أن تتحول إلى قانون اجتماعي لا حيدة عنه بحيث يكون التسامح هو القاعدة، ولا ينطلق من أرضية "تحميل الجمايل" على اعتبار أنك تدلل المختلفين من موقع القوة — العفو عند المقدرة —. كلا يجب أن يكون قبول الاختلاف وتحمله هو القاعدة في كل الظروف والأحوال. وأن تكون حقاً للجميع وعلى قدم المساواة وبذلك لا يتفضل بها أحد على أحد. ودون ذلك فإن التفكير في الحداثة والنهوض، وحتى أقل من ذلك، المحافظة على السلام الاجتماعي، بل حتى على حسن الجوار يصبح من دروب المحال ذاته.

## المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

عمر رحال

مقدمة

يلعب مفهوم المشاركة السياسية دوراً مهماً في تطوير آليات وقواعد الحكم الصالح، كمفهوم بات قيد التداول السياسي في الوقت الراهن، وفي إطار ما يعرف بـ "التممية المستدامة" ( sustainable development )، للمجتمعات، وبخاصة مجتمعات العام الثالث، التي توصف أنظمتها بالشمولية، أو بسيادة المفاهيم الإرثية على مفاهيم المواطنة في تحديد النخب السياسية. يمكن تعريف المشاركة السياسية بأنها عملية بطيئة في الديموقراطيات الحديثة نتيجة لعوامل عديدة، أهمها الفقر والأمية. وإن هذه المشاركة تبقى محدودة أيضاً في الدول الديموقراطية المستقرة.<sup>[1]</sup> وهي أيضاً الأنشطة الإرادية التي يزولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكاهم وممثلهم، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات، بشكل مباشر أو غير مباشر. لذلك فإن المشاركة السياسية ليست مجرد تصويت في فترة انتخابات معينة، بل إنها توجه عام واهتمام واضح من قبل المواطنين بقضية القرار السياسي ونتائجه.<sup>[2]</sup>

ومع ذلك، نحن لا نجد تعريفاً محدداً حتى الآن لمفهوم المشاركة السياسية باعتبارها مفهوماً حمل نوعاً من القصدية المسبقة في تبنيه اثر موجة العولمة، ومحاولة تعميمها من البلدان المتقدمة باتجاه البلدان التي انهارت فيها أنظمة تخطيط الدولة المركزي، والتي أدخلت الأفراد في آلة الحركة المخططة، والدور المحدد اجتماعياً، باعتباره (برغياً) في هذه الآلة، وإن مشاركته تدخل في إطار نوع من الإكراه على الدور.

أمام هذا الواقع، وعند الحديث عن المشاركة السياسية في بلدان العالم الثالث، نجد أن هناك تركيزاً على مشاركة المرأة في الحياة السياسية، باعتبارها أكثر أعضاء المجتمع تهميشاً. وإن هناك ضرورة لإطلاق طاقتها، وتحقيق مكانتها. أقدمت كثير من الهيئات الدولية الممولة للنشاط التنموي في العالم الثالث على طرح برامج واسعة هادفة إلى تمكين المرأة "في مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحقوقية في إطار يحاول (لبرلة) هذه المجتمعات. وفي فلسطين، عدا الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية كمؤسسة تمثيلية عامة، تنشط العديد من الأطر والمراكز في مجال تقوية المرأة. وتطرح برامج مختلفة، من نواحي مختلفة، ترتبط في كثير من الأحيان بأجندة الممول، أو على الأقل رؤيته عن بعد، للنتائج المترتبة على تنفيذ البرامج المختلفة. وفي هذا المجال يمكن تعريف المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين بالإمكانات والقدرات الواقعية والكامنة لدى المرأة الفلسطينية بشكل فردي أو جماعي، والتي تجعلها مساهمة بهذا القدر أو ذاك في صنع القرار السياسي.

أهمية المشاركة السياسية للمرأة :

تعتبر المشاركة في صياغة الشأن العام أسلوباً حضارياً للحد من الصراعات السياسية، وطريقة مثلى لإحداث عمليات تغيير جديدة وجوهرية في شكل النظام السياسي، والذي من شأنه تجاوز الماضي والتخلص منه. أصبحت عملية مشاركة المرأة في الحياة السياسية ضرورة لتحقيق أهداف النظام السياسي، بحيث لا يقتصر حق المشاركة على الرجال، وإنما تشمل المشاركة النساء والرجال على حدٍ سواء. إن توسيع قاعدة المشاركة لتشمل في نهاية الأمر جميع شرائح المجتمع، بما فيها النساء، يساعد على توسيع قاعدة الشرعية للمؤسسات التمثيلية والتنفيذية للنظام السياسي، مما يعطيها قوة تمثيلية نابعة، ومستندة إلى

الخيار الديمقراطي. لذا فإن من أولى مقدمات مشاركة المرأة الإقرار بأنها تتمتع بالمواطنة التامة بكل مظاهرها، وبالمساواة التامة أمام القانون بدون أي تمييز.

إن توسيع قاعدة المشاركة يعزز مبدأ المواطنة، بشقيها الحقوق والواجبات، وبالتالي يعزز مبدأ الانتماء والانحياز لمصلحة الوطن ككل، ويعزز مكانة المرأة في المجتمع، على طريق إحداث تغييرات جوهرية، تشمل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية على طريق التنمية بمفهومها الشامل. إن الاعتراف، من الناحية الشكلية، بحاجة التنمية إلى طاقات وجهود جميع فئات المجتمع، بما فيها المرأة، والسعي الدائم لإتاحة المجال أمامها لجهة التعليم والعمل وغير ذلك، لا يكفي. كما يجب الإقرار بأن التنمية، بمفهومها الشامل والمستدام، لا يمكن أن تتحقق دون مساهمة المرأة في بلد يعتمد أساساً على موارده البشرية، من أجل مساهمة كاملة في الجهود التنموية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. من هنا فإن المشاركة السياسية هي شأن عام لا يمكن للفرد أن يكون مؤثراً أو مشاركاً أو فاعلاً فيه ما لم يعترف بدوره في الحياة العامة، وبحقه في ممارسة هذا الدور دون قيود ذات طابع تمييزي. وعلى الرغم من ذلك، نلاحظ أن هناك معيقات وعراقيل كثيرة وعديدة لمشاركة المرأة، لعل أهمها النظرة السلبية من قبل المجتمع لعمل المرأة في الجانب السياسي، هذا إلى جانب الصعوبات الكبيرة التي تواجهها المرأة لجهة عدم توفيقها في كثير من الأحيان بين مسؤولياتها الأسرية والعامة. ولكي تشارك المرأة بفاعلية لا بد من إزالة جميع العقبات والعراقيل من طريقها استناداً إلى الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وكافة الإعلانات الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة، والتي تؤكد على حق المرأة بالمشاركة مشاركة كاملة وفاعلة في جميع مناحي الحياة بما يضمن حقوقها الأساسية.

إن تبوأ المرأة المسؤولية في الهيئات السياسية الرسمية لم يعد يعتبر أحد المطالب الأساسية لديمقراطية النظام السياسي فحسب، بل يتعدى ذلك إلى أن مشاركتها السياسية هي تعبير حقيقي وفعلي عن مصالحها. فبدون مشاركة المرأة مشاركة فعالة لا يمكن الحديث عن مساواة في الحقوق والواجبات بين فئات المجتمع المختلفة، وبما يضمن المشاركة الفاعلة في العملية التنموية. إن ذلك يتطلب قبل كل شيء إجراء تغييرات جوهرية على مجمل التشريعات والقوانين التي تحد من تطور ونماء المرأة. إلى جانب ذلك لا بد من التصديق على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة، وما يرافق ذلك من انعكاسات على القوانين المحلية، وبخاصة اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

أكثر من هذا فإن المشاركة السياسية بشكل عام هي أكثر انخفاضاً بين الفئات النساء عنها في الفئات الأخرى، ولا يعني ذلك إن النساء يشاركن بفاعلية أكثر في الفصائل والأحزاب الفلسطينية سواء لجهة العضوية، أو لجهة المشاركة في الهيئات المختلفة لهذه التنظيمات. ولهذا الواقع أهميته في معرفة، وتلمس اتجاهات التحول الديمقراطي في فلسطين. فالمجتمع السياسي الفلسطيني، بتركيبته القائمة، يتحيز نحو الرجال، الأمر الذي يؤدي لدى قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني، ومن ضمنها النساء، ليس إلى عدم المبالاة، بل والإحساس بالاعتزاز السياسي. إن من شأن ذلك أن يؤدي إلى بروز ظواهر غريبة عن المجتمع الفلسطيني.

**مشاركة المرأة في اتخاذ القرار كحق من حقوق الإنسان في المواثيق الدولية<sup>[3]</sup>**

**أولاً : الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:**

تؤكد المادة العشرون من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ما يلي:

حق الشخص في حضور الاجتماعات. الحق في التجمعات السلمية. الحق في الانضمام إلى الجمعيات دون النظر إلى الدين أو اللون إلى ... الخ الحرية والطوعية في حضور الاجتماعات أو التجمعات أو الانضمام لها. بنين هذه الجمعيات بنين ديمقراطي.

تنص المادة الحادية والعشرون من الإعلان على ما يلي:

1- لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده، إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون اختياراً حراً. 2- لكل شخص، بالتساوي مع الآخرين، حق تقلد الوظائف العامة في البلاد. 3- إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع، أو حسب إجراء مماثل يضمن حرية التصويت. 4- المساواة بين الجميع في الوظائف العامة على أساس الكفاءة والنزاهة. 4- الشعب هو صاحب السيادة. 5- الانتخابات المباشرة والديمقراطية والنزيهة والسرية. 6- أن تكون الانتخابات دورية. 7- أن تكون الانتخابات شمولية. 8- المساواة بين جميع الناخبين. 9- حرية الترشيح والانتخاب. 10- النظام السياسي وجد لخدمة جميع أفراد المجتمع وليس فئة بعينها. 11- ديمقراطية النظام السياسي.

#### ثانياً: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية<sup>[4]</sup>

تؤكد المادة الخامسة والعشرون من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن يكون لكل مواطن الحقوق التالية، التي يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة: (أ) أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون بحرية، (ب) أن ينتخب وينتخب، في انتخابات نزيهة تجري دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين، (ج) أن تتاح له، على قدم المساواة عموماً مع سواه، فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده.

#### ثالثاً: الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري<sup>[5]</sup>

تنص المادة الخامسة من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري على ما يلي: إيفاءاً للالتزامات الأساسية المقررة في المادة 2 من هذه الاتفاقية، تتعهد الدول الأطراف بحظر التمييز العنصري والقضاء عليه بكافة أشكاله، وبضمان حق كل إنسان، دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الإثني، في المساواة أمام القانون، لاسيما بصدد التمتع بالحقوق التالية: ج- الحقوق السياسية، ولاسيما حق الاشتراك في الانتخابات - اقتراعاً وترشيحاً - على أساس الاقتراع العام المتساوي، والإسهام في الحكم وفي إدارة الشؤون العامة على جميع المستويات، وفي تولي الوظائف العامة على قدم المساواة.

وتنص المادة السابعة من الاتفاقية على: تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وبوجه خاص تكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، الحق في: أ) التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية للانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام. ب) المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة، وفي شغل الوظائف العامة، وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية. ج) المشاركة في أية منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد. وتنص المادة الثامنة



على أن "تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، ودون أي تمييز، فرصة تمثيل حكومتها على المستوى الدولي والاشترك في أعمال المنظمات الدولية".

#### رابعاً: اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة<sup>16</sup>

تنص المادة الأولى على أن: "لنساء حق التصويت في جميع الانتخابات، بشروط تساوي بينهن وبين الرجال، دون أي تمييز". وتنص المادة الثانية على أن: "لنساء أهلية في أن ينتخبن لجميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام، المنشأة بمقتضى التشريع الوطني، بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون أي تمييز". وتنص المادة الثالثة على أن "لنساء أهلية تقلد المناصب العامة وممارسة جميع الوظائف العامة المنشأة بمقتضى التشريع الوطني، بشروط تساوي بينهن وبين الرجال، دون أي تمييز".

#### مؤشرات حول واقع مشاركة المرأة الفلسطينية في السلطة وعملية صنع القرار

لم تعد المشاركة الشخصية في الحياة العامة مئة من قبل النظام السياسي، بل أصبحت الآن أحد أهم أركان الحقوق السياسية الشخصية للمواطنين. إن حق المشاركة السياسية يتعدى إلى ما هو أبعد من المشاركة السياسية في عملية صنع القرار، أو التأثير بها، ليصل إلى إدارة شؤون البلاد بطريقة مباشرة. بكلام آخر، إن المشاركة تعني القيادة، وقبول الخيار الديمقراطي على مستوى القيادة. وعلى ذلك فإن من حق الفرد المشاركة في جميع مناحي الحياة انطلاقاً من مسؤولياته. فعلى الصعيد الفلسطيني مازالت المرأة الفلسطينية تواجه تحديات حقيقية لجهة مشاركتها في السلطة وعملية صنع القرار، على الرغم من مشاركتها الفاعلة في عملية النضال الفلسطيني بكل مراحلها. وبالرغم من كل الخطوات التي خطتها المرأة الفلسطينية لجهة مشاركتها السياسية، إلا أنها ما زالت مشاركة متواضعة بالمقارنة مع حجم تضحيات المرأة وفعاليتها المجتمعية. ويمكن استعراض مشاركة المرأة من خلال المؤشرات التالية<sup>17</sup>: تشارك المرأة بنسبة 7:5% في أعلى هيئة من هيئات منظمة التحرير الفلسطينية، وهي مؤسسة المجلس الوطني الفلسطيني، فمن بين عدد أعضائه البالغين 744 عضواً هناك 56 عضواً من النساء. أما في المجلس المركزي فعدد النساء 5 من أصل 124 عضواً، وهو الهيئة الوسطى بين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية، أما في اللجنة التنفيذية فلا وجود للنساء فيها. أما المجلس التشريعي كهيئة تمثيلية منتخبة فقد ترشحت لعضويته 28 امرأة من بين 672 مرشحاً. واستطاعت خمس نساء من الفوز في عضوية المجلس مقابل 83 رجلاً.

أما مشاركة المرأة في المفاوضات فقد كانت مغيبة. أما على صعيد مشاركتها في الطواقم الفنية الخاصة بمؤتمر مدريد للسلام، فقد تم ضم 66 امرأة لهذه الطواقم من أصل 366 مشاركاً في هذه الطواقم. أما على صعيد السلطة التنفيذية فهناك إمرأتان برتبة وزير من أصل 24 وزيراً. أما على صعيد تعيين النساء في المجالس البلدية والقروية ولجان المشاريع فقد بلغت 15 امرأة من أصل 3055 بنسبة 0.5% في العام 1997، بينما ارتفع هذا العدد في نهاية العام 1999 إلى 40 امرأة من أصل 3680 أي حوالي 1%، وارتفع العدد مرة أخرى في العام 2000 ليصل إلى 63 امرأة مقابل 3597 رجلاً، أما توزيع العضوات على المستوى الجغرافي فتشمل جميع محافظات الضفة الغربية باستثناء أريحا. ولا يوجد أي عضوة في قطاع غزة. أما مشاركة النساء في السلطة القضائية فهناك ثلاث قاضيات من أصل 68 قاضياً وقاضية حتى العام 1997، أي بنسبة 4.4%. أما مشاركتها في مؤسسات المجتمع المدني فهي تتراوح 5-25% في المراكز القيادية للأحزاب والفصائل الفلسطينية، أما عضوية الاتحادات العمالية فتصل حتى 7، 6% من الإدارة.

## آليات مشاركة المرأة في اتخاذ القرار

### أولاً : الأهداف العامة

- 1- زيادة نسبة مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار .
- 2- بناء القدرات المؤسسية بإدارة تخطيط وتطوير مشاركة المرأة.
- 3- زيادة تمثيل المرأة في هياكل السلطة، ولاسيما في مواقع اتخاذ القرار .
- 4- تنظيم الحلقات النقاشية والدراسية حول آليات اتخاذ القرار .

### ثانياً : في مجال صنع القرار

#### الأهداف

- 1- تعزيز الحياة الديمقراطية في المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني، بما يضمن تكافؤ الفرص أمام المرأة للمشاركة في بناء مجتمع الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية.
- 2- رفع نسبة مشاركة المرأة في الحياة السياسية بأشكالها ومستوياتها المختلفة.
- 3- تعزيز مشاركة المرأة في رسم السياسات الحكومية، وفي مواقع صنع القرار على مختلف الأصعدة.
- 4- إتاحة الفرصة أمام المرأة لتقلد الوظائف العامة التي تسهم في وضع السياسات العامة للوطن، وفي وضع الاستراتيجيات في مجالات أخرى.

#### الإجراءات

- 1- توعية النساء لأهمية ممارسة حقوقهن في الترشيح والانتخاب والمشاركة في جميع مواقع صنع القرار .
- 2- اعتماد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة على أساس المؤهل والكفاءة في التعيين والترقية.
- 3- إقامة ورشات العمل لتدريب النساء على المهارات القيادية للمشاركة الفاعلة في مؤسسات المجتمع المدني.
- 4- القيام بفعاليات جماهيرية لتوعية المجتمع بأهمية مشاركة المرأة في صنع القرار .
- 5- السعي لاعتماد مبدأ التمييز الإيجابي كوسيلة عملية للإسراع في القضاء على التمييز ضد المرأة ولزيادة نسبة تمثيلها في كل من المجلس الوطني والتشريعي وفي أجهزة الحكم المحلي والمجالس البلدية والقروية.
- 6- تعزيز مشاركة المرأة لتمثيل الوطن في الهيئات والمؤسسات الإقليمية والعربية والدولية.
- 7- تبادل الزيارات للمرأة سواء الداخلية أو الخارجية للتعرف على التجارب الناجحة.
- 8- تعزيز العلاقة مع الهيئات الدولية ذات الصلة بالمرأة.
- 9- تعزيز مشاركة المرأة العاملة في النقابات المهنية والعمالية ووضع الآليات التي تفسح المجال أمام انتخاب المسؤولات النقابيات.

إن توعية النساء بحقوقهن الأساسية، وتعزيز الإحساس بأهمية حقوق المرأة كحقوق إنسان كأحد أهم مكونات المواطنة الديمقراطية ينطلق من المجالات التالية:

### في المجال الاجتماعي والسياسي والثقافي:

#### الأهداف:

1. العمل على تشجيع النساء في المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتها وتمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار والقيادة، و العمل على زيادة أعداد القيادات المجتمعات وتمكينهن وبناء قدراتهن.

- 2.توعية النساء لأهمية ممارسة حقهن في الترشيح والانتخاب والمشاركة في جميع مواقع صنع القرار .
- 3.تعزيز المكانة الاجتماعية للمرأة، والسعي لرفع مستوى القبول المجتمعي لأنشطتها المتعلقة بتنمية المجتمع وتعزيز الثقة بنفسها.
- 4.رفع كفاءة المرأة في أداء دورها الأسري وتعزيز دورها في المشاركة في الحياة العامة بما في ذلك النشاط السياسي والاجتماعي.
- 5.تغيير الصورة النمطية أو التقليدية التي تجعل عملية صنع القرار حكراً على الرجل.
- 6.المساواة في جميع الحقوق التي كفلتها اتفاقيات حقوق الإنسان بين الجنسين دون أي تمييز
- 7.التأكيد على حقوق الأطفال الملحة ورعايتهم وتعزيز النكافؤ بين الأطفال الذكور والإناث في جميع مراحل الحياة والقضاء على أشكال التفضيل بينهم.
8. تدعيم القيم والأعراف الاجتماعية الإيجابية والمشجعة لجهود التنمية ومكافحة القيم السلبية والمعرقلة للتنمية وتطور حياة الأسرة.

#### السياسات والإجراءات:

1. تشجيع مؤسسات المجتمع المدني على إشراك المرأة.
2. التوعية المجتمعية بأن وصول المرأة إلى مراكز اتخاذ القرار حق من حقوقها الشرعية.
- 3.توفير المعلومات التي تمكن المرأة من المشاركة في صنع القرارات البيئية.
- 4.إيجاد التدابير التي تحمي المرأة من الأخطار البيئية، سواء في المنزل، أو في مجال العمل.
- 5.تفعيل التشريعات الكفيلة بتطبيق مبدأ المساواة بين المرأة والرجل.
- 6.الدعوة إلى تنفيذ قانون العمل وإعطاء حقوق متساوية للرجل والمرأة في مجال الوظائف.
- 7.تطبيق القوانين والتشريعات المتعلقة بالمرأة والعمل على تطوير قانون الانتخابات.
- 8.توعية المرأة لتطبيق الحقوق والواجبات ونشر الوعي القانوني بين النساء.
- 9.تدعيم تحسين رعاية الأسرة وتوسيع نشاطها في المناطق الريفية.

#### يمكن إجمال آليات المشاركة بالتالي:

- 1- اعتبار المشاركة في حق من حقوق الإنسان.
- 2- وجود مؤسسات وقوانين يستطيع الإنسان أن يمارس من خلالها حقوقه وحياته وأن تسمح له بأن يقدم ويعطي ويشترك مع غيره بكل ما يستطيع من فكر وعمل وإبداع.
- 3- وجود المناخ المناسب للمشاركة، أي وجود الديمقراطية والتي تعني الاشتراك وممارسة حق الاختيار والانتخاب والتغيير، من خلال كفالتهما للحق في المشاركة في إدارة شؤون البلاد.
- 4- وجود آليات الحوار والنقاش ومدى إطلاع المجتمع على المعلومات وحيثهم في الوصول إلى تلك المعلومات.
- 5- أن يتسم عمل المؤسسات، سواء أكانت حكومية أو غير الحكومية، بالشفافية والمساعدة.
- 6- أن تعكس عملية المشاركة احتياجات المجتمع وأولوياته.
- 7- أن تكون المشاركة ملبية لحاجات المجتمع.
- 8- أن تستهدف المشاركة البرامج جميع قطاعات المجتمع من أطفال ونساء، شباب، وكبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة.

- 9- تحقيق الحاجات الأساسية للإنسان من مأكّل ومشرب وملبس ورعاية صحية وتعليمية. فلن تكون هناك مشاركة كبيرة وواسعة إذا كان هناك نقص في هذه الحاجات. فالإنسان لا يستطيع أن يعمل أو يبدع أو حتى يفكر في ظل هذه الظروف.
- 10- العمل على إزالة كل المعوقات التي تحول دون المشاركة سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو إدارية أو اقتصادية أو غيرها من المعوقات.
- 11- العمل على وضع برامج وأنشطة تبين أهمية المشاركة سواء أكانت برامج تمكين وبناء قدرات أو أنها تأخذ الصفة التوعوية.
- 12- تناول موضوع أهمية المشاركة ليس فقط في البرامج غير المنهجية، وإنما في المنهج المدرسي واعتباره قيمة مجتمعية إيجابية.
- 13- إشراك المجتمع المحلي في عملية تحديد الأولويات والاحتياجات (وضع الخطط وتنفيذها والإشراف والرقابة عليها، وأخيراً التقييم) على أن يتضمن ذلك اختيار ما يتلاءم مع طبيعة المجتمع.
- 13- تعزيز وتمكين دور المرأة في المشاركة باعتبارها شريكة رئيسة في ذلك.

في مقابل الآليات والأفكار أعلاه حول تطوير آليات المشاركة في مشروعات التنمية، فإن هناك معوقات للمشاركة ينطلق منها الفرد، سواء أكانت معوقات سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أو إدارية، لذا من الواجب تجاوزها باعتبارها عقبة حقيقية ليس أمام المشاركة بل أمام عملية التنمية برمتها.

#### مبادئ عملية المشاركة:

- 1- يجب أن تكون المشاركة من خلال مستويات متعددة رأسية وأفقية، بين مختلف المستويات والهيئات.
- 2- اتخاذ القرار من أجل التخطيط وأولوياته يجب ألا تزاوله مجموعة تعتبر نفسها صفوة المجتمع (نخبوية) وأنها جديرة بتحديد الأولويات والاحتياجات واتخاذ القرارات.
- 3- يجب أن يعكس التخطيط إحتياجات الفئة المستهدفة بصفة خاصة، كما أن نماذج الخطط يجب أن لا تضعها النخبة فقط، وإنما بالمشاركة مع الفئة المستهدفة.
- 4- يجب أن تتضمن عملية المشاركة الضبط والرقابة والمشاركة في اتخاذ القرار بجانب تبادل الآراء بين القاعدة والقمة، والعكس.

#### أهمية المشاركة:

من خلال المشاركة يتعلم الناس ما يلي:

- 1- كيف يحلون مشاكلهم.
- 2- كيف يستطيعون ترتيب أولوياتهم واحتياجاتهم.
- 3- يتعرفون على مشاكلهم.
- 4- المشاركة توفر الكثير من الوقت والجهد على الحكومة.
- 5- الجهود التطوعية من خلال المشاركة تعمل على تحقيق مبدأ ديمقراطية الخدمات.
- 6- مساندة الجهود الحكومية.
- 7- التقليل من الإنفاق الحكومي.
- 8- التكاملية في الدور بين الناس والحكومة.

- 9- المشاركة من خلال المؤسسات الأهلية قد تكون أسهل وأيسر من مثلتها الحكومية.
- 10- المشاركة تزيد من وعي الناس وانتمائهم لمجتمعهم.
- 11- المشاركة تؤدي إلى الرقابة وال ضبط ومنع الفساد.
- 12- المشاركة تؤدي إلى تنمية العلاقة بين الحكومة والشعب.
- 13- المشاركة تضيف على المشروع صفة الاستمرارية، لأن المشاركة تجعلهم يشعرون بأن العائد هو نتاج جهدهم .
- 14- المشاركة تؤدي إلى دفع عملية التقدم إلى الأمام خاصة في المجتمعات الريفية، لأن العوائق المحلية لا يتم تجاوزها من خلال قانون أو الأوامر أو القوة، وإنما من خلال المشاركة.

### دوافع المشاركة السياسية

أن الإنسان الذي يمارس سلوكاً اجتماعياً أو سياسياً، إذا كان يعرف أن هناك فائدة أو مصلحة شخصية أو عامة، مادية أو معنوية، عاجلة أو مؤجلة، تحفزه على المشاركة.<sup>[8]</sup> ومنها:

- 1- العمل من أجل الصالح العام.
- 2- حب العمل مع الآخرين.
- 3- الرغبة في كسب شعبية بين المواطنين.
- 4- الحصول على مركز في الهيئات أو الجمعيات أو الأحزاب.
- 5- كسب احترام وتقدير الآخرين.
- 6- تكوين الأصدقاء.
- 7- الحصول على كسب مادي.
- 8- تلبية بعض الاحتياجات.
- 9- وجود حوافز مادية ومعنوية للمشاركة.

### نطاق المشاركة:

- 1- أن تشمل الرجال والنساء على حد سواء.
- 2- مشاركة الشباب والأطفال فيما يخص قضاياهم.
- 3- المشاركة العامة وليس النخبوية.
- 4- مشاركة الجميع في التخطيط والتنفيذ والإشراف والرقابة والتوجيه واتخاذ القرار.

### معيقات المشاركة السياسية:

#### عقبات المشاركة

تمثل الاعتبارات الحزبية والعائلية والعشائرية والجهوية والمناطقية - باعتبارها عناصر هامة وبارزة في تشكيل عناصر الوعي السياسي والثقافي - ، تمثل قيوداً ومعيقات عن التوجه نحو مزيد من المشاركة الفاعلة والانفتاح والتطور السياسي. وقد أبرزت التجربة الفلسطينية ذلك بشكل لا يقبل التأويل في عملية ترشيح المرأة، وهو الأمر الذي أكدته كذلك تجربة المرأة في المجالس البلدية والقروية المعينة من قبل السلطة، فرغم تعيين السلطة لأعضاء هذه المجالس إلا أنها استثنيت المرأة حتى

وقت قريب، وعينت فيما بعد عدداً بسيطاً من النساء في بعض المجالس نتيجة ضغوطات خارجية، وداخلية لها علاقة بالاستقالات وتكملة النصاب القانوني لهذا المجلس أو ذلك. إن مشاركة المرأة لم تحظ بالنجاح نتيجة لهذه الاعتبارات، فإن قضية المشاركة السياسية للمرأة تظل أبرز الإشكاليات فيها.

إن عدم معرفة، وإدراك البيئة المحيطة، والمتمثلة بالبيئة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ومن غير الإطلاع على القوانين السائدة، ومنها قانون الانتخابات، ومن غير حصر العقبات والعراقيل التي تعترض طريق المشاركة السياسية للمرأة، وبالأخص للبرلمان، يصعب وضع البرامج واقتراح الخطط والمشاريع واقتراح الحلول التي من شأنها تمكين المرأة من انتزاع حقوقها. وعلى الجانب الآخر المتعلق بالخطط والبرامج بعيدة المدى والتي تسعى بالنهوض بأوضاع المرأة، وتستهدف التأثير الإيجابي على البيئة التشريعية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الكفيلة بوضع قضايا المرأة على سلم الأولويات وقدم المساواة مع الرجل.

إن نجاح المرأة الفلسطينية في الوصول إلى مستوى متقدم من المشاركة، وتالياً الوصول إلى قيادة الهرم السياسي والسلطة التشريعية وغيرها من المواقع الريادية، ما زالت تعترضها الكثير من العقبات والعراقيل والصعوبات، ولعل أبرزها:

أ- إن المجتمع الفلسطيني ما زال مجتمعاً ذكورياً، فالموروث الثقافي ما زال يقف عائقاً أمام المرأة لانتزاع حقوقها، لجهة أنها مواطنة تتمتع بكافة حقوق المواطنة.

ب- وإلى جانب أن المجتمع الفلسطيني مجتمع ذكوري فهو أيضاً مجتمع أبوي يحدد به الأب وشيخ العشيرة، المشاركة من عدمها.

ت- إن القوانين السائدة، ومنها قانون الانتخابات، إلى جانب القوانين الأخرى، تفرض قيوداً على المشاركة السياسية. وأثر تقسيم الوطن إلى دوائر انتخابية والتي تؤدي إلى قلة فرص نجاح النساء في الانتخابات، ففي مجتمع ذكوري/أبوي لن يكون التصويت لصالح المرأة.

ث- إن المجتمع المدني الفلسطيني ما زال دون مستوى الاهتمام بقضية المرأة. فالمؤسسات النسوية الفلسطينية، وإن كانت قديمة نسبياً، إلا أنها مشتتة، وأحزابه السياسية لم تول المشاركة السياسية للمرأة اهتماماً استثنائياً إلا في الأديبات والتنظير، فحال المرأة في الأحزاب والفصائل الفلسطينية، سيما اليسارية منها، هو حالها في المجتمع. والمؤسسات المهنية ما زالت حكراً على الرجال بشكل عام.

ج- أن وعي المرأة لقضية حقوقها ودورها، ما زال وعباً ناقصاً، فالثقة بقدرة المرأة على القيام بالأدوار القيادية ما زالت محدودة، فأصوات الناخبات تذهب إلى مرشحين وليس إلى مرشحات في العام. من جهة ثانية فإن النظام الانتخابي المعمول به حالياً ومدى ديمقراطيته يعتبر من أهم الإشكاليات والمعوقات لجهة مشاركة المرأة السياسية، هذا إلى جانب الأساس السياسي والمرجعية الدستورية والقانونية لذلك. فالمشاركة السياسية الأولى للفلسطينيين وبما تتصف من شمولية تمت بناء على محددات اتفاق أسلو، والاتفاق الانتقالي طابا - واشنطن، بعبارة أخرى فقد تمت الانتخابات تحت سقف الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية ومحدداتها، والذي حرم أبناء الشعب الفلسطيني في الشتات من ممارسة حقهم في الانتخاب والترشيح، واقتصر ذلك على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى العائدين وسكان القدس الشرقية. وقد حددت هذه الاتفاقيات عدد أعضاء المجلس وصلاحياته.

إن قانون الانتخابات الفلسطيني رقم 13 لسنة 1995 لم يأت في سياق تطور فلسطيني، أو من خلال حوارات سياسية أو مجتمعية، بل جاء تعبيراً عن تطلعات فئة معينة، ومحكوماً في ذات الوقت للاتفاقيات. إن النظام الانتخابي كعائق أمام

المشاركة السياسية يوصف بأنه قانون تقليدي من حيث الشكل والجوهر. إن شكل وطبيعة قانون الانتخابات المطبق يعرقل عملية التنمية السياسية، وبخاصة حين أبقى على قاعدة تقسيم الوطن إلى دوائر انتخابية تؤدي إلى تعميق البعد العشائري والقبلي والحمائلي والعائلي والجهوي، والقنوية السياسية. بل أن هذا القانون يحرم العديد من الأحزاب السياسية من الوصول إلى البرلمان. والأخطر من ذلك فإن القانون السائد في ظل مجتمع عشائري لا زالت تحكمه العادات والتقاليد، ومحافظ في رؤيته للمرأة، ويعطي دلالات على أن العمل السياسي ينطلق من مصالح ذاتية وعائلية ومحلية ومن رؤية تقليدية نمطية لا تعترف بمكانة ودور المرأة على هذا الصعيد. لقد تناولت بعض الدراسات والمقالات والحوارات المختلفة، والتي تعني بقضية المرأة لجهة مشاركتها السياسية ما يعرف (بالكوتا) وما رافق ذلك من تبرير لذلك من أن المرأة لا تصوت للمرأة، وأن المرأة عدو المرأة، وإنها مقصرة بحق نفسها، ومع ذلك فالقانون الحالي يساوي بين المرأة والرجل. ومن نافل القول أن (الكوتا) مخالفة للمادة (26) من القانون الأساسي للمرحلة الانتقالية<sup>[9]</sup>، وللمواد (6 و 7) من قانون الانتخابات الفلسطيني رقم 13 لسنة 1995،<sup>[10]</sup> وتلغي مبدأ المساواة الوارد في تلك القوانين. وإلى جانب ذلك تواجه المرأة الفلسطينية عقبات وتحديات في المشاركة السياسية أهمها ضعف الوعي السياسي وانتشار الأمية، والإجراءات التي لا تحد من مشاركتها بشكل فعال، وانشغال المرأة بظروف الفقر، إلى جانب بنية المجتمع الأبوية التي حددت الأدوار الاجتماعية للمرأة والرجل. إن معظم المعوقات ناجمة عن عادات وتقاليد وقيم اجتماعية سائدة وممارسات سياسية. أما العوائق والعقبات الاقتصادية، فتشكل عائقاً أساسياً في مشاركة النساء. إن وجود المرأة في الهيئات السياسية المختلفة واشتراكها في عملية صنع القرار لم يعد ترفاً، بل باتت اليوم ضرورة ملحة.

يضاف إلى ذلك تعالي بعض الأصوات التي ترى أن خروج المرأة إلى العمل يدمر الأسرة وأن مكانها ومملكتها هو بيتها، وأن دور المرأة يتمثل في الإنجاب وتربية الأطفال، وأن المرأة لا تستطيع أن تنجح في العمل العام. في الواقع أن هذه المواقف تعكس موقفاً ساعياً للتصل من المسؤولية الملقاة على عاتقنا كأفراد وجماعات في تحمل مسؤولياتنا المتمثلة في أن المشاركة السياسية هي انعكاس حقيقي لمشاركة المرأة للرجل في ميادين العمل العام. وإلى جانب ما ذكر أعلاه يمكن تحديد معيقات أخرى:

### 1 . معوقات قانونية راجعة إلى:

- ضعف الإرادة السياسية في بلورة قوانين تقوم على المساواة في الحقوق وعدم اقتصارها على المساواة أمام القانون.
- مصادر التشريع المعتمدة والتي تقيد مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

### 2. معوقات اجتماعية وثقافية

- ضعف الثقافة السياسية والمدنية.
- سيطرة الموروث الاجتماعي والنظام الأبوي القائم على عادات وتقاليد وقيم تمييزية.
- استمرارية التقسيم التقليدي للأدوار ما بين المرأة والرجل، بحيث تكاد تقتصر أدوار المرأة الثانوية.
- تعدد الأدوار التي تقوم بها المرأة داخل وخارج البيت، يحيل ما بينها وبين إمكانية مشاركتها في الحياة العامة.

### 3. معوقات اقتصادية

- تتعلق بانتشار الفقر.

#### 4. معوقات ذاتية

- تعود إلى عدم وعي النساء بأهمية دورهن كنتيجة للتربية لعائلية والمدرسية التي يتلقونها منذ الصغر.
- ارتفاع نسبة الأمية.
- ارتفاع نسبة الأمية القانونية
- ضعف تناول الحركات النسوية لمسألة المشاركة السياسية وعدم التعامل معها كقضية مجتمعية عامة غير مقتصرة على النساء.

#### 5. معوقات سياسية

- غياب التقاليد الديمقراطية.
- هيمنة القبلية والطائفية والعشائرية.
- عدم تمتع النساء العربيات بالمواطنة الكاملة.

#### 6. معوقات دينية

- اعتماد تفاسير الدين لتكريس التمييز.
- تعدد المدارس الفقهية واختلاف تفسيراتها.

إن ضعف الحياة السياسية وتعثر عملية التحول الديمقراطي، نابعة في الأساس من الاعتقاد السائد في المجتمع بأن المشاركة السياسية تتمثل وتتحصر في عملية الانتخاب والترشيح. بعبارة اقصر ينظر إلى عملية المشاركة بأنها عملية موسمية تنتهي بانتهاء الانتخابات، لا تأخذ بعين الاعتبار أي جهد سياسي منظم ودائم ومشاركة مستمرة عن تتمثل في المشاركة الفاعلة في النشاط الفعال في الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. إلى جانب ذلك إن تجاوزات النظام السياسي وعدم احترامه للحقوق الأساسية لمواطنيه هي أيضاً من العقبات التي تحول دون عملية التحول الديمقراطي، فالتمييز الديمقراطي وإمكانية التبدل والتغيير يمثل مصلحة ليس فقط لفئة بعينها وإنما لجميع الفئات المهمشة. إلى جانب ذلك فإن بعض الفئات المهيمنة على مجريات الأمور ترى بعملية التحول والتغيير تهديدا لها من شأنه أن يفقدها مواقعها وامتيازاتها ولهذا تقاوم التغيير، وهذا يضاف إلى العقبات السابقة الذكر.

وعلى الرغم من أن المرأة تشكل نصف المجتمع الفلسطيني من الناحية العددية، إلا أنها من الناحية الفعلية ليست كذلك، فهي تمثل أقلية بالمفهوم السياسي، مما يعني سيطرة فئة على مجريات الأمور. وبالتالي فإن النظام السياسي هو الذي يجعل من المساواة حقيقة واقعية، سواء أكانت المساواة على أساس الجنس أو اللون أو الدين أو اللغة، وهو الذي يحقق مبدأ الأمانة مصدر السلطات من خلال إجراء الانتخابات الحرة والنزيهة والديمقراطية والدورية، والتعددية السياسية، والفصل بين السلطات واستقلال القضاء، وسيادة القانون ومحاربة الترهل الإداري، واحترام الحريات العامة وحقوق الإنسان.

#### الثقافة المجتمعية والمشاركة السياسية

إن من المحددات الأساسية لمدى الوعي الثقافي والسياسي لأي شعب، وكذلك ما يتمتع به المجتمع من ديمقراطية فعلية، هي المشاركة المجتمعية في تحديد الأولويات والاحتياجات من جهة، والمشاركة الفاعلة في صياغة الشأن العام من جهة ثانية، إن كل ذلك مرتبط بنوعية ومقدار والتمتع بهذا الحق باعتباره المعيار والمقياس الدقيق لمستوى الديمقراطية، وتعبيراً عن الثقافة السياسية السائدة في المجتمع وسموها ورفعتها. إن المجتمعات التي تتصف بالديمقراطية وتالياً بحق المشاركة السياسية في



النظام السياسي تكون درجة الاستقرار والرخاء بها أكبر واشمل، وذات مردودات ايجابية على المجتمع ككل. من هنا نلاحظ أن هناك علاقة مباشرة لثقافة المجتمع على دور المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية، وعلى الرغم من عدم التطابق بين الثقافة السياسية للمواطن، وثقافة المجتمع بشكل عام، إلا أن البعد الاجتماعي للثقافة يؤثر بشكل ملحوظ في ثقافة المرأة السياسية منه لدى الرجال في مجتمع يوصف بأنه مجتمع تقليدي. وتجربة المرأة السياسية في تاريخه تجربة متواضعة.

يمكن القول بأن الثقافة المجتمعية في إطارها الفلسطيني ترتبط بشكل مباشر في الثقافة المجتمعية العربية، والذي تشكل من العقيدة والعادات والتقاليد والأعراف انطلاقاً من أن الإسلام يصلح لكل زمان ومكان، والعرف الاجتماعي والتقاليد هي إحدى الضوابط المجتمعية، وكل ذلك محكوم بالحلال والحرام، والعيب، والمشروع، واحترام السلطة، والامتثال، والتدين، وأخلاق العمل، وإطاعة ولي الأمر، وغير ذلك. إن هذا المركب الثقافي يتحدد أيضاً في المجتمع الفلسطيني بمجموعة من الشروط الموضوعية مثل خصوصية الفئة السكانية التي ينتمي إليها الفرد.

أما المشاركة السياسية، فهي في النهاية المساهمة بصورة ما في العملية السياسية في المجتمع والدولة، إلا أنها لا تكون كذلك إلا إذا كانت أساساً فعلاً ناجحاً ومنظماً ومستمرًا. فصور المشاركة متعددة، إما أن تكون بالتصويت والترشيح للانتخابات العامة أو الفرعية، أو بالحملة الانتخابية، أو عبر النشاط الاجتماعي أو بمقابلة المسؤولين من أجل قضايا شخصية، أو بالاحتياج. ولكل صورة من صور المشاركة نماذجها وأساليب عملها.

وعلى الرغم من كل ما جاء، والذي يعطي انطباعاً أولياً بأن المرأة الفلسطينية محدودة الدور بسبب تواضع مشاركتها في الشأن السياسي، إلا أن واقع الحال الفلسطيني يؤكد مشاركة نسبة من النساء في الشأن العام متجاوزات الظروف وقيود ثقافة المجتمع، ومع ذلك فإن مخرجات المشاركة السياسية لغاية الآن لم تصل إلى أعلى مستوياتها. وليس ذلك بسبب عدم وجود نظام (الكوتا) الذي يتعارض مع مبدأ الحق في الانتخاب والترشيح كأحد الحقوق السياسية للإنسان، ولا بسبب إقصاء النساء عن المواقع القيادية المحترمة لصالح الرجل، وإنما لأسباب أخرى قد تكون المرأة نفسها هي السبب فيها. إن التحرر الحقيقي للمرأة يتمثل في حريتها من الاضطهاد الاجتماعي والسياسي المتمثل أولاً في مساواتها مع الرجل، وفي مشاركتها في عملية صنع القرار في المستويات المختلفة، وأن تأخذ دورها المتمثل في المشاركة في الأنشطة المختلفة. إن انتزاع المرأة لحريتها يجعلها تقترب أكثر فأكثر من هموم مجتمعها ويفسح المجال لها واسعاً للانخراط في عملية التنمية، وهذا يرتبط بشكل وثيق في عملية التحول الديمقراطي، إن مشاركة المرأة في كل أوجه الحياة يقربها من عملية التحرر الاقتصادي والتي هي شرط أساسي للتحرر من التبعية.

إن طبيعة المرحلة الراهنة، وما يرافقها من تراجع، بل وإخفاقات وتعقيدات سياسية واجتماعية وأزمات تنظيمية عصفت بالقوى السياسية، لاسيما اليسارية منها، التي افتقدت طوال المرحلة السابقة لبرامج عمل اجتماعية واقتصادية موجهة إلى المرأة مما أفقدها الكثير من عضواتها ومناصريها، إن هذا الواقع أدى إلى عجز الفصائل فيما يتعلق بقضية المرأة وعدم القدرة على السيطرة على بعض المنظمات النسوية الجماهيرية والتي تحول بعضها فيما بعد إلى منظمات مجتمع مدني (NGOs). على الرغم من أن هذه المنظمات تلعب دوراً فعالاً في رفع وعي النساء السياسي ومحو الأمية، كمقدمة لتفعيل مشاركة المرأة في العمل السياسي، لكن يجب أن نشير من الناحية الموضوعية أن خصوصية الواقع الفلسطيني تتطلب عملية تفاعل منطقية بين المهام الوطنية والمهام الديمقراطية، بحيث يجعل من عملية التفاعل آلية من آليات النهوض بواقع المرأة، وما يرافق ذلك من إعادة النظر من قبل الأحزاب والفصائل الفلسطينية بآليات

ديمقراطيتها الداخلية المغيبة والغائبة في كثير من الأحيان، وذلك من أجل الانتقال إلى مرحلة تستجيب لمتطلبات الواقع الحالي، إن ذلك سيؤدي إلى تفعيل دور الأطر النسوية على اختلافها ويعزز مواقفها ويجعلها أكثر نشاطاً وحيوية.

## خلاصة

إن أهمية المشاركة السياسية للمرأة في المستويات المختلفة لعملية صنع القرار، تكمن بإتاحتها المجال أمام النساء بأن تشارك بشكل فعال في وضع الخطط والبرامج و السياسات والمشاركة في تنفيذها والإشراف عليها وتوجيهها وتقييمها، مما يعود بالفائدة ليس على النساء فقط وإنما على المجتمع بشكل عام. إن شكل المشاركة وقيمتها وأثرها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بشكل وطبيعة الآليات الديمقراطية السائدة في المجتمع، مما يؤدي إلى عدم تمركز القوة بيد فئة دون الأخرى، بل سيتيح ذلك توزيع مصادر القوة داخل المجتمع. إن المشاركة السياسية ليست بهذه البساطة والسهولة، ففي ظل الثقافة السائدة التي قسمت العمل على أساس الجنس، تبدو المشاركة السياسية صعبة ومعقدة، إن وضع مشاركة المرأة في الحياة السياسية في فلسطين، لا يزال في بداياته على الرغم من حجم التضحيات التي قدمتها المرأة الفلسطينية على مدار التاريخ الفلسطيني، إن ذلك يؤكد من خلال المعطيات والأرقام الرسمية لمدى مشاركة المرأة.

## مصطلحات البحث

1. المشاركة: هي العملية التي يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه ، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة ، وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف .
2. المشاركة السياسية: هي الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكاهم وممثليهم، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر، ولذلك فإن المشاركة السياسية ليست مجرد تصويت في فترة انتخابات معينة، بل إنها توجه عام واهتمام واضح من قبل المواطنين بقضية القرار السياسي ونتائجه، وذلك من خلال المشاركة.
3. الكوتا: حصة مخصصة نسبياً، نظام تحدد بموجبه قيود
5. المرأة: كل مواطنة فلسطينية أتمت الثامنة عشرة من العمر.
6. الشريعة الدولية لحقوق الإنسان: والمقصود بذلك، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
7. المواطنة: علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة.
8. المجلس: المجلس التشريعي الفلسطيني .
9. التنمية السياسية: هي بناء المؤسسات، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، إلى جانب تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح وتنمية قدراتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتوفرة لمواجهة التحديات والمشاكل بأسلوب علمي.

10. المجتمع المدني: مجموع التنظيمات المجتمعية من مؤسسات وجمعيات وهيئات ومجالس ونقابات وأحزاب وغيرها والتي يكون لها امتداد جماهيري وأطر تنظيمية وتساهم بطبيعة عملها في إرساء أسس الديمقراطية والحد من سلطان الدولة ونفوذها وتدخلها في المجتمع وتخضعها للمساءلة أمام الرأي العام والجمهور.
11. التميز الايجابي: وهو المبدأ الذي يتوسط الحق في المساواة والحق في الاختلاف وذلك في الحالات التي توجد فيها صعوبة للحفاظ على الحق في المساواة، أي المبدأ الذي يهتم بروح مفهوم المساواة وليس بشكله، وذلك بمراعاة حقوق الفئات غير القادرة في المجتمع مثل المرأة والأطفال. عمل تقوم به الحكومة أو مؤسسة خاصة لتعويض جماعة عن تمييز حصل في السابق على أسس اختلاف النوع، العرق، الأصول الإثنية، الدين أو العجز عن الدراسة، الوظيفة، أو المشاركة السياسية.
12. التمكين: مجموعة العمليات التي تستهدف زيادة قدرات ومهارات ومعلومات كل الأفراد في المجتمع بشكل عام والفئات المستهدفة بشكل خاص وذلك بشكل منهجي على أن يتصف ذلك بالديمومة والاستمرار وبأشكاله المادية والمعنوية.
13. التنمية: حركة تستهدف تحقيق حياة أحسن للمجتمع المحلي نفسه من خلال المشاركة الإيجابية للأهالي. أو من خلال مبادرة المجتمع المحلي نفسه، وإذا لم تتيسر هذه المبادرة فإن هذه الحركة تستخدم الأساليب التي توظف وتثير هذه المبادرة ضماناً للحصول على استجابة جماعية وفعالة للحركة.
14. النظام السياسي: الشكل الخارجي لنظام الحكم في الدولة وما يتصل به من تحديد شكل الحكومة ووظائفها القانونية وصلاحياتها كما يحددها الدستور وتتضمن المؤسسات القيادية والفئات ذات المصلحة والقيادات صانعة للقرارات.

## المراجع

- 1- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- 2- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- 3- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
- 4- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- 5- اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة.
- 6- القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية للمرحلة الانتقالية .
- 7- قانون الانتخابات الفلسطيني رقم 13 لسنة 1995
- 8- إبراهيم أبراش ، علم الاجتماع السياسي،( عمان :دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 1998 ) .
- 9 - علي غلوم وآخرون، " المشاركة السياسية في الكويت"، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد25، عدد4 .
- 10 - الثامن من آذار ، ملحق تصدره وزارة شؤون المرأة ، 2004/3/8.
- 11-محمود ميعاري ، الثقافة السياسية في فلسطين - دراسة ميدانية- سلسلة دراسات استراتيجية5،( جامعة بيرزيت: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، ط2003،1).

- [1] - محمود ميعاري، الثقافة السياسية في فلسطين - دراسة ميدانية - سلسلة دراسات استراتيجية 5، (جامعة بيرزيت: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، ط2003، 1)، ص 60.
- [2] - علي غلوم وآخرون، "المشاركة السياسية في الكويت"، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 25، عدد 4، ص 12.
- [3] - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- [4] - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- [5] - الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
- [6] - اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة.
- [7] - الثامن من آذار ، ملحق تصدره وزارة شؤون المرأة ، 2004/3/8 . ص 10 .
- [8] - إبراهيم أبراش ، علم الاجتماع السياسي، (عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 1998) ، ص 248.
- [9] - القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية للمرحلة الانتقالية .
- [10] - قانون الانتخابات الفلسطيني رقم 13 لسنة 1995 .

## واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

ريما كتانة نزال

المفهوم: تعني المشاركة السياسية إتاحة الفرص أمام الشعب للمساهمة في صنع القرارات واتخاذها وتنفيذها، بما يتطلبه هذا التعريف العام من إحداث تغييرات في بنى النظام السياسي، لجعله قادراً على التعاطي مع الحاجات المتنوعة لعموم فئات المجتمع. وبطبيعة الحال فهذا التعريف يتطلب ويفترض وجود نوع من الاستقرار السياسي ويتطلب أيضاً مؤسسة سياسية فاعلة ملتزمة بالقوانين وقادرة على رسم الخطط وكذلك توفير بيئة تشريعية وقانونية مواتية للتعاطي مع الهدف أو الأهداف المحددة في الأجندة الوطنية.

المشاركة السياسية للمرأة بالتجربة والمفهوم الفلسطيني الخاصين تعني جملة من الأدوار الرسمية وغير الرسمية التي قامت ولا تزال تقوم بها المرأة للتأثير بالقرارات الوطنية والسياسية الخاصة بالمجتمع الفلسطيني. وتتمثل أنماط المشاركة في مشاركتها بالهيئات الرسمية الحكومية التي تضع السياسات وتنفذها وبالهيئات غير الرسمية (مؤسسات المجتمع المدني) من أحزاب وتنظيمات والمؤسسات الأهلية للمشاركة في خططها وبرامجها.

### واقع المشاركة السياسية للمرأة تحت الاحتلال ومجالاتها :

لدى التعرض لتجربة المرأة الفلسطينية ودخولها للمعترك السياسي من المفترض أن نتوقف أمام الظروف السياسية والوطنية الاستثنائية التي كان لها الدور الأهم في صنع التجربة وتركت بصماتها على برامجها على الدوام. فقد ارتبطت تجربة المرأة بتجربة الحركة الوطنية الفلسطينية وخرجت من رحمها، وكتاهما نشأتا في ظل ظروف سياسية ووطنية معقدة، فمن تفكك الدولة العثمانية مع بداية القرن العشرين ووقوع فلسطين تحت الانتداب البريطاني ومن ثم تأسيس الكيان الإسرائيلي في عام (1948) وبعد ذلك الاحتلال الإسرائيلي في عام (1967) ووقوع كامل الأراضي الفلسطينية تحت سيطرة كاملة للاحتلال الإسرائيلي، كل هذا ساهم في نشوء الحركة النسائية الفلسطينية، وأثر أيضاً على برنامج المرأة، وأولوياتها، فجاءت مشاركتها بالعمل العام خارج المنزل لخدمة أهداف مجتمعية عامة، مما ساعدها في ربط التحرر الاجتماعي بمشاركتها الوطنية والنضال الوطني، وهكذا أصبحت قضيتها الاجتماعية محوراً من محاور القضية الوطنية، وكان لهذا أكبر الفضل في تسهيل طرح قضاياها الاجتماعية التحررية، فقد بدت كلا القضيتين مرتبطتين ببعضهما بعض مما يجعل التقدم بإحدهما شرطاً للنهوض بالأخرى، وارتبطت العلاقة ما بين التحرر الوطني والاجتماعي بعلاقة طردية تجعلهما يتقدمان ويتراجعان معاً. وهكذا تمايزت التجربة النسائية الفلسطينية عن مثيلتها في البلدان العربية. ففي الوقت الذي كانت تطالب المرأة في تونس ومصر من أجل وضع قانون عصري للأحوال الشخصية، كانت المرأة الفلسطينية تتظاهر من أجل إلغاء وعد بلفور. وعلى الرغم من أن المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية جاءت في بداياتها من باب العمل الخيري لمواجهة أعباء الاحتلال والهجرة والاجتياح، إلا أن هذه المشاركة جعلتها تطرق أبواب بيوت الطبقات الفقيرة لإشراك النساء بمهام إغاثية تطورت إلى إشراكها بمهام سياسية وتنظيمية وجماعية، فتلورت مشاركتها لتكون جزءاً من هيئات قيادية في منظمة التحرير الفلسطينية، فشاركت في أول مؤتمر عقد في القدس عام (1964) لانتخاب أول مجلس وطني فلسطيني، وأسست في السنة الثانية لتأسيس المنظمة في عام (1965) الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية كأحد المنظمات الشعبية الفلسطينية الذي أسنلهم برنامجاً من برامجها، وكان ذلك من أجل إفساح المجال للنساء للمشاركة بالعمل الوطني وقد تحقق ذلك، ولكنه لم يغير بشكل جذري المكانة والدور التقليدي الذي لعبته المرأة.

وحتى عام (1967) كان هناك ما يقارب من (68) جمعية نسائية تعمل في الحقل الخيري متحاشية القضايا السياسية والاجتماعية بالفعل المباشر، أما الإتحاد العام فلم يبلور مهمات تتعامل مع قضايا تهمة المرأة وكانت الفلسفة المطروحة آنذاك أن المرأة ستحرر مع تحرر المجتمع، ويسجل أنه مع صعود النضال الوطني كانت المرأة تطور من دورها وتضحي بما لديها ومما يدل على ذلك أنه وحتى عام (1979) وصل عدد المعتقلات إلى ثلاثة آلاف امرأة.

وكان عام (1978) عاماً مميزاً للمرأة عندما تم تشكيل الأطر النسوية بقرار من الفصائل السياسية، مما ترك أثراً هاماً على دور المرأة في المجتمع عبر تأطير آلاف النساء في المدن والقرى والمخيمات مخرجة دائرة العمل من صفوف الشرائح العليا في المجتمع إلى فئات اجتماعية جديدة، ونشطت الأطر في المجالات السياسية والوطنية والاجتماعية والصحية والثقافية ومكنتها ذلك من الانخراط بالمجتمع بشكل أفضل وصلت أوجها في الانتفاضة الأولى عندما أصبحت المقاومة الشعبية نمط حياة يقوم على رفض الاحتلال وسياساته وعصيان لأدواته فعملت على تعبئة الفراغ الناجم عن ذلك جنباً إلى جنب مع الأطر الوطنية الأخرى التي أصبحت جزءاً من إدارة الحياة اليومية، بتشكيلها للجان الشعبية التخصصية ذات الأهداف والوظائف المتعددة، حيث كانت اللجان الشعبية مركزاً للقرار الوطني والحياتي اليومي بوظائفها ومهامها في حدود الأحياء. وكان لهذه المشاركة الأثر البالغ في سطر تجربة نسائية هامة ومعروفة في المجتمع تقدمت بمفهوم المشاركة النسائية وشرعتها بالميدان، وكانت نقطة تحول بعدم تركيز العمل واقتصره على الجوانب الخيرية أو المشاركة الوطنية لتتعداها إلى الميادين السياسية والاجتماعية والتنظيمية. وهو ما انعكس على المرأة بتوسع وتنوع القاعدة الاجتماعية لها، وتالياً توسيع آفاق الحركة النسوية على المستوى الجماهيري وذلك بعدم الاقتصار على الفئات المثقفة والغنية والوصول إلى الطبقات المتواضعة اقتصادياً واجتماعياً. كما ساهمت في توفير مقومات الصمود والاستقرار للانتفاضة، ويستشهد هنا بتجربة التعليم الشعبي والاقتصاد المنزلي التي وفرت القاعدة المادية لبث فكرة مقاطعة البضائع الإسرائيلية. كما احتلت النساء مقدمة المظاهرات ووفرت في كثير من الأحيان عبر اشتباكها المباشر مع قوات الاحتلال الحماية لشباب المقاومة. ورغم الدور الميداني والقيادي على مستوى الأحياء والمناطق الذي لعبته المرأة، إلا أنه لا يوجد مؤشرات على أن المرأة قد أخذت فرصتها للوصول إلى مراكز صنع القرار في الهيئات القيادية للانتفاضة، على الرغم من وجودها في الهيئات القيادية للتنظيمات المنخرطة في قيادة وإدارة الانتفاضة الأولى، وبالمحصلة فقد شكلت الانتفاضة محطة للارتقاء بدور المرأة الوطني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي، فإرضاء نفسها على خارطة الاجتماعية بقوة، ولكن تجلياتها التنظيمية القيادية التي قطفت في مرحلة ما بعد الانتفاضة راوحت ما بين المشاركة الحقيقية والإشراك التجميل، ولهذه المعادلة علاقة بالظرف والواقع الذي أحاط بالمرأة ومشاركتها.

ولعلني أستطيع أن أخص سمات المرحلة ما قبل أوسلو بما يتعلق بتطور العمل والفكر النسوي الفلسطيني في جانبه السياسي كما يلي :

**أولاً:** بروز وجهتي نظر حول أولويات البرنامج في الحركة النسوية، وفي أولويات النضال، وجهة نظر أولى تعتقد بأن ما بين مهمات التحرر الوطني والاجتماعي علاقة جدلية على الحركة النسائية أن توازن بينهما. وجهة النظر الثانية تتلخص بتأجيل مهمات التحرر الاجتماعي والديمقراطي لما بعد إنجاز التحرر الوطني، وعملياً فقد تصارعت وجهتا النظر ولكن لم تستطع أي منهما تحقيق أهدافها فأصبحتا عملياً متشابھتين.

**ثانياً:** أن برامج المنظمات الجماهيرية، كما عبرت عنها الأطر النسوية والإتحاد العام للمرأة الفلسطينية، تحدثت عن هموم النساء ومصالحها باعتبارها المعبرة عن هذه المصالح، ولكن أياً منها لم تتمكن من ترجمة هذه المصالح على صعيد العمل

وإشراك المرأة بالدفاع عن مصالحها لتتوزد بالطاقة والثقل اللازمين، لتتحول الحركة النسائية إلى حركة جماعية ذات طابع سياسي تطرح مطالبها الخاصة بالمشاركة السياسية بقوتها ونفوذها الجماهيريين، وهذا له علاقة بعوامل عديدة، منها ما يتعلق بالتجربة النسائية في المهجر التي اصطدمت مطالبها بسقوف الدول المضيفة، وفي الداخل بوجود الاحتلال على مدى حوالي ثلاثين عاماً من الاشتباك الوطني معه لم تطرح مسألة المشاركة السياسية بقوة من الأطر النسائية لعدم توفر بنى سياسية رسمية في ظل واقع وطني وسياسي غير مستقر.

**ثالثاً:** إن الأطر النسوية المشكلة من قبل الأحزاب والفصائل لم تستطع أن توفر لنفسها وضعاً مستقلاً عن أحزابها كما تعهدت في أنظمتها فبقيت كامتدادات سياسية لفصائلها وتحديداً في فترة تراجع الانتفاضة وانكفائها فوقعت هي الأخرى في فخ الفئوية الضارة بالجسم النسوي الموحد المعبر عن تطلعات النساء عامة.

**رابعاً:** أن المؤسسة النسوية بكافة تلاوينها لم تطرح القضية القانونية ولم تدر نقاشات حولها، حيث كانت أيضاً من القضايا المؤجلة مما عقد إطار بحثها في ظل تغير خارطة النسوية وموازن القوى الاجتماعي الذي أخل به نشوء قوى تقليدية نافذة في المجتمع.

### **ب- واقع مشاركة المرأة في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية ومجالاتها :**

بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ في (13 أيلول 1993) بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل وإعادة انتشار قوات الاحتلال وانسحابها من مناطق محدودة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ونيل السلطة الوطنية لصلاحيات مقيدة بالاتفاق، دخل الوضع الفلسطيني في مرحلة جديدة نقلته من نظام منظمة التحرير الفلسطينية إلى نظام يمتلك بعض سمات الدولة المستقلة بمؤسساتها ذات الوظائف التشريعية والقضائية والتنفيذية مما ولد مناخاً عاماً أعطى الإمكانية للقوى الاجتماعية، ومنها قطاع المرأة للبحث عن أدوارها الجديدة ومكانتها في ظل الوضع الجديد، وتمثل في بلورة رؤية نسوية في ظل المستجدات، من خلال العمل على التأثير على منظومة التشريعات والقوانين للكيان الجديد إلى خلق آليات جديدة للمشاركة في رسم السياسات وفي صنع القرار الوطني من خلال العمل بالمؤسسات الرسمية في مناصب عليا أو خوض الانتخابات التشريعية الأولى المنظمة للمرة الأولى وفق قانون انتخابي فلسطيني ضمن المساواة المبدئية بين المرأة والرجل. إضافة إلى تشكيل دوائر خاصة بالمرأة في وزارات السلطة والدوائر الحكومية في عام (1996) تهدف إلى تنسيق الجهود بين الوزارات لإدماج قضايا النوع الاجتماعي والبرامج والخطط التنموية العامة وتطوير سياسات تستند إلى مبدأ المساواة واحترام حقوق الإنسان. كذلك شكلت وحدة خاصة بالمرأة في دائرة الإحصاء المركزية تهدف إلى توفير إحصائيات وبيانات ومسوحات حول واقع المرأة الفلسطينية للأخذ بالاعتبار من صانع القرار الذي وضع السياسات والخطط، كما شكلت وحدة للمرأة في المجلس التشريعي بهدف تطوير الوضع القانوني للمرأة، كما استمرت الأطر والجمعيات والمراكز النسوية عملها بروح أكثر تحفزاً لتحقيق إنجازات نسوية في ظل الواقع الجديد فأطلقت حملة "المرأة والعدالة والقانون: نحو تقوية المرأة" عام (1993)، طامحة إلى تنظيم حملة مجتمعية واسعة يتم من خلالها إثارة النقاش حول الواقع القانوني للمرأة وأهمية القانون كأداة للتغيير الاجتماعي عندما يوضع في موقع التطبيق. وقد تم التوافق بين المؤسسات النسوية تحت مظلة الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية حول وثيقة المطالب النسوية عام (1994)، وتمت صياغة وثيقة مبادئ حول قانون الأسرة الفلسطيني من قبل الإتحاد العام والأطر النسوية بمشاركة فصائل منظمة التحرير الفلسطينية. وأخذت تلك الأطر والمراكز على عاتقها التنقيف المدني والحقوق والديمقراطي والقانوني وقضايا التمكين النسوي واكتساب المهارات المتنوعة، الأمر الذي ساعد على تحقيق المزيد من المهنية والاحتراف في وضعية هذه المؤسسات.

وكان لاندلاع الانتفاضة بعد ست سنوات على توقيع اتفاق أوسلو كتعبير عن إرادة الشعب في تغيير المعادلة المفروضة عليه بالاتفاق المجحف الذي كان مقدراً له أن يصل بطبيعته الانتقالية والمرحلية وبسبب الموقف الإسرائيلي المتكرر للالتزام بنصوصه إلى الأزمات، وقد التقطت المرأة المبادرة وزجت بكل إمكانياتها للمشاركة الفاعلة مما أثنىها بالجراح وكان أن دفعت أثماناً عالية كجزء من الشعب. وبتقييم أولي للشوط الذي قطعه المرأة الفلسطينية ممثلة بأطرها ومؤسساتها النسائية يمكن القول أن الحركة النسوية حققت إنجازات هامة ما بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وأخفقت في إنجاز قضايا هامة أخرى تاركة بصماتها على المرحلة التي أبرز سماتها فيما يتعلق بالمشاركة السياسية وتجلياتها القضائية التالية :

**أولاً:** استمر الجدل في الأوساط النسوية حول العلاقة بين الوطني والاجتماعي في ظل انطباع السمة الوطنية على المرحلة، باتساع واشتداد مساحة الاشتباك الوطني والسياسي مع سلطات الاحتلال التي لم تتوقف يوماً حتى في مرحلة المفاوضات التي تلت تنفيذ اتفاق أوسلو، واستمر اتساع نطاق المواجهة مع انطلاق الانتفاضة الثانية (الاستقلال والأقصى)، واتسم الجدل بالهدوء والموضوعية بالإقرار عملياً بأن كلا المهتمين يجب أن يطالبهما بالتفعل، وإن المساحة يجب أن تخصص للنضال الاجتماعي والديمقراطي والمطلبي يجب أن تكون واسعة وهامة كونها لا تتعارض ولا تتناقض مع كون المرحلة بشكل عام مرحلة تحرر وطني.

**ثانياً:** حققت المرأة خطوات واسعة باتجاه إثارة الجدل الجاد والعميق حول القوانين والتشريعات ومشاركة المرأة في صنعها، وقد ثبتت أحقيتها وأهليتها في المشاركة بوضعها بما فيها تلك القوانين ذات الحساسية المتعلقة بالمرأة، مستفيدة من تجربة البرلمان الفلسطيني السوري رغم ما رافقها من حدة ومواجهات مجتمعية، إلا إن التجربة عملياً كسرت التابوهات (المحرمات) التي تحرم المرأة من المشاركة في صياغة القوانين وتحديد قانون الأحوال الشخصية.

**ثالثاً:** رغم مشاركة المرأة في هيئات تشريعية وتنفيذية وقضائية رفيعة إلا إن هذه المشاركة وعلى الرغم من إيجابياتها لم تنعكس في الإطار العام على عموم النساء ولم ترتق لمستوى إخراج المشاركة من إطارها التقليدي والنمطي كونها لم تتعدى الرمزية والفردية.

**رابعاً:** حققت الحركة النسوية إنجازاً في مرحلة الانتفاضة الثانية على صعيد مشاركتها السياسية باحتلالها لمواقع مسؤولة في تشكيلات قيادة الانتفاضة (لجان مقاطعة البضائع الإسرائيلية، لجان الإغاثة، الأطقم الطبية، لجان التنسيق والمتابعة الفصائلية، لجان الطوارئ، لجان الدفاع عن الأسرى والأسيرات، لجان التنسيق مع وفود التضامن الدولية.. الخ) ولكن وعلى الرغم من الإنجاز المتحقق إلا أنه لم يكن بمستوى ما قدمته من تضحيات ومعاناة في ظل الهجمة الشرسة الشاملة.

**خامساً:** لقد شاركت المرأة بزخم مشهود في الفعاليات الجماهيرية، إلا إنه، وبسبب من طبيعة وخصوصية الانتفاضة وطبيعة الاشتباك مع سلطات الاحتلال المختلف نوعياً عما شهدناه في الانتفاضة الأولى بسبب تطبيق اتفاق أوسلو وإعادة الانتشار مع الأخذ بعين الاعتبار إعادة احتلال المدن واجتياحها. بالإضافة إلى الانتفاضة الحالية والتي اتخذت طابعاً مسلحاً كرد فعل على الهجمة الإسرائيلية النوعية التي لم تشهدها الانتفاضة الأولى، جعلت الطابع الشعبي للانتفاضة يتراجع منذ بداياتها الأمر الذي مس مشاركة الجميع بما فيها النساء، وحرمها الاستفادة من زخم الانتفاضة والمناخات التعبوية التي ولدتها بإعادة بناء قاعدتها وتنظيمها وتشغيلها بالمهام التي أفرزتها الانتفاضة.



ج - أرقام ومؤشرات وإحصائيات مشاركة المرأة الفلسطينية :

#### أولا : قبل تأسيس السلطة الوطنية

حرمت المرأة بالقانون سواء من الضفة الغربية أو قطاع غزة من ممارسة حقوقها السياسية، حيث كانت قوانين ذكورية قصرت حق الترشيح والانتخاب على الذكور سواء بالقانون الأردني للانتخابات لعام 1960 أو قانون البلديات لعام 1955، أو في القوانين المصرية النافذة في غزة قبل الاحتلال الإسرائيلي في عام 1967 وقد أعطيت هذا الحق لأول مرة في انتخابات البلديات عام 1976. ولكن للأسف على يد الاحتلال عندما قام بإصدار القرار العسكري رقم ( 627 ) لعام 1975، الذي منحت بموجبه المرأة حق الترشيح والانتخاب، ولكن أياً من النساء لم ترشح نفسها، ناكرة ذاتها في سبيل المعركة الوطنية مع الاحتلال لذلك بقيت المشاركة السياسية للمرأة مقتصرة على انخراطها في الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، مساهمة من خلالها في التأثير غير المباشر على مراكز صنع القرار.

أما مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار الرسمي، فقد تراوحت ما بين 2% من عضوية المجلس الوطني في عام 1964، وارتفعت لتصبح 9% من مجموع العضوية عام 1980، بواقع 25 سيدة وازدادت إلى 32 سيدة في عام 1992 أي ما نسبته 10% وفي عام 1996 أصبحت نسبة النساء بواقع 7ر5% من العضوية ولكن لم تستطع أي امرأة أن تصل لعضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية المنتخبة من المجلس الوطني. أما وجودها في المجلس المركزي وهو الهيئة التشريعية المقررة ما بين انعقاد مجلسين وطنيين فيوجد خمس نساء، واقترحت المرأة أيضاً حقل التمثيل الدبلوماسي من خلال السفارات حيث كنا أمام (5) نساء بمرتبة نائب سفير حتى عام 1980، وفي عام 1992 عينت سيدتين بمنصب سفير من أصل 93 سفيراً، وست سيدات في موقع رئيس دائرة من أصل (106) رؤساء في دوائر منظمة التحرير الفلسطينية وشاركت (3) نساء في الوفد المفاوض لدى عقد مؤتمر مدريد، و(6) سيدات في الأطقم الفنية للمفاوضات.

#### ثانياً : بعد تأسيس السلطة الوطنية

نشطت المرأة الفلسطينية تاريخياً في المجال الوطني ودفعت أثماناً وتضحيات فهل النتائج على صعيد المشاركة السياسية منسجمة مع ما قدمته ..؟

- لقد نجحت خمس نساء من أصل 25 مرشحة لعضوية المجلس التشريعي بواقع 7ر5% من عضوية المجلس.
- شاركت المرأة في جميع الوزارات المشكلة وحازت على وزارتين في أحسن الأحوال.
- استحدثت مؤخراً في نهاية عام 2003 في حكومة احمد قريع الثانية، منصب وزيرة شؤون المرأة وشكلت وزارة خاصة بالمرأة في خطوة نوعية باتجاه تطوير إدماج قضايا النوع الاجتماعي في خطط الوزارات.
- المعطيات حول مشاركة المرأة في قيادة وقاعدة الأحزاب تشير إلى أن المرأة تشكل 5% من اللجنة المركزية لحركة فتح و33% من عضوية المجلس الثوري، و10% من اللجنة المركزية للجهة الشعبية و20% من اللجنة المركزية الفرعية، و18% من اللجنة المركزية للجهة الديمقراطية و 26% من عضوية لجان الفروع، و19% لحزب فدا و30% من المكتب التنفيذي. جدير بالذكر إن نظام الكوتا قد اعتمد في انتخابات فتح للجان الأقاليم،

وانتخابات اللجنة المركزية لحزب الشعب، أما بالنسبة لمشاركة المرأة في المنظمات الإسلامية فالمعطيات غير متوفرة.

أما بالنسبة للمدبرات العامات في وزارات السلطة فتشير الإحصائيات إلى حصولهن على 26 مديرة عامة 202 مدير عام وبواقع 13% في عام 2000، ويسجل وجود امرأة بمرتبة وكيل وزارة أو مساعد وكيل وزارة أو مساعد وكيل.

يوجد (6) قاضيات اثنتين في غزة منهما واحدة في محكمة العدل العليا واثنتين في رام الله وفي نابلس وبيت لحم.

وبعد صدور تعميم وزير الحكم المحلي بتعيين نساء في المجالس البلدية والقروية تم تنفيذ لصلاح تعيين 68 امرأة من مجموع 3081 عضوا في (503) هيئات محلية، استقالت منهن 7 نساء بسبب طريقة التعامل معهن وعدم تمكينهن من العمل وتغييب دورهن، كما يسجل رفض بقية المجالس المحلية الالتزام بالقرار وتعيين النساء في باقي المجالس.

### مقومات المشاركة السياسية للمرأة :

1- انخراط المرأة في النضال الوطني بشكل مبكر، ومشاركتها المبكرة في الحياة العامة والسياسية، وتواصل نضالها بخط بياني متصاعد، جعل المجتمع بشكل تراكمي يسلم لها بتقدمها وتمايز دورها على الرغم من المعوقات التي تقف في وجهها وفي مقدمتها الثقافة التقليدية السائدة التي تنعكس بأشكال من التمييز والإجحاف الممارس بحقها، كما إنها تمتلك رصيذا جماهيريا متراكما وهذا ما تعكسه استطلاعات الرأي العام، الأمر الذي يتحول إلى تحصيل المزيد من المكاسب التنظيمية على صعيد المشاركة السياسية امرا منظورا وواقعا لا يمكن أن يتم الانقلاب عليه. فالمرأة الفلسطينية بوعيا وحكمتها ووطنيتها استطاعت أن تجعل قضيتها الخاصة جزءا من القضية الوطنية العامة ولم تنعزل عن السياق العام وأصبحت جزءا عضويا منه فلا احد يستطيع أن يتجاهل ما قدمته المرأة من تضحيات في الميدان فقد قدمت 345 شهيدة في الانتفاضة الأولى والثانية وأكثر من 700 أسيرة و9% من الجرحى.

2- إن المجتمع الفلسطيني، وبما امتلك من تجربة عريقة متميزة في بناء مؤسسات المجتمع المدني، كان يصنع منهجا عريقا في احترام مبادئ التعددية والديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي كل هذا كانت المرأة جزءا أصيلا من التجربة ومؤسسا مشاركا فرض على نفسه عبر البوابة الوطنية والاجتماعية، وهذا انعكس على امتلاك الحركة النسائية علاقات لتحالفات مبدئية متينة، تجعل قضية المشاركة السياسية للمرأة تندفع بجهد إطار أوسع وتمتلك القوة والنفوذ المجتمعي، لأن قضية المرأة قضية مجتمعية، وهي بالتالي تتعزز أكثر فأكثر كلما اتسع نطاق الثقافة المدنية التي تنتجها مؤسسات المجتمع المدني.

3- إن النظام السياسي الفلسطيني ورغم ما يسجل عليه من ملاحظات تطال الموقف والرؤية الاجتماعية التقدمية والديمقراطية فيه، إلا إن تجربة العمل الوطني

الفلسطيني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية وتبنيها لرؤية وطنية علمانية بحدود معينة، إضافة إلى تأثيرات القوى الديمقراطية الفلسطينية التي كانت أكثر تقدماً في التعاطي مع قضية المرأة وحقوقها الأساسية، وكذلك تميزها في المنظور الديمقراطي للنظام السياسي الفلسطيني المنشود، كل ذلك ساهم في بلورة بيئة تشريعية وسياسية قادرة ومتقبلة لمشاركة المرأة على قدم المساواة في الحياة السياسية والعامة والحد من نظرة التمييز التي كانت قائمة في المجتمع الفلسطيني ومرسومة بموجب وثيقة الاستقلال كوثيقة تشريعية معتمدة قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وفيما بعد أكد كل من النظام الأساسي للسلطة الفلسطينية ومشروع الدستور الفلسطيني المقترح حقوق المرأة وهو ما يعني صعوبة التراجع عن هذه المنجزات بل المطلوب الاستفادة منها والبناء عليها في جميع القوانين القادمة ذات الصلة بحقوق المرأة.

4- تشكل المرأة في المجتمع الفلسطيني أكثر من 49% من حجم السكان، المرأة الفلسطينية نصف المجتمع، وهذا النصف على الرغم من تهميشه وإقصائه والتعامل معه كأقلية إلا إنه يسعى إلى تطوير ذاته وفرض حضوره بحجم وجوده في المجتمع، وفي سبيل ذلك فقد تطور الوعي السياسي لدى عموم النساء الفلسطينيات كما إن وعيهن بأهمية دورهن حيال المشاركة بالعمل السياسي قد تعمق وتنامى ويشير استطلاع للرأي العام أجرته جامعة بيرزيت في كانون الثاني /2004، أن حوالي (62%) من المستطلعين مع تخصيص مقاعد للنساء في الهيئات المحلية و 3ر65%) من المستطلعين مع تخصيص مقاعد للنساء في المجلس التشريعي.

كما يلاحظ إن تطورا بالوعي القانوني والديمقراطي قد وقع لدى النساء بناء على الجهود النسوية في مراجعة القوانين والحرص على المشاركة بصياغتها، كما توفر لديهن قاعدة قانونية هامة تساعد في الانطلاق نحو المساواة ولتعزيز المشاركة في كافة المجالات مثبتة في القانون الأساسي وغيره من القوانين وأخيراً فإن إحساساً هاماً قد وقع في الدفع باتجاه مزيد من التوحد على البرنامج والأدوات التنظيمية.

5- وجود اتفاقيات دولية تقف السلطة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية موقفاً إيجابياً من نصوصها وقامت بالتوقيع والمصادقة عليها، كما أن مؤسسات المجتمع المدني بما فيها النسوية تؤيدها وتدعو لتطبيقها مثل الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة والاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة والتي تطالب الدول الأطراف باتخاذ كافة التدابير للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة. كما إن المؤتمرات الدولية المعقودة في الأمم المتحدة والتي تشارك بها منظمة التحرير الفلسطينية تؤكد على المشاركة الفاعلة للنساء في عملية صنع القرار لارتباط ذلك بالتأثير على الخطط والسياسات المستهدفة لعمليات التنمية وإعادة التوازن لبرامج التنمية والموازنات التي لا يمكن تخفيضها إلا بمشاركة متوازنة من كافة فئات المجتمع.

## نحو نتائج أفضل في الانتخابات العامة

### مقارنة بين استطلاعات الرأي في عام 1996 وعام 2003

لا شك بأن مشاركة المرأة في صنع القرار وعدد المقاعد التي ستحرزها في الانتخابات القادمة للمجلس التشريعي والمجالس المحلية ستعكسان مدى تطور وتقدم المجتمع باعتبار أن نجاح المرأة في الانتخابات ستعتبر أداة قياس لمدى عمق الديمقراطية الفلسطينية، ولمدى احترام مبدأ المشاركة لقطاع هام في المجتمع، ولمدى الشوط الذي قطعتة قضية المرأة نحو التحرر.

ومنذ انتخابات المجلس التشريعي الأخيرة في عام 1996 جرت بعض المياه تحت جسور المعتقدات والقناعات غيرت قليلا من ميزان القوى السياسي والاجتماعي فقد تراجعت قوى اجتماعية وتقدمت أخرى، انعكس أثرها على القناعات، وحتى تقترب بشكل علمي أكثر من المعادلة نشير إلى أن استطلاعا للرأي العام أجراه برنامج دراسات التنمية التابع لجامعة بيرزيت في أيار 2003 قد أفاد بأن 70.4% من المستطلعين يعتقدوا بأن الوقت قد حان لإشراك النساء في عضوية المجالس المحلية، وأن 76.2% منهم قد رأوا بأن هناك فائدة من إشراك النساء في عضوية المجلس التشريعي، وأن 74.9% قد رأوا بأن هناك فائدة من انتخاب النساء لعضوية المجالس المحلية، وأن 69.2% لديهم الاستعداد لانتخاب امرأة لعضوية المجالس المحلية، وأن 71.1% لديهم الاستعداد لانتخاب امرأة في المجلس التشريعي، وأن 62.5% يؤيدون تخصيص مقاعد للنساء في المجلس التشريعي، بينما في استطلاع أجراه مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في منتصف عام 1996 عبر 72% من المستطلعين بأن الوقت قد حان لإشراك النساء في عضوية المجالس المحلية، وقال 77% من المستطلعين أن هناك فائدة في انتخاب النساء للمجالس المحلية، وأبدى 78% من العينة عن استعدادهم لانتخاب امرأة مؤهلة لعضوية المجالس المحلية، وعبر 62% من المستطلعين عن تأييدهم لتخصيص مقاعد مضمونة في المجالس المحلية لتشغلها النساء، كما وأبدى 60.1% دعمهم لتخصيص مقاعد للنساء في المجلس التشريعي.

بالإمعان بالنتائج المرصودة نجد أن نتائج عام 2003 تقدمت وتطورت للأمام على صعيد عضوية النساء للمجلس التشريعي والفائدة من إشراك النساء والاستعداد لانتخاب امرأة مؤهلة وفي مجال الدعم للكويتا، وهذا يعود بشكل رئيسي إلى وجود خمسة نساء في المجلس التشريعي إذا ما سلطنا الضوء على تجاربهم لوجدنا أنها تجارب ايجابية على صعيد الدور والكفاءة والتماسك السياسي بشكل عام ولم ترتبط أسماءهن بما علق بغيرهن من أعضاء المجلس التشريعي بقضايا الفساد أو مآخذ سياسية، مما رفع على سبيل المثال استعداد المستطلعة آراءهم من 67% - 71.1% لانتخاب امرأة مؤهلة لعضوية المجلس التشريعي ورفع نسبة التأييد لتخصيص مقاعد مضمونة للنساء (الكويتا) من 60.1% عام 1996 إلى 65% في عام 2003.

الوضع يختلف بالنسبة لمشاركة النساء في المجالس البلدية والقروية، إذ يلاحظ تراجع مستوى التأييد في عام (2003) عنه في عام (1996)، فقد انخفضت نسبة من يقولون بأنه قد آن الأوان لتمثيل النساء في المجالس المحلية من (72%) في عام (1996) إلى (70.4) في عام (2003)، وفي حين كان هناك (78%) من المستطلعة آراؤهم لديهم

الاستعداد لانتخاب امرأة في المجالس المحلية عام 1996 ، تراجع هذا التأييد إلى (69.2%) في عام (2003)، ويعزى السبب بتقديري لتراجع التأييد والحماس لوجود النساء في المجالس المحلية إلى تجربة النساء اللواتي تم تعيينهن في المجالس البلدية والقروية بموجب تعميم وزير الحكم المحلي في عام (1998) والقاضي بتعيين على الأقل امرأة في جميع المجالس المحلية، وعليه فقد تم تعيين (68) سيدة استقالت منهن (7) سيدات بسبب طريقة التعامل من قبل الرجال معهن في المجالس المحلية، أما السبب الرئيسي الآخر فكون النساء جئن عن طريق التعيين ولم يأخذن الشرعية عن طريق الصناديق ( رغم أن هذا أيضاً ينطبق على الرجال) يقف جزئياً خلف الموقف وخلف الهروب السريع للعضوات المستقيلات من المجالس ، لأن الوصول عن طريق الانتخاب يعمل على تشريع العضوية وتقوية المرأة وتمكينها من الصمود والثبات كونها منتخبة ولن يجرؤ أحد على تغييب دورها أو تحجيمه ، كما أن عدم استكمال التوجه من قبل وزارة الحكم المحلي ساهم في بتر التجربة التي لو استوفت لكنا أمام ما لا يقل عن (300) عضوة في الهيئات المحلية ، مما يساهم في تعويد المجتمع على رؤية المرأة في مراكز المسؤولية، فهذه الهيئات يبلغ عددها (503) هيئة منها (121) بلدية كبيرة وصغيرة، و (252) مجلساً قروياً و (130) مشروعا، إلا أن عدم متابعة القرار من قبل الوزارة من جانب وعدم إلزاميته كونه جاء بصيغة تعميم ترك تنفيذه للهيئات نفسها التي تجاهلت التعميم واعتبرته لا يلزمها رغم أن جميع المجالس البلدية والقروية معينة بقرارات مماثلة . ترك المواطن أمام تجربة باتسة أثرت سلباً في التقييم العام ، رغم أهمية الدور الذي تلعبه هيئات الحكم المحلي كركيزة من ركائز المجتمع المدني المعنية بتقديم الخدمات والنهوض بوضع المجتمع، ولو تابعت وزارة الحكم قرارها الخاص بعضوية النساء وحمائته من تسلط الذكور لكان المواطن أمام تجارب ايجابية للنساء اللواتي يعرفن التحدي الذي يواجهنه ومعنيات بإبراز تجارب مضيئة تفتح الباب أمام كسر الصورة النمطية للنساء باعتبارهن غير مؤهلات وغير كفؤات كما حدث في تجربة النساء في المجلس التشريعي اللواتي ساهمن بتصحيح الصورة رغم التعقيدات والتحديات التي يواجهنها أيضاً في ميدان العمل التشريعي والقانوني والسياسي.

## قانون الانتخابات السابق والمنشود :

قانون الانتخاب رقم 13 لعام 1996 الذي جرت على أساسه الانتخابات لم يميز بين الرجل والمرأة في أي من نصوصه، حيث عرف الناخب والمرشح بأنه (كل فلسطيني أو فلسطينية ... الخ) لقد تبنى النظام الانتخابي بحسب القانون نظام الدوائر المتعددة الذي يركز على الأغلبية البسيطة ضمن الدائرة الواحدة، وقسم المناطق الانتخابية إلى ستة عشرة دائرة انتخابية غير متناسبة مع عدد السكان، فكن أمام ثلاثة دوائر حصلت على مقعد واحد لكل منها، مما صعد حدة التنافس والصراع، وفي هكذا أجواء لا تجرؤ النساء على التقدم كما أن القوى والأحزاب تتردد في ترشيح نساء حيث يكون عامل النجاح هو العامل الحاسم المأخوذ بالاعتبار، إضافة إلى ذلك هناك مثالب عديدة تؤخذ على نظام الدوائر المتعددة، فهذا القانون يهدر الأصوات، وعمليا فقد نجح أعضاء المجلس التشريعي الثمانية والثمانون ب 40% من الأصوات المشاركة في الاقتراع، وحاز المرشحون من غير الفائزين على 60% من الأصوات التي هدرت ولم تتحول إلى مقاعد انتخابية، ويحرم قانون الدوائر (الأقلية والأكثرية) قوى موجودة في المجتمع من الوصول إلى السلطة التشريعية، لأنه يقلل فرص الأحزاب الصغيرة ويحجم المشاركة والتنمية السياسية، كما أنه يغذي النزاعات العشائرية والجهوية والعائلية بديلا للانتماء الطوعي والمدني، ويجعل علاقة المواطن بالناخب علاقة مباشرة منصبية على المصالح الفردية، مما يعيق عملية الارتقاء بوعي المجتمع على أساس الاختيار البرنامجي. لذلك فإن القانون المنشود هو الذي يعالج المشكلات الناجمة عن اعتماد نظام الدوائر المتعددة أو نظام الأقلية والأغلبية، وهو النظام الذي يعتمد على قانون التمثيل النسبي أو الدائرة الواحدة، هذا النظام إذا ما اعتمد فإنه يرتقى بالعلاقة بين المواطنين والمرشحين بجعلها تقوم على أساس التدقيق بالبرامج الانتخابية. كما أنه يعمل على تحويل الغالبية العظمى من الأصوات إلى مقاعد برلمانية دون هدر، عوضاً عن أنه يعطي الفرصة للأحزاب الصغيرة بحجمها أن تصل إلى المجلس التشريعي وهو ما يعني تعزيز قاعدة المشاركة بالقرار والتنمية السياسية. كما إن النظام النسبي يقلل من النزاعات العشائرية والجهوية والعائلية على اعتبار انه سيكون أمام مرشحين من كل المدن والقرى والمخيمات على الصعيد الوطني (كتل انتخابية)، إضافة إلى ما سبق فالقانون المقترح سيعطي فرصاً للنساء أوسع لكي تكون ضمن القوائم العامة للأحزاب وبأولويات منصفة للوصول إلى المجلس التشريعي إذا لم تعتمد ( الكوتا ) كإجراء لحماية تمثيلهن.

على أي حال ومن منطلق واقعي يتناسب ودرجة تطور المجتمع الفلسطيني وجاهزية صاحب القرار للاستجابة للمطالب المطروحة فقد رفعت مذكرة من منظمات المجتمع المدني في 2002/10/17 طالبت فيها باعتماد النظام المختلط الذي يجمع بين نظام القائمة النسبية ونظام الدوائر المتعددة وعلى أساس المناصفة مع رفع أعضاء المجلس التشريعي إلى (120) مقعداً ، ستون منهم يجري انتخابهم على أساس الدوائر ، وستون على أساس التمثيل النسبي ، كإجراء أمامه فرصة أوسع للإقرار كمرحلة انتقالية ما بين النظامين.

### تخصيص مقاعد للمرأة ( الكوتا )

أوصت مؤسسات المجتمع المدني أيضاً في مذكرتها آفة الذكر باعتماد تخصيص مقاعد مضمونة للنساء كتدبير مؤقت تعتمده الدولة يعطي المرأة نوعاً من المساعدة المؤسسية للتعويض عن التمييز الفعلي الذي تعاني منه، وقد حظي موضوع (الكوتا) بنقاش واسع في المجتمع الفلسطيني ما بين مؤيد ومعارض له، المؤيدين ينطلقوا من أنه حتى لو تحققت المساواة التامة بقانون الانتخابات فهذا لا يعني بأن الواقع الاجتماعي الذي يميز بين المرأة والرجل قد تغير ، وإن المواطن سيختار ممثليه دون تمييز بين المرشحين والمرشحات، لذلك كانت القناعة قوية لدى المؤيدين من قوى حزبية ومجتمعية ونسوية بأن الأجندة يجب أن تركز على التمييز الإيجابي بشكل مؤقت للمساهمة بجسر الهوة بين الرجل والمرأة على صعيد المشاركة السياسية وصنع القرار.

أما المعارضون فكانوا من فئتين: الأولى ليست ضد وصول المرأة ومشاركتها السياسية من حيث المبدأ لكنها ترفض كل أشكال التمييز والتحيز على اعتبار أن المرأة تشكل نصف المجتمع ويجب وصولها دون منة أو تدابير خاصة، أما الفئة الثانية من المعارضين للكوتا من حيث المبدأ فهم يضعون اللوم على المرأة ويطلقون العبارات التي تقول بأن المرأة عدو المرأة، وأن المرأة لا تنتخب المرأة، وأن المرأة مقصرة بحق نفسها، وأن القانون ضمن المساواة فلماذا الضجيج .. وإن الكوتا مخالفة للنظام الأساسي لأنها تميز وإنها تخل بمبدأ المساواة، ويتشعب النقاش إلى أن العمل السياسي وأخذ القرار يتعارض وتركيبية المرأة فهي عاطفية وانفعالية، وكل هذه المواقف حقيقة تعبر عن تهرب أصحابها من الاستحقاق والمسؤولية الملقاة على عاتق المجتمع وأفراده في السعي لإدراك متطلبات المجتمع وتميئته سياسياً التي لا تتحقق بدون مشاركة المرأة والرجل على حد سواء في قيادة المجتمع، ولقد أخذت كثير من الدول بنظام الكوتا من الدول الغربية المتقدمة صناعياً ومن دول آسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية

وكذلك دول عربية مثل تونس والمغرب والأردن، وأعطت نتائج ايجابية على صعيد تسليط أضواء على تجارب ايجابية للمرأة في مراكز صنع القرار مما فتح الباب أمام مشاركة أوسع للنساء وفي إحداث التغيير الاجتماعي ونبذ للعادات والتقاليد وأنماط السلوك البالية المقيدة للمرأة باتجاه إدماجها في مختلف المحاور الحيوية الأخرى الاقتصادية والثقافية، وإلا بقي التمثيل والمشاركة يراوحان في إطار الفردية والرموز، وهذا لا يشكل قوة ذاتية تنقل واقع مشاركة المرأة من النوع إلى الكم، فكثيراً ما تصبح الرمزية ديكورا وزخرفة تبرران الغياب الحقيقي المرتكز للجماعية، كما أن عكس المعادلة يعتبر صحيحاً تماماً إذ أن جماعية وتوسيع المشاركة بدعم الفردية والرمزية يخرجها من التحول إلى ديكور.

## استنتاجات

في الحقيقة فإن الطريق غير ممهدة أمام المطالبات بتخصيص مقاعد مضمونة للمرأة في القانون القادم، رغم وقوف قوى وازنة معها، حيث تقف قوى مجتمعية تقليدية محافظة أمامها، واضعة بوجه تمريرها العقوبات ذات الأصول الذكورية المعروفة أو بسبب تضارب المصالح، فالعديد من القوى القائمة والمسيطرة سواء كانت في الحكم أو في المجتمع لا ترغب في رؤية قوى جديدة تأخذ مكانا لها في الحياة العامة لذلك ستقاوم كل ما من شأنه أن يؤدي إلى التغيير، لذلك كان من الأهمية بمكان البدء بالتعبئة بشكل مبكر، والاهتمام بوضع الخطط التي تعالج على المدى المباشر قضية إيصال أوسع عدد من النساء لمراكز صنع القرار عن طريق الانتخاب وكتوجهات عامة أرى أن هناك ضرورة لأخذ القضايا التالية بعين الاعتبار من قبل الحركة النسائية ومجموع قوى ومؤسسات المجتمع المدني السائدة لتعزيز مشاركة المرأة وهي:

## أولاً : التكامل بديل للتنافس

\* توحيد الجهود النسائية واستبدال العلاقات التنافسية غير الصحية السائدة بين المؤسسات النسوية بالعلاقات التكاملية، التي تفسح المجال أمام الجميع للعمل والجهد لتغليب مصالح قطاع المرأة ووجودها وتقديمها على المصالح التنافسية الصغيرة التي تحجم المرأة وتعيدها للوراء، وفي هذا المجال أرى إذا ما تم اعتماد نظام الكوتا الانتخابية أن يفسح المجال أمام جميع من تطمح أو ترى في نفسها القدرة والأهلية والكفاءة للترشيح، أما إذا لم تعتمد الكوتا فمن الممكن أن يتم البحث عن توافق على مرشحات محددات يتم اختيارهن من المنظمات والشخصيات النسوية الفاعلة، ممن يمتلكن المقدرة والكفاءة والمهنية والرصيد الكفاحي والحقوقى، ولمن يمتلكن فرص



تنافسية أوسع من غيرهن، دون أن يشكل هذا التوافق أمام من تشاء للتقدم والترشيح، هذا التوجه سيجنب المرأة تشتيت الأصوات وبعثرتها وهو أمر ليس لأحد مصلحة فيه، وبهذا الصدد حسناً فعلت المنظمات النسوية بتشكيل لجان تنسيق على مستوى المحافظات لتطوير مشاركة المرأة في الانتخابات. ولا يزال الوقت يسمح لأن تحنو باقي المحافظات حذوها وتشكيل لجان شبيهة، فالعمل المبكر يعطي ثماراً ونتائج أفضل. وهنا لا بد أن تعمل هذه اللجان على أن تتوجه إلى المجتمع ككل، وعلى أن لا تحصر نفسها بالعمل في أوساط النساء على ضرورته وأهميته، بل إن الانفتاح على المجتمع ككل هو الأساس في توفير المناخ والجو المناسب لحملة الناجحة انطلاقاً من مفهوم المواطنة دون الوقوع في فخ تمثيل القطاع النسوي والقضايا النسائية، بل لتمثيل الشعب وقضاياها كلها، وهنا يجب على الراغبات بالترشيح للهيئة التشريعية على وجه الخصوص أن يولين الاهتمام الكافي للقضايا الوطنية والسياسية وبلورة مواقف اتجاه القضايا المختلفة، إضافة إلى الإلمام بالقانون والتشريع.

### ثانياً: دور إعلامي واضح ومحدد

بات الإعلام يلعب دوراً رئيسياً ومفصلياً في عملية الترويج السياسي وفي تشكيل الرأي العام، لذلك من البداية أن يبذل الجهد الكافي باتجاه الإعلام وضمن خطة واضحة للعمل على تعديل الصورة الإعلامية للمرأة التي تبدو نمطية. ولتجسير الفجوة القائمة الهائضة لحق المرأة في الظهور في المنابر المختلفة كمتحدثة في قضايا الساعة السياسية وفي القضايا القانونية والاقتصادية، ومواجهة كل المحاولات والتوجهات التي تتم بقصد أو بدون قصد لحصرها بقضيتها وبأدوارها المعتادة المستمدة من تقسيم الأدوار باعتبارها ضلعاً قصيراً.

### ثالثاً: توطيد العلاقة مع القوى السياسية والنقابات المهنية والعمالية

من الواضح إن مشاركة النساء في الحياة السياسية والعامية متدنية، وهذا في جزء منه له علاقة بعزوفها عن العمل الحزبي والسياسي والعام منذ وقت من الزمن، وفي جزئه الآخر ناجم عن سياسات تمييزية تجاه المرأة من قبل المؤسسات والنقابات المهنية والعمالية، وهو ما يعني إن عليها بذل جهود مضاعفة مع الأحزاب والنقابات من أجل التعاون فيما بينهم للضغط باتجاه القانون المنشود كشركاء تجمعهم رؤيا واحدة في هذا المضمار وإن تفاوضهم كحركة اجتماعية موحدة ذات نفوذ جماهيري. ومطالبتهم بتخصيص مقاعد للنساء في الانتخابات الداخلية للتنظيمات السياسية وإعطاء مقاعد ذات أولوية في الانتخابات العامة، وعلى ذات القاعدة في العلاقة مع النقابات

المهنية والعمالية يجب العمل والنقد بمبادرات منتظمة لضمان انتخاب النساء في المستويات القيادية في المدى المباشر .

وأخيرا في الطرف الفلسطيني الراهن، وبعد أكثر من 42 شهرا على الانتفاضة وفي المساحة المخصصة للقضايا الاجتماعية نحن بحاجة دائما لخطط وبرامج تحقق الأهداف المباشرة، لكنها لن تكون كافية إذا ما أردنا تحقيق التغيير الاجتماعي وإرساء الديمقراطية، فإلى جانب العمل على الأهداف الموضوعية على المدى المباشر، نحن بحاجة إلى عمل متراكم وخطط استراتيجية وبرامج تصنع التغيير الاجتماعي وتؤثر في الرأي العام، وكسر الصورة النمطية للمرأة بعيدا عن المكاسب السريعة المعرضة للتبديد، وبعيدا عن الهبات والمواسم على أبواب الانتخابات والمناسبات والأحداث، خطط وبرامج تهز جذور التمييز وعدم المساواة، خطط تفتح على نقاش المناهج المدرسية وأثرها على تأسيس أجيال تؤمن بالديمقراطية والمواطنة وتخلق القناعة بينهم بان لا مكان لتقافة التمييز في المجتمع الفلسطيني، خطط وبرامج تتصدى للمفاهيم البالية التي تغذي واقع التمييز والتهميش الذي تعاني منه المرأة على طريق نبذها واستبدالها بقيم المساواة والعدالة.

#### المصادر والمراجع

- 1- سريدة عبد حسين - تقرير وضعية المرأة الفلسطينية بالاستناد لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة - مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي - القدس 2001.
- 2- نادي الأسير الفلسطيني - تقارير دورية على الصفحة الالكترونية.
- 3- زياد عثمان - قراءة نقدية في مشاركة المرأة الفلسطينية - مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان. فلسطين 2003.
- 4- تقرير عن نتائج استطلاع يوم الانتخابات 20 كانون الثاني 1996 ، مجلة السياسة الفلسطينية العدد العاشر - 1996 الصادرة عن مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.
- 5- الديمقراطية في فلسطين ، لجنة الانتخابات الفلسطينية ، فلسطين 1996.
- 6- تعميم وزير الحكم المحلي عام 1998 بخصوص تعيين نساء في مجالس الحكم المحلي .
- 7- الصفحة الالكترونية للهيئة العامة للاستعلامات [www.sis.gov.com](http://www.sis.gov.com)
- 8- الصفحة الالكترونية لوزارة الصحة
- 9- الصفحة الالكترونية للمكتب المركزي للإحصاء.
- 10- وضعية المرأة الفلسطينية - دراسات وتقارير - منشورات مفتاح 2003.

## حاجات وأولويات المرأة الفلسطينية

سمر هوش

يكثر الحديث عن أهمية الحاجات والأولويات في عملية التخطيط، وبطبيعة الحال فإن الخبرة العملية الحياتية للنساء هي مصدر إلهام وقوة، من الممكن، إذا تم الاستناد إليها، أن تتحول إلى أداة تغيير للواقع بدلا من أن تقتصر على كونها تعكس فقط الظلم الذي تعيشه النساء. من هنا تكمن أهمية إشراك المرأة الفلسطينية، صاحبة الشأن، وبكافة قطاعاتها، في طرح مشكلاتها القانونية والاجتماعية والسياسية، وبالتالي إشراكها أيضاً في أفضل الحلول لهذه المشكلات على قاعدة الحوار والمشاركة، مقابل نظرية الإسقاط في الحاجات والأولويات كنظرية فشلت في التطبيق العملي، حيث إن مظاهرها السلبية تعاني منها المؤسسات النسوية، كما المؤسسات الفلسطينية عامة. إن طرح الحلول الواقعية من خلال إشراك النساء سيكون بمثابة محاولة جديّة للتغلب على ظاهرة العمل النخبوي، التي ميزت العديد من الفعاليات والأنشطة النسوية. وحتى لا نجلد أنفسنا كنساء، مفيد التنويه إن ظاهرة تغييب المواطن عن المشاركة في طرح همومه ومشكلاته، وبالتالي أولوياته واحتياجاته، هي ظاهرة عامة تعاني منها معظم المؤسسات الفلسطينية، سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي. وسأدخل في تحليل هذه الإشكالية من منظور نسوي بهدف تطوير الرؤى والتفاعل وتبادل الخبرات.

حين يأتي الحديث عن حاجات وأولويات المرأة الفلسطينية، يتبادر إلى الذهن العديد من الأسئلة التي نأمل من خلال الحوار والنقاش والمشاركة أن نجيب عليها أو، بالحد الأدنى، أن نحددها ونغنيها إذا لم نستطع الإجابة عليها بسبب صعوبة وتعقيد الأوضاع الفلسطينية ومن هذه الأسئلة:

### أولويات

ما هي حاجات وأولويات النساء الفلسطينيات؟؟ وهل هناك أفضلية في الأولويات لصالح العامل الوطني على حساب العامل الاجتماعي؟؟ أم إن كليهما متلازمان؟ وهل تتأثر هذه الاحتياجات تبعاً للتغير في الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟؟؟ وهل تقوم الحركة النسوية برصد خططها وبرامجها واستراتيجياتها استناداً إلى حاجات وأولويات النساء؟؟ أم إنها تسقط هذه الحاجات والأولويات تبعاً لاهدافها ورويتها هي؟؟؟؟

وهل حاجات النساء وأولوياتها مقتصرة فقط على الحركة النسوية؟؟ أم إن هناك دوراً للسلطة والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، على اعتبار إن قضية المرأة هي قضية مجتمعية قبل أن تكون قضية نسوية؟؟ وهل قضية المرأة وحاجاتها وأولوياتها مدرجة حقيقة على أجندة هذه الأطراف؟؟؟ أم إنها تستخدم كوسيلة للتنظير والجدب؟؟ وما مدى تأثير هذه الحاجات والأولويات بما يريده الممولون؟؟ خاصة وإن نسبة كبيرة من المؤسسات تعتمد على التمويل الخارجي، وهل بالإمكان فكفكة تأثير هذا التمويل الخارجي من خلال إيجاد بدائل محلية؟؟

هل هناك ما يكفي من الدراسات والأبحاث الخاصة بأولويات واحتياجات المرأة الفلسطينية؟؟ أم إن ما أنجز من دراسات لغاية الآن هو عبارة عن جهود مبعثرة بحاجة إلى عملية تجميع وتعميق؟؟

أسئلة عديدة تطرح، وحتى نقرب من الواقع، لا بد لنا من استعراض خلفية تاريخية أثرت في سياقها على رصد احتياجات وأولويات المرأة الفلسطينية نتيجة الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، الذي عاشه الشعب الفلسطيني ولا زال،

نتيجة لتعاقب الاحتلال واستلاب حقه في تقرير مصيره، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، هذا الواقع الذي عكس نفسه على كافة نواحي الحياة للمجتمع الفلسطيني، وانعكس بدوره وبشكل حاد على واقع النساء الفلسطينيات.

### النضال ضد الاحتلال

من المعروف إن الحركة النسوية الفلسطينية قد ارتبطت منذ بداية القرن العشرين ارتباطاً وثيقاً بنضال الشعب الفلسطيني، حيث كان للمرأة الفلسطينية دور هام في التصدي، وكجزء من أبناء شعبها، لكل المؤامرات التي تعاقبت، وهدفت إلى تصفية القضية الوطنية، فلقد ساهمت المرأة ولا زالت تساهم في مقاومة الاحتلال بأشكال عديدة، فهي جزء لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني الفلسطيني. ومن المعروف إن المرأة وضعت الهم الوطني على سلم أولوياتها مؤجلة بذلك مطالبها بأولوياتها النسوية الناتجة عن معاناتها كامرأة. ولم تتح لها الفرصة قبل دخول السلطة الوطنية، وبسبب بشاعة الاحتلال وتأثيره المباشر على حياة المواطنين، لبلورة أجندة اجتماعية نسوية تستهدف الارتقاء بواقعها الاجتماعي، حيث كانت بدايات تبلور هذه الأجندة تاريخياً أواخر الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي، عندما أدركت المرأة الفلسطينية إن النضال ضد الاحتلال وسياساته لا ينفصل بأي شكل من الأشكال عن النضال على صعيد القضايا المجتمعية. ولا يقل عنه أهمية، بسبب تلك العلاقة الوطيدة بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي، خاصة وإنه نجم عن هذا الواقع السياسي بنية قانونية معقدة ومتضاربة (حيث طبقت القوانين العثمانية، وأنظمة الطوارئ البريطانية، والقانون الأردني في الضفة الغربية، والقانون المصري في قطاع غزة، والقانون الإسرائيلي في القدس الشرقية، ناهيك عن الأوامر العسكرية التي فرضها الاحتلال قبل دخول السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد عجزت مختلف هذه الأنظمة عن توفير الحماية للمواطن الفلسطيني بشكل عام، وللمرأة الفلسطينية بشكل خاص، وأدى قصورها إلى عدم تلبية الاحتياجات والأولويات على أسس سليمة، هذا كله إلى جانب الواقع الاقتصادي الذي ظل ملحقاً بالاقتصاد الإسرائيلي، ومع دخول المرأة الفلسطينية إلى سوق العمل الإسرائيلي، أصبحت عرضة للقهر والإحاق ولا زالت نتاجه عاقلة بنا لغاية الآن.

### دور المنظمات الأهلية

وهنا لا بد أن نذكر إن المنظمات الأهلية لعبت دوراً كبيراً في ظل هذا الفراغ لسد حاجات المواطن الفلسطيني قبل دخول السلطة الوطنية الفلسطينية. ومع تسلم السلطة الفلسطينية لصلاحياتها بعد اتفاق أوسلو عام 1993، باشرت بتحمل مسؤولياتها وتنفيذ خططها وبرامجها بالاعتماد على الدعم المالي الخارجي، حيث، ولأول مرة، منحت السلطة الفلسطينية صلاحية التحكم بزمام الأمور – وإن بحدود – عبر منحها صلاحية رسم خططها الاستراتيجية وفق احتياجاتها واحتياجات مواطنيها. ولكي تكون موضوعين نرى إن السلطة أولت المرأة اهتماماً ولكن لم يكن كافياً، حيث لم تدرج قضيتها كقضية وأولوية رئيسية، وإنما تم التعامل مع هذه الأولوية كقضية ثانوية، رغم تشكيلها وحدات للمرأة في العديد من الوزارات والهيئات، إلا إن المرأة عانت، ولا زالت تعاني، من مختلف المظاهر التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، من حصر حرية التعبير وعدم الشفافية والفساد. وبطبيعة الحال تأثرت بشكل كبير بذلك حتى أصبح شعار الإصلاح من منظور نسوي حاجة وأولوية ملحة للمرأة الفلسطينية.

هذا الاستعراض الموجز يقودنا إلى استنتاج: إن المرأة تأثرت إلى حد كبير بالأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عصفت بنا، مما أضر سلباً على إمكانية رسم احتياجاتها وأولوياتها بشكل مستقر وثابت وتراكمي. ففي فترة الاحتلال، أي قبل دخول السلطة، تركزت أولويات المرأة على مقاومة الاحتلال، أما بعد دخول السلطة فقد حاولت أن تجمع وتوازن في حاجاتها وأولوياتها ما بين العامل الوطني والعامل الاجتماعي، وهنا ظهرت عدة اتجاهات نسوية كجزء من الاتجاهات

العامّة نحو منهجيات مختلفة ومتنوعة بنفس الوقت، فهناك اتجاه نسوي ركز بشكل رئيسي على البعد المهني والاجتماعي. وهذا يتمثل في بعض المراكز المتخصصة، واتجاه نسوي آخر ركز على البعد الوطني ووضعه على سلم الأولويات، خاصة الأطر ذات الامتداد السياسي، واتجاه ثالث حاول الموازنة بين الوطني والاجتماعي من جهة والمأسسة والحفاظ على البعد الجماهيري من جهة أخرى، وهي بمجملها المؤسسات التي اتبنت عن أحزاب سياسية وتحولت إلى مؤسسات غير حكومية مستقلة.

#### المشترك

وبغض النظر عن هذه الاتجاهات فإن المشترك بينها جميعاً، والظاهر للعيان بشكل عام، هو غياب، أو ضعف علاقة هذه المؤسسات مع القاعدة النسوية، مع الأخذ بعين الاعتبار الاستثناءات في هذا المجال، وهي إحدى الإشكاليات الرئيسية التي تعاني منها الحركة النسوية، وهذا الضعف في التواصل مع القاعدة النسوية أدى إلى الاستنتاج إن معظم الخطط الإستراتيجية لهذه المؤسسات غير مبنية بالأساس على احتياجات وأولويات الجمهور. وهنا نطلق دعوة حقيقية لتكون النساء سباقات ومبادرات في أخذ حاجات الجمهور النسوي بعين الاعتبار من خلال العودة للتواصل مع القاعدة النسوية، وعدم الانجرار وراء إسقاط، أو إملاء الأهداف والأولويات حسب ما تراه المؤسسة النسوية، وليس حسب حاجة النساء. وهذا لا يعنى صانعي القرار والسلطة الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني من المسؤولية اتجاه اعتماد قضايا النساء على أجندتها وأولوياتها، على اعتبار إن قضية المرأة هي قضية مجتمعية وليست نسوية فقط. والنهوض بقضايا المرأة يؤدي بالضرورة إلى النهوض بالواقع التنموي، خاصة وإننا في مرحلة نضال وبناء تتطلب كافة الطاقات البشرية الفلسطينية. فالمرأة ناضلت وكافحت وأن الأوان أن تندرج في سلم أولويات الحركات السياسية والاجتماعية، بحيث لا تقتصر النظرة إلى قضية النساء بالبعد التنظيري لهذه الأحزاب والحركات للظهور بالمظهر الحضاري، وهنا أيضاً نطلق دعوة لهذه الأحزاب، والحركات الاجتماعية، والسلطة الفلسطينية، لمراجعة أجندتها خاصة المتعلقة بقضايا المرأة من جملة قضايا هامة، وعلى رأسها آليات التواصل مع الجمهور الفلسطيني بشكل عام، والأخذ بعين الاعتبار احتياجاته وأولوياته.

#### التمويل المشروط

أما حول تأثير الحاجات والأولويات بالمولين، وهي قضية إشكالية تعاني منها الحركة النسوية كجزء من المؤسسات الفلسطينية الرسمية والشعبية، فهي أيضاً بحاجة إلى إعادة نظر، من خلال دعوة كافة الهيئات لرصد استراتيجياتها، بناء على أولويات واحتياجات فئاتها المستهدفة. وتعتبر سياسية زيادة الاعتماد على الذات في التمويل إحدى الروافع والآليات، للتخفيف من حدة التأثير بأهداف الممولين بشكل عام، خاصة المشروطة منها بالبعد السياسي، وهذا يتطلب تفعيل آليات وتحديد خطوط حمراء لرفض أية مساعدات مشروطة تأتي بنتائج سياسية تتعارض بالأصل، مع احتياجات وأولويات الجمهور الفلسطيني عامة والنسوي خاصة. وبطبيعة الحال نأخذ بعين الاعتبار الجهود التي تقوم بها بعض المؤسسات من خلال شبكة المنظمات الأهلية بهدف رفع الوعي باتجاه خطورة التأثير بشروط الممولين والارتقاء بمواقف واضحة تجاه ذلك.

لقد قامت العديد من المؤسسات والهيئات، وعلى فترات متلاحقة، بمبادرات رصد احتياجات وأولويات المرأة الفلسطينية للدفع باتجاه الاستفادة من هذه الدراسات في التخطيط الاستراتيجي لهذه المؤسسات. إلا إن هذه المبادرات بقيت محدودة وضمن فترات زمنية معينة، ولا تعالج منهجية الاحتياجات والأولويات بشكل شمولي، خاصة خلال السنوات الثلاث التي

مضت من عمر الانتفاضة، والتي أثرت بشكل واضح وجلي على أولويات واحتياجات الجمهور الفلسطيني، حيث أصبحت القاعدة العامة للمواطنين تتجه نحو تحقيق الحاجات الأولية الأساسية، من مأكّل ومشرب ومسكن وحرية حركة والشعور بالأمان، وما إلى ذلك من حاجات بسبب الإجراءات الاحتلالية القمعية، بحيث أصبحت قضايا تحقيق الذات والمكانة الاجتماعية والمندرجة على قمة هرم سلم الحاجات الإنسانية، من الصعوبة بمكان لدى العديد من قطاعات شعبنا عامة والنساء الفلسطينيات خاصة، غير غافلين عن قدرة شعبنا ونسائنا على التكيف مع الظروف الصعبة، والتأقلم معها كمرحلة مؤقتة مرهونة بالوضع السياسي غير المستقر.

#### احتياجات النساء الفلسطينيات

وفيما يلي استعراض سريع للدراسات التي أنجزت حول أولويات واحتياجات النساء الفلسطينيات: -

- ي تقرير "تقّاش مجموعات يورية مركزة" مع مقدمي الخدمات الصحية ومقدمي الخدمات الاجتماعية عام 2003 قام بها مركز الإرشاد القانوني.
- ي مسودة دراسة عن الاحتياجات الصحية للنساء، قام بها أيضا مركز الإرشاد القانوني والاجتماعي عام 2003-2004
- ي مجموعة تقارير أعدها طاقم شؤون المرأة بين عامي 2002 - 2003 كانت بمثابة نتائج لأبحاث سريعة بالمشاركة لتقدير احتياجات النساء.
- ي تقرير الأمم المتحدة حول وضع المرأة الفلسطينية عام 2002 .
- ي تقرير وضعية المرأة الفلسطينية بالاستناد إلى اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة - مركز الإرشاد القانوني والاجتماعي عام 2001.
- ي تقرير المرأة الفلسطينية وتنمية الدولة د . فارس اغاييكان 1999 .
- ي دراسة حول انتهاكات حقوق المرأة الصحية - من وجهة نظر النساء والعاملين في القطاع الصحي أيضاً - مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي عام 2000.
- ي تقرير خطة عمل نشاطات ما بعد مؤتمر بكين على المستوى الحكومي حتى عام 2000.
- ي وثيقة الاستراتيجية الوطنية للمرأة الفلسطينية المقررة عام 1997.
- ي تقرير وضع النساء والاطفال الفلسطينيين في الضفة والقطاع.
- ي وأخيرا دراسة أجريت مؤخراً من قبل برنامج دراسات التنمية حول تحديد احتياجات وأولويات النساء الفلسطينيات في المجالين الإنساني والاجتماعي كانون أول 2004.

\*\* أما الاستنتاجات العامة المستخلصة من نتائج الدراسات والأبحاث آنفة الذكر فقد تلخصت في ثمان أولويات على

النحو التالي: -

- 1 التعليم .
- 2 الصحة .
- 3 العنف .
- 4 القانون، التشريعات وحقوق النساء .
- 5 الحقوق الاقتصادية للمرأة .
- 6 المشاركة السياسية وصنع القرار .

7 حقوق المرأة من حقوق الإنسان.

8 تطبيق الاتفاقيات الدولية الخاصة بالنساء (سيداو مثلاً).

كما ذكرنا سابقاً، ربما تم إجراء عدة أبحاث ودراسات لرصد احتياجات وأولويات المرأة الفلسطينية، إلا أننا بحاجة إلى دراسة شمولية أكثر تحليلاً وعمقاً، هذا من جهة، ومن جهة أخرى بحاجة إلى التواصل مع القاعدة لتصبح الحكم في مدى موضوعية ومصداقية هذه الدراسات.

#### معيقات رسم الخطط

1. العوائق التي تقف أمام رسم الخطط على أساس الحاجات والأولويات للنساء متداخلة مع التوصيات لإزالة هذه العوائق: - الاحتلال الإسرائيلي، وهو سبب رئيس في التخبط في منهجية التخطيط القائم على رسم الاحتياجات والأولويات، خاصة بوجود الحواجز والإغلاق وما خلفته من صعوبات في التواصل، سواء مع القاعدة النسوية في القرى أو حتى في المدينة بسبب الاجتياحات والإجراءات القمعية، وهذا يتطلب تكثيف الجهود من أجل التخلص من الاحتلال.
2. اعتمادية التمويل لمعظم المؤسسات على التمويل الخارجي مما يجعلها عرضة للخضوع لشروط الممول، وهنا نحن بحاجة إلى اعتماد خطط قائمة على أساس تحقيق الدخل الذاتي مما يساهم في تخفيف الاعتماد على الممول الخارجي، كما إن هذه المؤسسات مدعوة لتقوية بنيتها والتسلح بمفاهيم ثقافية ترفض الخضوع لشروط الممول حتى لو كان الثمن إيقاف التمويل.
3. ضعف تواصل الحركة النسوية بشكل خاص، والفلسطينية بشكل عام، مع القاعدة الجماهيرية مما أضعف إمكانية عكس احتياجات وأولويات المواطنين على أجندة هذه الهيئات. وهنا نرى ضرورة مراجعة الحركة النسوية والوطنية لأجندتها وبرامجها وخططها بحيث تصبح قائمة على أساس تفعيل المشاركة الشعبية والتفاعل مع قضايا المواطنين.
4. عدم تضمين أولويات واحتياجات النساء على أجندة صانعي القرار سواء السلطة أو المجلس التشريعي أو الأحزاب السياسية، وهذا يتطلب مراجعة الإستراتيجيات لهذه الهيئات نحو سياسات تنمية قائمة على أساس النوع الاجتماعي.
5. الثقافة السائدة تجاه فلسفة الحاجات والأولويات هي فلسفة ثقافة دونية بحاجة أيضاً إلى مراجعة للانتقال من ثقافة دونية إلى ثقافة إبداعية ديمقراطية خاصة فيما يتعلق بالأدوار المتوقعة من النساء، وكذلك فيما يتعلق بالاحتياجات الإستراتيجية للنساء على المدى البعيد، وليس فقط الحاجات العملية لهن.
6. عدم وجود دراسات وأبحاث شمولية ترصد احتياجات النساء وأولوياتها بشكل شمولي (وهنا لا نغفل ما أنجز من دراسات لغاية الآن وما تم ذكره آنفاً) وربما نحن بحاجة أيضاً إلى تفعيل آليات لإيصال مضمون هذه الدراسات للقاعدة النسوية كقاعدة معلوماتية هامة.

#### الخاتمة

بشكل عام، هناك حاجة كبيرة لاعتماد الخطط والاستراتيجيات على أساس الاحتياجات والأولويات، وهذا يقودنا إلى ضرورة عدم الرضوخ للمنظور التقليدي بأن هناك قضايا أساسية وجوهرية كالقضية الوطنية مثلاً، تأخذ أولوياتها على

حساب قضايا ثانوية وفرعية كالقضية النسوية، تحت شعار بأن هناك تحديات ملحة وغير قابلة للتأجيل، بينما هناك قضايا وتحديات قابلة للتأجيل، فهذه التجزئة كانت دائماً تستخدم لتحديد قضايانا كنساء وتأجيلها وتهميشها، وكأن المبادئ والحقوق قابلة للتجزئة والتأخير، فالنضال ضد الظلم والتمييز وحجب حق تقرير المصير هي عملية متكاملة تتجسد في مختلف مناحي الحياة وتستمد قوتها وشرعيتها من شمولية تطبيقها. فكلنا شهد كم من قضية، وكم من قانون تم تمريره في ظل الثلاث سنوات السابقة مستغلين عن قصد أو غير قصد انشغال الناس والجمهور بهمومهم اليومية.

المراجع

\*مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي

\*تقرير حول وضعية المرأة الفلسطينية بالاستناد الى اتفاقية القضاء

على كافة اشكال التمييز ضد المرأة — القدس ، 2001

\*جامعة بيرزيت / برنامج دراسات التنمية/احتياجات النساء الفلسطينيات في المجالين الانساني والاجتماعي  
فلسطين



## ملاحظات نقدية حول قوانين ومشاريع قوانين السلطة الوطنية الفلسطينية

لينا عبد الهادي

تأتي هذه الدراسة وجدل واسع يدور حول التشريعات الفلسطينية التي أقرت من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى. هذا الجدل يعكس خليطاً من وجهات النظر، والتي يرى بعضها إن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية غير مواتية لتشريع قوانين جديدة. ووجهة نظر أخرى تطالب بإعطاء الأولوية للتشريعات وصياغتها وبلورتها ضمن مشاركة كافة المؤسسات المعنية أو المؤسسات المختصة بذات القانون، وإبداء ملاحظاتها، وذلك ضمن الوقت الكافي والمتسع لسماع كافة القراءات ومناقشتها، وتلبية تطور المجتمع باعتبار إن التشريع هو أداة تنظيم مجتمعية بالمعنى الجامع الواسع للكلمة، وهو الأداة التي يعبر من خلالها المجتمع عن تنوقه للرفي والتطور، وهذا يتطلب منهجية صحيحة تشارك بها مختلف المؤسسات ذات الصلة، بغض النظر عن الوصول إلى الاستقلال وإعلان الدولة. ورأي ثالث يرى إن الظروف السياسية، والتي أدت إلى تشكيل المجلس التشريعي الفلسطيني بتركيبته الحالية، وظروف انتخابه وإمكانياته السياسية والقانونية، وظروف النضال الفلسطيني، لا تهيؤ الظروف مطلقاً لسن أية تشريعات، وحتى يتم الاستقلال الكامل خوفاً من سن تشريعات فلسطينية جديدة تبقى لسنوات طويلة قادمة تتضمن تشريعات غير متطورة، ولا تقى باحتياجات وتطور المجتمع الفلسطيني المتنامي، وتعكس مصالح طبقية وسياسية واقتصادية لمرحلة سياسية محددة، لها آفاقها وانعكاساتها للمرحلة القادمة.

إن مضمون القانون هو الشق الأساسي المكون لسيادة القانون بما يضمنه من حقوق وحرية أساسية، وبما ينعكس فيه من قيم إنسانية أو ديمقراطية. وتشريع القانون هو جزء من العملية الديمقراطية، وهو جزء من بناء الدولة واستقرارها، وهو يتطور ويتغير بتغير القيم الاجتماعية وتبدلها وتطورها، ومع السير قدماً نحو إعلان الدولة الفلسطينية كنتاج للنضال الفلسطيني فإن من الأهمية أن يتم هذا التأسيس، على قاعدة تشريعية وقانونية تضمن تحقيق الطموح الفلسطيني لمجتمع ديمقراطي يحترم الحقوق المدنية والسياسية، ولدولة يسود فيها القانون.

نضيف إلى ذلك إن هناك مقاييس يجب التركيز عليها عند وضع القانون، وهي الحاجة الوطنية والاجتماعية للشعب الفلسطيني، وهي يجب أن تشكل قاعدة إضافية لتحديد إلحاحية نشوء تشريعات جديدة أو عدمها، وذلك يعتمد أيضاً على ضرورة تعديل تركيبة هيكل الأنظمة المختلفة، والتي تبلورت في وضع سياسي محدد، قد يتغير بنشوء الدولة، وهذا يشمل بالتأكيد التشريعات التي تعنى بتنظيم المحاكم، وشؤون الحكم المحلي، وقانون الانتخابات وقانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية، وأصول المحاكمات الجزائية.

### ملاحظات نقدية حول القوانين الفلسطينية

قانون العمل رقم 7 لسنة 2000:

لقد توسع قانون العمل الفلسطيني في سبل الحماية ليشمل عدداً كبيراً من العمال، بغض النظر عن أن يكون عددهم خمسة، ورفع سقف التعويضات المالية التي يستحقها العامل عند نهاية الخدمة أو الفصل التعسفي. ولكن هذا القانون يتطلب

إصدار لوائح تنفيذية مهمة، وأنظمة خاصة وواضحة تنطبق إلى خدم المنازل، والتدريب المهني، والحد الأدنى للأجور، والصحة، والسلامة المهنية، وتشكيل لجنة الأمور والصحة والسلامة المهنية.

#### الأحكام المتعلقة بالمرأة:

(1) رغم عدم التمايز الشديد لقانون العمل عن القوانين العربية الأخرى إلا أنه يعتبر متقدماً من حيث: مبدأ عدم التمايز في ظروف وشروط العمل، ففي المادة "100" منه أكد على عدم جواز التمييز بين الرجل والمرأة حيث نص "وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة تحظر التمييز بين الرجل والمرأة".

(2) وسائل الراحة للنساء: مادة "102" على كل منشأة توفير وسائل راحة خاصة بالعمالات إلا أن هذه المادة تبقى مطاطة غير محددة، وبالتالي وحسب التخصص كان من الضروري وجود نص بإيجاد حضانات مترافقة مع المنشأة وإيراد نص صريح بذلك.

(3) ما يخص المادة "101" الأعمال المحظورة على المرأة وارتباطها بقرار من الوزير. وهي صلاحيات واسعة تمنح للوزير في تحديد ما هي الأعمال الممنوعة على المرأة والأعمال غير الممنوعة فالمادة "101" حظرت العمل الإضافي على المرأة الحامل ما بعد الولادة بستة أشهر، ولكن القانون ترك صلاحية تحديد الأعمال المندرجة ضمن مفهوم الأعمال الخطرة لوزير العمل، وأناط بمجلس الوزراء تحديد الأعمال المسموح العمل فيها ليلاً، والتي يحظر تشغيل النساء فيها:

الأعمال الخطرة أو الشاقة التي يُحددها الوزير.

ساعات عمل إضافية أثناء الحمل والستة أشهر التالية للولادة.

ساعات العمل في الليل فيما عدا الأعمال التي يحددها مجلس الوزراء.

ورغم أن هذه القوانين تشكل حماية للنساء ومنحتها حصانة محددة، وتمنع من استغلالها في حالات الظروف الاستثنائية، إلا أنها بقيت ما دون الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

(4) المواد الخاصة بإجازة الولادة وعدم جواز الفصل بسبب الإجازة: نصت المادة "103" على حق المرأة العاملة في الحصول على إجازة وضع مدتها 10 أسابيع منها على الأقل 6 أسابيع بعد الولادة ومنعت فصلها بسبب الإجازة إلا إذا بينت أنها عملت أثناءها ورغم أن اتفاقيات العمل العربية تنص على 12 أسبوعاً إلا أن هناك تطوراً قياساً بالقوانين السابقة رغم وجود تحفظ استثنائي على ضرورة عمل المرأة 180 يوماً قبل الولادة، إذ أن الولادة هي أمر طبيعي لدى الإنسان ويمكن أن تكون قد عملت مدة مائة يوم فقط قبل الولادة، فيجب أن لا تحرم من فترة الإجازة بدون راتب، إلا إنه يؤخذ على القانون إنه لم يخضع أية إجازة مرضية بسبب الحمل، أو الولادة حسب منظمة العمل الدولية " I.L.O "

(5) الحق في فترة رضاعة: نصت المادة "104" على أن للمرأة العاملة الحق في أن تأخذ فترات رضاعة أثناء العمل على أن لا تقل على ساعة يومياً طيلة سنة كاملة، على أن تحسب الفترة أو الفترات من ضمن ساعات العمل.

(6) المادة "106": نصت على ضرورة تعليق الأحكام المتعلقة بعمل النساء في المنشأة، وكذلك فقد نصت على منع تشغيل المرأة العاملة ساعات عمل إضافية في فترة الحمل وفي فترة 6 أشهر بعد الولادة.

(7) الإجازة بدون أجر: حيث أجازت المادة "105" من القانون الجديد الحصول على إجازة بدون أجر وفقاً لمقتضيات العمل، ووفقاً لمصلحة العمل يجوز للمرأة العاملة الحصول على إجازة بدون أجر لرعاية طفلها أو لمرافقة زوجها. كذلك منع

القانون من جواز فصل المرأة العاملة أثناء إجازة الوضع وعلى حقها في الحصول على إجازة بدون أجر للعناية لطفلها أو لمراقبة زوجها.  
ملاحظات أخيرة-

كان لا بد للقانون أن ينظر إلى ثلاث قضايا أساسية تتعلق بالمرأة العاملة وهي:

- 1- عدم جواز الفصل أثناء الإجازة المرضية بسبب الحمل
- 2- عدم جواز الفصل أثناء الإجازة المرضية بسبب الوضع.
- 3- عدم جواز الفصل أثناء الحمل.
- 4- كما أغفل القانون وجود قوانين تتعلق بخدم المنازل وحقوقهن، والأهم أن قانون العمل الفلسطيني لم يتضمن لوائح أو مواد تنفيذية تخص العقوبات المنصوص عليها في القانون ذاته.

#### مشروع قانون العقوبات بالقراءة الثانية:

لقد كان لأهمية مبدأ المساواة الأساس الفعلي لاعتباره الخط العريض في مختلف الوثائق والاتفاقيات الدولية، وكان لاتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة الأثر البالغ في عكس نفسها وفرض بنودها على مجمل القوانين داخل الدول، مع الاحتفاظ للحكومات وخاصة العربية بحق التحفظ على مواد محددة وفقاً لدستورها وقوانينها الداخلية. ورغم أن هذا التحفظ لم يكن متوازناً ولا متساوياً في النظرة إلى مختلف القوانين، إلا أنه كان بارزاً جداً في القوانين المتعلقة بالمرأة، وأبرزها المواد الخاصة في الأسرة وفي قانون العقوبات والقوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية.

وعندما تناقش قانون العقوبات، الذي هو بالأصل قانون العقوبات العثماني لعام 1858، المستمد أصلاً من قانون العقوبات الفرنسي المسمى عام 1810، والذي يسمى قانون نابليون مع بعض النقد ثم تطوره إلى قانون العقوبات العثماني ثم الأردني وصولاً إلى قانون العقوبات الفلسطيني، فإننا نستنتج من التاريخ فترات التطور الطبيعي للمجتمعات وبالتالي التطور في اختلاف مصادر التشريع.

إن مناقشة القوانين المتعلقة بالنظام الاجتماعي عملية مهمة جداً، ويجب تداولها ضمن أوسع نطاق. ومن أهم التشريعات التي نعرض إجراء نقاش حولها، هو مشروع قانون العقوبات الفلسطيني وهو قانون يمس مصالح الدولة العامة ويخلص الدولة من الجرائم العامة، وهو خاص بحيث يحافظ على أمن المواطن واستقراره.

وقانون العقوبات يتطور ويتحدث عبر تطور الدولة واحترامها لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية. وهو مقياس عام لمستوى تطور الدولة. وفي هذا المجال فلا بد من الإشارة أن هناك جهداً واسعاً قد بذل في القراءة الأولى لمشروع قانون العقوبات الفلسطيني، وكذلك في القراءة الثانية، وإن هناك تعديلات كثيرة قد طرأت على مدار القانون وخاصة فيما يتعلق بالجرائم التي تمس الأسرة والأطفال. إلا أن القانون بشكل عام يتضمن نصوصاً عامة لا تفصيل فيها، ولا تحديد لهذه العقوبات حيث ينص القانون وفي عدة مواد على كلمة يحكم (بالحبس...) بدون أي تحديد مما يترك المجال واسعاً لتداخل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية ببعضها بعض، وبالتالي السماح بالتمس باستقلالية القضاء وسيادة القانون. فكلما كان القانون واضحاً وشاملاً، ولا يحتاج إلى تعديلات ولوائح وأنظمة داخلية، كلما كان هناك سيادة للقانون.

لقد سبق عرض القراءة الثانية للقانون مناقشة العديد من القضايا، منها الجرائم التي تمس الأسرة والأطفال، وجرائم خطف الأطفال، وجرائم الاعتداء على الأشخاص. حيث لا يوجد تعديل جذري على المواد إلا في زيادة مدة العقوبة على بعض المواد، بعكس المواد المتعلقة بالزواج والأسرة، فهي مواد لا يوجد لها عقوبات محددة، وهي عقوبات تظهر مدى التستر على القضايا الاجتماعية، وعلى جرائم إجراء الزواج بدون الالتزام بالمعايير القانونية. ومثال ذلك أن المواد من "207" ولغاية مادة "216"، وهي الجرائم المتعلقة بالمرأة والزواج. تصل أقصى عقوبة فيها إلى سنة أو ستة أشهر. وهذا ينطبق على جرائم إهمال الأولاد، عدم تنفيذ قرارات متعلقة بالنفقة الزوجية، أو حضانة الأولاد مما يساعد في إضعاف المرأة، والتسبب في عدم تقويتها وذلك بتنفيذ عقوبات متواضعة جداً في قضايا تخصها بل هي من أهم قضاياها.

فيما يخص المواد المتعلقة بالزنا، يعاقب بالحبس من فوجئ بمشاهدة زوجته حال تلبسها بالزنا أو وجودها في فراش واحد مع شريكها، فقتلها بالحال أو قتل أحدهما، أو اعتدى على أحدهما، أو عليهما اعتداء أفضى إلى الموت أو إلى عاهة مستديمة، ويعاقب بالعقوبة المقررة في المادة 235 الفقرة (1) فيما الزوجة التي فوجئت بمشاهدة زوجها حال تلبسها بجرم الزنا أو حال وجوده في فراش مع شريكته في مسكن الزوجية فقتلها بالحال أو قتلت أحدهما اعتداء أفضى إلى الموت أو عاهة مستديمة فإننا نجد أنه بالرغم أن هناك تمييزاً في المادة السابقة في قانون العقوبات الأردني رقمه 16 - 1960، إلا أن المادة الحالية أيضاً، يوجد بها تمييز ضد المرأة، حيث ينص القانون على العقوبة المقررة بالمادة الأولى (الحبس) ولكن هناك شرط مسكن الزوجية، وهذا يعتبر تمييزاً بحد ذاته.

أما فيما يخص المواد المتعلقة بالإجهاض، فمن الغريب جداً أن القانون يمنع الإجهاض بشكل عام، ولكنه يعود ويتناقض في نصوصه ويظهر ذلك في الاجهاض الناتج عن سفاح القربى حيث تنص المادة 255 "أن تعفى من العقاب المرأة التي تجهض نفسها من حمل سفاح وقع بدون رضاها". وهذا موقف جيد، وهو يعالج العديد من القضايا الاجتماعية التي تنتج عن حمل السفاح، أو حتى عن الأطفال الذين على هذا الكون نتيجة حمل سفاح. ومن المستغرب حقاً أن تثار ضجة حول هذا الموضوع، لأنه من الأفضل إنهاء حياة جنين، وهو ما زال في رحم أمه، على أن يقتله المجتمع معنوياً، وبصوب نحوه تهمة السفاح، والتفسير أيضاً للمادة القانونية. إن الإجهاض ممنوع في حالة السفاح، إلا إن القانون أيضاً يعفي من العقاب، إذا أقدمت المرأة الحامل بنفسها على الإجهاض، وبالحقيقة تكثر الملاحظات على مواد متعلقة بالأسرة وجرائم العائلة. ويبدو بوضوح إن هناك تسترًا واضحاً على هذه الجرائم، إلا إن هذا التستر يأتي ضمن جرائم تكون ضحيتها المرأة دوماً، كما أوردنا سابقاً، لا سيما إنه لا وجود أبداً في القانون لقضايا أو جرائم العنف الأسري أو الطلاق التعسفي، وغيرها من القضايا التي يترسخ فيها شكل التمييز بين المرأة والرجل. وهذه نقبصة في القانون، قياساً بقوانين ومواثيق دوليه تحترم حقوق الإنسان، فمن الغريب حقاً أن نطالب بعقوبات تزيد مدتها عن عشر سنوات مثلاً للزنا الرضائي، بينما لا نطالب بأي عقوبة عن زواج طفلة لم يتجاوز عمرها اثني عشر عاماً، أو بعدم وجود عقوبات رادعة لعدم تسليم طفل بأشهره الأولى لحاضنته الأساسية، وهي والدته، أو عقوبة على من يمتنع عن دفع النفقة الزوجية، أو نفقة الوالدين، أو نفقة الأطفال الذين هم بحاجة إلى الطعام والكساء والتعليم... واستمرار الحياة.

إن نظرتنا إلى الجدل الدائر حول مشروع قانون العقوبات يؤدي بنا إلى أن المصالح الفردية هي التي تغلب على شكل ومضمون القانون، حيث يتم توجيه الاهتمام نحو قضايا محددة لا تشكل ظاهرة في مجتمعنا، ويحجب الاهتمام عن قضايا أخرى أكثر أهمية تنخر في مجتمعنا وتؤدي إلى تفككه، وانحسار نصف المجتمع فيه يجعلنا نتساءل عن الأسباب والخلفيات وراء هذا النقاش المنحاز والمؤسف حقاً.

بالخلاصة، لا شك إن هناك تطوراً طرأ على نصوص القانون ومواده، وربما كان إفساح المجال للمتورين في هذا المجتمع، والحريصين على تطوره بالشكل الصحيح، وليس الذاتي لإبداء رأيهم، سيؤدي بنا إلى تبني قانون منطور يلبي متطلبات تقدم المجتمع، ونجد عقوبة متناسبة مع كل جريمة، ويهدف أولاً وأخيراً إلى تكريس المساواة بين البشر دون تفریق أو دون تمييز، وبذلك يكون قد إحترم كل المصادر بغض النظر عن إقتناع كل بمصادره في القانون.

ومن المفيد ذكره أن قانون العقوبات قد اثار جدلاً واسعاً في المجتمع الفلسطيني، تمحورت في اتجاهات رئيسية هي:

1- الاتجاه الإسلامي والذي اعترض على مشروع القانون، داعياً ممثليه ورموزه إلى رفضه والتظاهر ضده والاستعاضة عنه بمشروع يدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في كل أمور الحياة، ومنع المجلس التشريعي من الاجتهاد في القضايا المشمولة بالنص المقدس.

2- اتجاه نسوي طرح الظلم والتمييز الذي الحقه مشروع القانون بقانون المرأة والأسره وتعامل بنوع من التمييز المهني ضد المرأة.

3- الاتجاه العلماني الذي رأى في المشروع تجاهلاً صريحاً لإعلانات ومواثيق واتفاقات حقوق الإنسان في العديد من النصوص والأحكام الواردة فيه، مثل الدستور والقانون الأساسي. واتجاه وطني حاول الوفاق بين كل الأطراف، وهو الاتجاه الذي عبر عنه المجلس التشريعي وبعض الاتجاهات السياسية.

#### مذكرة نسوية على القانون

في إطار عملية الجدل التي أثرت حول مشروع القانون، فقد اقترحت المؤسسات النسوية تعديلات تتعلق بقضايا المرأة والأسرة، وفيما يلي بعض التعديلات التي اقترحتها المؤسسات النسوية الفلسطينية والمتمثلة بمذكرة مركز الإرشاد القانوني والاجتماعي، على مشروع قانون العقوبات الفلسطيني بعد قراءته الثانية، والتي شملت المواد التالية:

- المادة "268" يدل قصر البغاء على الأنثى، يضاف إلى النص "كل ذكر أو أنثى" كذلك اقترح على نفس المادة إضافة بند جديد ينص على معاقبة شريك المرأة في ممارسة البغاء.
- وفيما يتعلق في المادتين "266" و"267"، فقد تقدمت المنظمات النسوية بمقترحات تعديلية تتعلق بالعمر ومدة السجن لمن يحرص على البغاء للذكر أو الأنثى، ومعاقبة جميع الذين من الممكن أن يستفيدوا من ممارسة البغاء.
- وفي المادة "269" اقترح تعديل بحيث يشمل الأنثى والذكر، وموجبات التعديل معاقبة كل من تمول من عملية البغاء في معيشتها بغض النظر كان ذكراً أو أنثى.
- وفي المادة "270" اقترح تعديل المادة وعدم قصر الإشارة المنافية للأخلاق والحياء لصبي لم يبلغ ثماني عشرة سنة أو أنثى، لتصبح توجه العقوبة لأي كان دون تحديد سن معينة.

وفي إطار الملاحظات حول ردع من يسعى للاتجار في الإنسان، وبشكل خاص بالمرأة والطفل، بهدف إجبارهم على ممارسة البغاء، تقدمت الحركة النسوية باقتراح إضافة مادة قانونية تمنع هذا الجرم بشكل واضح وصريح بالنص كما يلي: "كل شخص يمسر أو يتاجر بإنسان أنثى أو ذكر بهدف تشغيله بالبغاء يُعاقب بالحبس لمدة عشر سنوات، وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا كان الشخص المجني عليه أحد أصول الذكر أو الأنثى أو من المتولين تربيتهما أو ممن لهم سلطة فعلية عليهما أو استعمالاً القوة والتهديد أو الخداع." والأسباب الموجبة لهذه الإضافة تطبيق المواثيق الدولية للمحافظة على حقوق الإنسان والطفل وكرامته وتطبيق الاتفاقية الدولية لمنع المتاجرة بالإنسان بهدف ممارسة البغاء، للردع العام والخاص".

## قانون التأمينات والمعاشات رقم 3 لسنة 2003

كانت ولا زالت الغاية الأساسية من هذا القانون هي إرساء الاستقرار الاقتصادي للمجتمع وتوزيع الثروات وإقرار العدل وتحقيق الأمان والأمن للإنسان، وهذا يكمن في مساهمة العمال والموظفين والدولة في صندوق التأمينات الاجتماعية.

ويعرف التأمين الاجتماعي في أنه تأمين دخل محدد يحل محل الكسب بأسرع وقت ممكن. خلال تأسيس السلطة صدرت مجموعة من القرارات والقوانين المتعلقة بالضمان الاجتماعي:

- القرار رقم (7) لسنة 1995، تشكيل مجلس إدارة صندوق التأمين والمعاشات.
- القانون رقم (4) لسنة 1996، تعديل بعض أحكام قانون التأمين والمعاش لسنة 1964.
- مرسوم رقم (1) لسنة 1999، بشأن تشكيل المجلس الأعلى للأمومة والطفولة.
- نظام رقم (1) لسنة 1998، بشأن تقاعد محامي فلسطين النظاميين.
- القانون رقم (4) لسنة 1998، القاضي بإصدار قانون الخدمة المدنية.

من التمحيص في القوانين السابقة نجد هناك رؤية موحدة حول نصوص مواد قانون التأمينات الاجتماعية من حيث توحيدها بين الضفة وغزة، ومن هذه المساواة بين الجنسين في تحصيل الحقوق ومساواة الأفراد أمام القانون، وذلك أنها تحمل سمة اجتماعية إنسانية، وهي تمس فئات صغيرة جداً بالمجتمع مثل الأسرة والمحررين وذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن، بالإضافة إلى ذلك فهي ذات طابع اقتصادي حيث تؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي.

### ملاحظات نقدية حول قانون التأمينات الاجتماعية:

أولاً: لم يتناول القانون التأمين ضد البطالة، وكذلك التعويضات العائلية كما هو متبع في غالبية دول العالم والمتضرر والأكثر حرماناً من التعويضات العائلية هي المرأة بالتحديد.

ثانياً: لم يتناول القانون موضوع تأمينات فئات محددة من العمل وأيضاً لم يشملها قانون العمل وهم المزارعون والمزارعات وخدم المنازل وهنا أيضاً المتضرر الأكبر من ذلك النساء حيث تشكل العاملات في المنازل أكبر نسبة من النساء في مجتمعنا الفلسطيني.

يلاحظ أيضاً أن الدخل الأكبر ضمن قانون التأمينات هو ضمن رواتب واستحقاقات العمال ولم تشارك الدولة في تحمل مسؤولياتها، وهذا يظهر واضحاً في المادة العاشرة، والتي تنص على أن موارد التأمين:

- 1- الاشتراكات الشهرية
- 2- المبالغ التي يؤديها أصحاب العمل أو المؤمن عليها
- 3- المبالغ المضافة للغرامات/ الفوائد المستحقة
- 4- عائدات استثمار أموال الصندوق

ونتيجة لذلك كان القانون يغطي بعض جوانب استحقاقات التأمينات، مثل إصابة العمل، وتأمين الشيخوخة، وتأمين العجز والوفاء الطبيعيين، وهذا يعني استثناء تعويضات الإعاقة والبطالة والتي تمس النساء بشكل أساسي حيث تشكل النساء نسبة

90% من البطالة. كذلك حرمت المرأة من تعويضات تتعلق بالأمومة والتي يجب أن يتضمنها صندوق التأمينات والمعاشات.

#### استنتاجات :

- 1- لغاية هذه اللحظة، لا وجود لقوة نسائية ضاغطة تحمل منظورا فكريا تقدما مؤثرا يتعلق بمنظور المرأة وتطوير وضعها الثقافي الفكري، والأهم عدم إجماع الحركة النسوية على مبدأ المساواة بين المرأة والرجل، مما يؤثر على صياغة كافة التشريعات.
- 2- ضعف التيار الليبرالي داخل المجتمع الفلسطيني والذي يؤثر على صنع التشريعات الفلسطينية وفق تطور المجتمعات الحديثة وخصوصية الشعب الفلسطيني.
- 3- ان مرجعية سن القوانين، لا تشارك فيه مختلف الفئات المتخصصة في كل قانون على حدة، مما يجعل مناقشة القوانين لا تبحث على بساط التخصص وإنما على أرضية الوضع السياسي العام وتوجهات الدولة، والتي لا تضع القضية النسوية على سلم أولوياتها.
- 4- بالنظر إلى التجارب التاريخية، فمن الخطأ ان تعتمد الحركة النسوية على الدولة في تبني حقوقها، وإنما حمايتها لأن هذا التوجه سيضعف موقف النساء عامة، وفقا لموقف الدولة، كما حدث لتجربة النساء في الاتحاد السوفيتي السابق والدول الاشتراكية عامة.

#### المصادر:

- 1- قانون التأمينات والاجتماعية رقم 3 لسنة 2003
- 2- مشروع قانون العقوبات الفلسطيني / القراءة الثانية
- 3- قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لسنة 2000
- 4- مجموعة التشريعات الفلسطينية من عام 2000-2001، المجلد الرابع من أ- د، وزارة العدل.

## صورة المرأة في منهاج التربية المدنية للصف الأول الأساسي وحتى الصف السادس الأساسي

علياء العسالي

\*\* مقدمة:

ينلقى الطفل دروسه الأولى في الحياة من الأسرة، وعلى رأسها الأم، وبعد ذلك تأتي المدرسة ووسائل الإعلام والأقران وثقافة الشارع. وقد واجهت المؤسسة التربوية دوماً التحديات فكان لزاماً عليها الرد عليها بمضاعفة جهودها للعمل على تطوير شخصية الطفل بما يتوافق مع التغييرات التي تحدث عليها نتيجة المتغيرات الثقافية والاجتماعية والسياسية في المجتمع.

ظلت المؤسسة التربوية، وعلى نقيض ما كان منتظراً منها، متمسكة بتوجهاتها التقليدية ووفية لجذورها العثمانية. فقد ظل النظام التربوي متمسكاً في القرن التاسع عشر مما جعله عاجزاً من التأثير على أطفال القرن الحادي والعشرين، فلا زالت مثلاً أركان النظام التربوي كما هي محددة بالمنهاج المحدد، والكتاب المقرر، والمعلم، والصف، والامتحان، مع أن عالم الطفل أصبح أوسع من ذلك بكثير. فقد تجاوزت معارفه الكتاب المقرر تعدى مثله الأعلى ومصدره للمعرفة فقط.

كانت المدرسة دوماً في المجتمعات التقليدية تمثل إحدى نظمها الاجتماعية التي استخدمت المنهج لإحداث التغيير، فقد كان لزاماً على المنهج أن يعكس الواقع ويبرز ما فيه من سلبيات وينمي شخصية المتعلم للعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها. إلا أننا نرى المدرسة تقوم بدور المرأة التي تعكس ما في المجتمع من صور ومفاهيم وأدوار كما هي دون العمل على إيجاد الحلول، أو إبراز العلل، فيظل معها المجتمع سلطوياً يعكس الترتيب العمودي السلطوي حيث يكون المعلم متسلطاً على المتعلم، والرجل متسلطاً على المرأة، والأب على الابن وهكذا، فالمدرسة ليست هنا خارج حلبة الصراع بين التقليدية بما تحويه من سلطوية، والحداثة وما تحويه من تقليدية.

" المرأة والرجل سواء في الحقوق والحريات الأساسية ولا يجوز التمييز بينهما في ذلك." هذا نص من الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وقد ركزت وزارة التربية والتعليم على ما ورد في وثيقة الاستقلال فيما يتعلق بوضع المرأة وهدفت في خطتها لتطوير المناهج إلى "تغيير صورة المرأة النمطية التي عززتها المناهج التعليمية السابقة، وعلى تطوير مناهج تعكس صورة إيجابية للمرأة" (سنيورة، 2001)، إلا أننا لو استعرضنا الأسس العامة والمبادئ التربوية التي تبنتها وزارة التربية والتعليم في خطتها للمنهاج الفلسطيني الأول لعام 1998 لوجدنا افتقارها الكلي لموضوع المرأة بشكل مستقل فلم ترد عليها أية بنود في الأسس الفكرية والوطنية أو الأساس الاجتماعي، أو الأساس المعرفي، أو حتى الأساس النفسي.

ومن هنا ارتأيت في هذه الدراسة ضرورة تحليل صورة المرأة في منهاج التربية المدنية للصف الأول الأساسي وحتى الصف السادس الأساسي بما أن موضوع التربية المدنية يمس قضايا ومفاهيم حساسة وأساسية في المجتمع وأهمها موضوع المرأة.



## **\*\* مشكلة الدراسة:**

تمحورت مشكلة الدراسة حول التعرف إلى صورة المرأة وكيفية تناولها في منهاج التربية المدنية للصف الأول الأساسي، وقد تم تناول هذا الموضوع من خلال دراسة عدة محاور متعلقة بموضوع المرأة وهي الأسرة، المساواة بين الجنسين في التربية والتعليم، الحق في اختيار العمل في بلد الفرد، والمساواة ما بين الزوجين.

## **\*\* أسئلة الدراسة**

حاولت هذه الدراسة الإجابة على ما يلي:

ما مدى وضوح صورة المرأة في منهاج التربية المدنية من الصف الأول الأساسي وحتى السادس الأساسي؟  
ما درجة تمثيل المرأة في منهاج التربية المدنية للصف الأول الأساسي وحتى السادس الأساسي؟  
ما هي الصورة التي تجسدت فيها المرأة في الأسرة في منهاج التربية المدنية من الصف الأول وحتى السادس الأساسي؟  
ما مدى المساواة ما بين الزوجين بأدوارهما المختلفة في الأسرة في منهاج التربية المدنية من الصف الأول وحتى السادس الأساسي؟

ما مقدار وضوح حق المرأة في اختيار العمل في منهاج التربية المدنية من الصف الأول وحتى السادس الأساسي؟  
ما هي المهنة التي انحصرت فيها عمل المرأة في منهاج التربية المدنية للصف الأول الأساسي وحتى السادس الأساسي؟  
ما مدى المساواة ما بين الجنسين في التربية والتعليم في منهاج التربية المدنية للصف الأول الأساسي وحتى السادس الأساسي؟

## **\*\* فرضيات الدراسة:**

افتترضت هذه الدراسة ثلاث فرضيات وإحداها هو القبول، وهي كالتالي:  
فرضية إيجابية: صورة المرأة ممثلة بشكل كاف وواضح وممنهج في منهاج التربية المدنية للصف الأول وحتى السادس الأساسي.  
فرضية محايدة: صورة المرأة ممثلة ولكن بشكل غير واضح وغير ممنهج وعشوائي في منهاج التربية المدنية للصف الأول وحتى السادس الأساسي.  
فرضية سلبية: صورة المرأة غير ممثلة وهي قد وردت بشكل تقليدي ونمطي في منهاج التربية المدنية للصف الأول وحتى السادس الأساسي.

## **\*\* أهداف الدراسة:**

سعت هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:  
التحقق من مقدار تحقيق مخططي المنهاج لسياسة إنصاف المرأة وتغيير صورتها بالاتجاه الإيجابي.  
تحديد مدى وضوح صورة المرأة في منهاج التربية المدنية للصف الأول وحتى السادس الأساسي.  
تحديد درجة تمثيل المرأة في منهاج التربية المدنية للصف الأول وحتى السادس الأساسي.  
تحديد صورة المرأة في الأسرة كما وردت في منهاج التربية المدنية للصف الأول وحتى السادس الأساسي.  
التعرف على مقدار المساواة ما بين الجنسين في مجالي التربية والتعليم كما ورد في منهاج التربية المدنية للصف الأول وحتى السادس الأساسي.

التعرف على مقدار الحرية المتاحة للمرأة في اختيار طبيعة العمل الذي تريد في منهاج التربية المدنية في الصف الأول وحتى السادس الأساسيين.

التعرف على المهن التي انحصرت فيها عمل المرأة كما ورد في منهاج التربية المدنية في الصف الأول وحتى السادس الأساسيين.

إلقاء الضوء على مقدار المساواة ما بين الزوجين داخل الأسرة كما أشار إليه منهاج التربية المدنية للصف الأول وحتى السادس الأساسيين.

#### **\*\* أهمية الدراسة:**

تتصدر أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

أنها سلطت الضوء على موضوع المرأة وكيفية تناوله في منهاج التربية المدنية الحالي (2003-2004) للصف الأول وحتى السادس الأساسي.

التوصل إلى نتائج تفيد المهتمين بالمناهج الفلسطينية وتقييمها وتحليلها.

التوصل إلى نتائج تساعد مخططي ومنفذي المنهاج لتعزيز نقاط القوة فيه ووضع آليات وخطط لمحاولة علاج نقاط الضعف أينما وجدت في عناصر المنهج المختلفة.

#### **\*\* حدود الدراسة:**

اقتصرت هذه الدراسة على منهاج التربية المدنية للسنة الدراسية (2003-2004) للصف الأول وحتى السادس الأساسيين بأجزائه كلها.

لم يرد منهج التربية المدنية للصف الخامس الأساسي وذلك لأنه لم يطرح بعد لهذا الصف وكما هو مخطط سيتم طرحه للسنة الدراسية القادمة (2004-2005)

تم تناول أجزاء مقرر التربية المدنية، حيث حلت هذه الدراسة المنهاج إلى أجزاء منها محتوى، أنشطة وخبرات، تقويم وأيضا الصور والرسوم.

#### **\*\* الإطار النظري والدراسات السابقة:**

تعرضت عدة دراسات وورش عمل لموضوعات عدة في المناهج الفلسطينية ومنها ما تطرق لقضايا جندرية أو قيمية أو موضوع المرأة بشكل جزئي وفي آخر بشكل كلي ففي دراسة للجرباوي تحت عنوان "المرأة في المناهج الفلسطينية" هدفت إلى التعرف على نماذج التمييز ضد المرأة في كتب اللغة العربية والتربية المدنية والعلوم والرياضيات للصفين الأول والسادس الأساسيين، توصلت فيه إلى أن الكتب المدرسية تجاهلت القدرات الحقيقية للمرأة وقولبت أعمالها ومهامها وأنشطتها وتناولت قضية المرأة بشكل سطحي (2002).

في دراسة لأبي زهيرة تعرضت لموضوع التسامح والمساواة في المنهاج الفلسطيني أبرز أن المنهاج يبين أن من واجبات الدولة أن توفر المساواة تجاه مواطنيها وبيّن واجبات الدولة تجاه مواطنيها (2004، ص 76).

من أبرز أسباب تغيير المناهج، والتي لا يمكن تجاوزها، الحاجة لترسيخ القيم في المجتمع الفلسطيني، إذ أن الاحتياجات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الحالية بحاجة إلى ترسيخ مجموعة من القيم والمفاهيم تساهم في بناء

الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، وهذا بحاجة إلى منهاج فلسطيني مسئولته التربوية هي نشر المعرفة الضرورية للمساهمة في عملية البناء والتنمية. وكما جاء في "خطة المنهاج الفلسطيني الأول" فإن مواكبة ارتفاع معدل النمو السكاني من أسباب تغيير المنهاج الفلسطيني، إذ إن توفير أعداد كافية من القوى القادرة على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية أصبح ضرورة ملحة تتحمل وزارة التربية والتعليم في فلسطين مسئولية إعدادها للمستقبل لمواجهة المشكلات الناتجة عن تزايد عدد السكان، حيث تشير المعطيات إلى أن الشريحة العمرية (5-14) تمثل 30% من عدد السكان تقريبا. وهذا يحتاج إلى بناء منهاج فلسطيني متكامل العناصر لتوفير مثل هذه القوى. لذا فالمنهاج الجيد هو القادر على إيجاد إطار تعليمي وتربوي يستوعب ارتفاع معدل النمو السكاني ويلبي احتياجاته. (عوف، 2004)

عقد مركز إبداع المعلم دورة تدريبية لمشرفين ومشرفات تربويين بلغ عددهم (64) ومعلمين ومعلمات عدد (44)، وتلاميذ بعدد (20) من الصف السادس الابتدائي في مدارس تابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية ووكالة الغوث الدولية بمحافظة رام الله وغزة في العام 2001م. وقد هدفت لتدريب الفئات المذكورة على مهارات وممارسات التربية المدنية ضمن إطارها الفكري والفلسفي. وممارسة مفاهيم ومبادئ التربية المدنية داخل المدرسة وخارجها، وعدم الاكتفاء بالتعليم النظري لها، وذلك لينتشر في المدرسة مناخ منفتح يساهم في تعزيز تلك المفاهيم والمبادئ. وربط موضوعات التربية المدنية بخطط التنمية الفلسطينية في شتى المناحي الحياتية. وأوصى أبو عودة في مقالته عن التربية المدنية إلى ضرورة ممارسة مفاهيم ومبادئ التربية المدنية داخل المدرسة وخارجها، وعدم الاكتفاء بالتعليم النظري لها، وذلك لينتشر في المدرسة مناخاً منفتحاً يساهم في تعزيز تلك المفاهيم والمبادئ، وأيضاً إلى ربط موضوعات التربية المدنية بخطط التنمية الفلسطينية في شتى المناحي الحياتية. وأشارت العمالي إلى أنه وبالرغم من التوسع الكمي الكبير الذي حصل في قطاع التعليم لدى المجتمع العربي في العقود الأخيرة، إلا أن العملية التربوية ما زالت هي ذاتها، فهي مفروضة على المتعلم ولا تتفق مع حاجاته ورغباته ولا مع روح العصر الذي نعيش فيه، حيث الاعتماد الكلي على الكتاب المدرسي فقط. ولأن أنظمتنا التعليمية الراهنة أنظمة ضيقة وأحادية الجانب فهي أنظمة يسيطر عليها مفهوم القرون الوسطى في التعليم والتعلم، وهو مفهوم تكديس المعلومات وإحراز السيطرة على رموز التعلم لا على دوافع المتعلمين وميولهم في الإبداع (2003، ص104)

#### \* \* تعريف المفاهيم والمصطلحات:

وردت في هذه الدراسة مجموعة من المفاهيم التي يتوجب علي توضيحها، وهي:  
منهاج التربية المدنية: المقصود بالمنهاج هنا الكتاب الرئيسي للطالب بما فيه من مفاهيم وحقائق وأنشطة وقيم وتقويم وأشكال ورسوم وصور.

المرأة: المقصود بالمرأة في هذه الدراسة الطفلة، الطالبة، الابنة، الزوجة، والمرأة العاملة في المجتمع الفلسطيني.  
المحتوى: هو الحقائق والملاحظات والبيانات والمدرجات والمشاعر والأحاسيس والتصميمات والطلول التي يتم استخلاصها أو استنتاجها مما فهمه عقل الإنسان وبنائه وأعاد تنظيمه وترتيبه لنتائج الخبرة الحياتية التي مر بها وعمل على تحويلها إلى خطط وأفكار وحلول ومعارف ومفاهيم وتعميمات ومبادئ ونظريات (سعادة، 1997).

الأنشطة: وهو أي مجهود عقلي أو جسمي يقوم به المتعلم لتحقيق هدف ما (عليان وهندي، 1999).  
الخبرة: تشير إلى التفاعل بين المتعلم والظروف الخارجية في البيئة التي يعيش فيها فهي تعني ما يفعله التلميذ كي يتعلم وليس ما يفعله المعلم لتعليم التلميذ (سعادة وإبراهيم، 2001).

التقويم: هو العملية المتدرجة النامية المستمرة التي تتوسلها المدرسة والعاملون فيها للتحقق من مدى ملائمة المحتوى، وفعالية الطرائق والأنشطة والخبرات في تحقيق الأهداف ومعرفة مدى تحقق تلك الأهداف (حمدان، 1982).

المفاهيم: وهي نمط من أنماط المعرفة وهو عبارة عن كلمة أو تعبير تجريدي موجز يشير إلى مجموعة من الحقائق أو الأفكار المتقاربة وتساعد عملية تدريس المفاهيم على التقليل من إعادة التعلم (سعادة وإبراهيم، 2001).

#### **\*\* إجراءات الدراسة:**

لإتمام هذه الدراسة قمت بالإجراءات التالية:  
حصر جميع أجزاء منهاج التربية المدنية للصفوف من الأول الأساسي وحتى الصف السادس الأساسي للعام الدراسي 2003-2004 وباستثناء الصف الخامس الأساسي الذي لم يطرح حتى تاريخ الدراسة.  
تصميم جداول تتناول عدة محاور متعلقة بموضوع المرأة وهي المرأة والأسرة، اختيار العمل والمساواة في تقلد الوظائف بين الجنسين، والمساواة بين الجنسين في التربية والتعليم، وتضمن كل جدول تفصيلاً للتكرارات الواردة على كل محور وتبين الصف، الجزء، الوحدة، عنوان الدرس والتعليق الوارد على كل تكرار.

تصميم جدول يوضح توزيع المهن الواردة في منهاج التربية المدنية من الصف الأول الأساسي وحتى السادس الأساسي ما بين الجنسين، بحيث يظهر في الجدول تكرارات كل مهنة ما بين الجنسين حسب ظهورها في المحتوى.

تحليل محتوى الأجزاء من خلال تحليل المفاهيم والأشكال والرسوم والأنشطة والخبرات والتقويم وذلك من خلال تعرضها للمحاور السابقة الذكر وتفرغ هذه التكرارات في الجداول السابقة الذكر.

#### **نتائج الدراسة:**

##### **\*\* المحور الأول: صورة المرأة في الأسرة:**

من خلال الجدول رقم (1) والجدول رقم (4) المتعلقين بهذا المحور لاحظت ما يلي:  
ظهرت صورة المرأة كأم وربة بيت بالدرجة الأولى فقد ظهرت كربة بيت (50) مرة كما ورد في الجدول رقم (4) وقد كانت ترعى الأبناء، توجه سلوكياتهم، تتصحهم، وتعنتي بالبيت وتعد الطعام.  
دخلت الأم في أغلبية الحوارات التي كانت تدور في صورة الأسرة في جميع الأجزاء فكان لها حضور بالنصائح والاقتراحات.

ظهرت الأم في كتاب الصف الرابع الأساسي ج 1 وهي تقترع ومعها ابنها، وهذه صورة إيجابية حيث إنها تعكس استقلالية الرأي والحياة الديمقراطية وهي من أهم محاور منهاج التربية المدنية.

##### **العلاقة ما بين الجنسين:**

عكس منهاج التربية المدنية من الصف الأول الأساسي وحتى السادس الأساسي وفي عدة تكرارات صور إيجابية تشير إلى التعاون والمشاركة ما بين الزوجين في الأسرة:

ظهرت الأم إلى جانب الأب في مواقف وأماكن مختلفة، ودخلت في معظم النقاشات والحوارات التي تدور مع الأبناء من الجنسين، وقد كانت تقدم النصح والمشورة وتعطي الملاحظات المختلفة.

ظهرت العلاقة بين الزوجين وقد اتسمت بالمشاركة والتعاون حيث ظهر الأب في أكثر من صورة وهو يساعد الأم في إعداد الطعام أو إعداد المائدة، ويساعد في أعمال المنزل، كما وظهرت صورة كانت فيها الأم تدرس ابنها والأب يطعم الطفل الصغير، وفي صورة أخرى كانت الأم تشرب الشاي والأب يشوي اللحم في الحديقة.

وفي جانب آخر ظهرت عدة تكرارات تعكس صور سلبية في الأسرة مثل:

1. في درس "تنفق كثيراً ونختلف أحياناً" في الصف الثاني الأساسي ج1 يدور حوار بين أفراد العائلة جميعهم حول كيفية قضاء عطلة العيد يقترح فيها كل فرد مكان معين ولكن في النهاية يقول الأب "بل سنذهب إلى حديقة الحيوان".
2. في درس " كيف تعيش الأسرة مجتمعة" ظهرت الأم في الرسم وهي تجلس على الكرسي والأب يقف أمام الأبناء رافعاً يده وسبابته في وجههم .

**\*\* المحور الثاني: اختيار العمل والمساواة في تقاد الوظائف بين الجنسين:**

من خلال الجدولين رقم (2) و رقم (4) والمتعلقين بهذا المحور تبين ما يلي:  
انحصرت مهن المرأة بمهن محددة وقد وردت في الجدول مرتبة تنازلياً حسب عدد التكرارات وهي التدريس، الزراعة، التمريض، الطب، أمانة مكتبة، إدارة مدرسة، الصحافة، البيع، السكرتاريا، عاملة.  
لم تظهر المرأة في مهن أخرى في المجتمع في حين ظهر الرجل بمهن عدة ومتنوعة ومختلفة المستويات وهي إضافة للمهن التي وردت للمرأة: مهندس، طبيب أسنان، شرطي، سائق، مقدم برامج، عريف ندوة، موظف بنك، عامل إطفاء، منقذ سباحة، رئيس بلدية، حرفي، قاضي، محامي، رئيس اتحاد، طيار، قبطان، مدير مخيم....  
لم ألاحظ عدالة في التوزيع للمهن المتقاطعة ما بين الرجل والمرأة، فعلى سبيل المثال، وكما ظهر في الجدول رقم (4) ظهرت المرأة كمعلمة 15 مرة في حين ظهر الرجل كمعلم 23 مرة، ظهرت مرتين كطبيبة في حين ظهر الرجل خمس مرات كطبيب، ظهرت كمديرة مدرسة مرة واحدة في حين ظهر لدينا الرجل خمس مرات كمدير مدرسة ....

**\*\* المحور الثالث: المساواة بين الجنسين في التربية والتعليم:**

من خلال الجدول رقم (3) والمتعلق بهذا المحور تبين ما يلي:  
تمثل الذكور والإناث تقريباً بشكل متعادل داخل غرفة الصف والمدرسة، سواء أثناء الدرس أو من خلال الأنشطة المدرسية كاليوم المفتوح والمسابقات الثقافية.  
تكررت صورة الجنسين وهم يقومون بأعمال منزلية لمساعدة الأسرة.  
كان الأبناء من الجنسين يتلقون توجيهات وإرشادات ونصائح من الوالدين بشكل متوازن وعادل.  
كان هناك حرية في إبداء الرأي والتعبير عنه داخل الأسرة وفي المدرسة والصف بشكل جيد.  
وردت نصوص من لوائح عالمية لحقوق الطفل في أجزاء عدة مثل الرابع بجزئية والسادس حيث ورد حق الطفل من الجنسين بضرورة الحصول على الغذاء الصحي، ومسكن صحي، والتعليم والعلاج، وفي الصف السادس وردت سمات الاستقرار الأسري ومن أبرز صورها المساواة بين الأطفال.  
تعرض المحتوى لإبراز ذوي الاحتياجات الخاصة من الجنسين وأبرز كيفية التعامل معهم بالصورة الإيجابية.

**\*\* الاستنتاجات:**

من خلال استعراض النتائج السابقة لمحاو الدراسة فإن الباحثة سوف تقوم بـ:  
رفض الفرضية الأولى وهي الإيجابية التي تشير إلى أن صورة المرأة ممثلة بشكل واضح وممنهج وعادل في منهاج التربية المدنية للصف الأول الأساسي وحتى الصف السادس الأساسي.

قبول الفرضية الثانية وهي المحايدة والتي تشير إلى أن المرأة ممثلة ولكن بشكل غير واضح وغير ممنهج وعشوائي. رفض الفرضية الثالثة وهي الفرضية السلبية التي تشير إلى أن صورة المرأة غير ممثلة وهي صورة تقليدية ونمطية. وقد استنتجت الباحثة أيضاً:

ظهرت المرأة وفيما يتعلق بالمهنة على سبيل المثال محصورة في مهنة محددة ولم تبرز في تنوع مهني كما هو الحال مع الرجل.

إن المرأة لم ترد في صورة صانعة قرار كما ورد الرجل مراراً مثلاً بصورة رئيس بلدية/ قاضي/ محامي/ رئيس جمعية / رئيس اتحاد/ مدير مدرسة/ مدير مخيم وغيرها من الصور التي غيبت عنها المرأة. لم يعكس المنهج بأجزائه التي تناولتها الدراسة واقع الحال في المجتمع فيما يخص المرأة، وهذا يعمق الهوة ما بين الجانبين الرسمي وغير الرسمي للتربية مما يعزل المدرسة عن دورها الرئيسي، وهو إعداد الإنسان للحياة بالحياة نفسها، فواقعنا فيه ألوان وأطياف من الأدوار التي تقوم بها النساء، فقد ركز المنهج على إظهارها كربة أسرة فقد وردت (50) مرة، وهذا طبعاً دورها الأساسي ولكنه طبعاً ليس الوحيد الذي بإمكانها القيام به.

#### **\*\* التوصيات:**

في ضوء النتائج السابقة فإنني أوصي بما يلي:

- زيادة الجهود لتقييم وتحليل المناهج الفلسطينية للعمل على تعزيز نقاط القوة فيها وعلاج مواطن الضعف أينما وجدت في عناصر المنهج المختلفة.
- زيادة الاهتمام ببناء شخصية ومفاهيم المتعلم في المرحلة الإلزامية الدنيا وتحديدًا في قضايا النوع الاجتماعي.
- رصد السياسات التربوية للعملية التربوية للمرحلة الإلزامية وتحديد مدى التقائها مع محتوى المناهج وتحديدًا فيما يتعلق بموضوع المرأة في المجتمع.
- الدعوة إلى أنسنة المدرسة والصف ليتحقق كون المتعلم محوراً للعملية التربوية والذي تبعد عنه الممارسات الحالية كل البعد.

#### **\*\* المراجع:**

- سنيورة، رنده وآخرون (2001) "تقرير حول وضعية المرأة الفلسطينية بالاستناد إلى اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة"، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، القدس.
- جرباوي، تفيدة (2002) "المرأة في المناهج الفلسطينية"، رام الله.
- خطة المنهاج الفلسطيني الأول (1998)، ط1، رام الله: مركز تطوير المناهج.
- عوف، ميرفت (2004) "تحرير المناهج الفلسطينية"، مركز الأخبار أمان.
- أبو عودة، فوزي حرب (2004) " التربية المدنية أساس مدرسة المستقبل"، مجلة المعلم.
- أبو ز هيرة، عيسى (2004). " التسامح والمساواة في المنهاج الفلسطيني (مواد الصفين الأول والسادس الأساسي)"، مجلة تسامح، ع4، 69-80.
- مركز إبداع المعلم: دورات تدريبية على تدريس التربية المدنية للعام 2001

- العسالي، علياء يحيى (2003). " أثر العملية التربوية على شخصية المتعلم في المجتمع الفلسطيني " ، مجلة تسامح ، ع1، 99-105.
- سعادة، جودت أحمد و إبراهيم، عبد الله محمد (2001). تنظيمات المناهج وتخطيطها وتطويرها، ط2، عمان: دار الشروق.
- هندي، صالح ذياب و عليان ، هشام عامر (1999). دراسات في المناهج والأساليب العامة، ط7، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- سعادة، جودت و إبراهيم، عبد الله (1997). المنهج المدرسي في القرن الحادي والعشرين، ط3، الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.
- حمدان، محمد زياد (1984). المنهج ، أصوله وأنواعه ومكوناته، الرياض: دار الرياض.
- التربية المدنية للصف الأول الأساسي ، ج1، الطبعة الثانية التجريبية ، 2001.
- التربية المدنية للصف الأول الأساسي ، ج2، الطبعة الثانية التجريبية، 2002.
- التربية المدنية للصف الثاني الأساسي ، ج1 ، الطبعة الثانية التجريبية، 2002.
- التربية المدنية للصف الثاني الأساسي، ج2، الطبعة الثانية التجريبية، 2003.
- التربية المدنية للصف الثالث الأساسي، ج1، الطبعة الثانية التجريبية ، 2003.
- التربية المدنية للصف الثالث الأساسي، ج2، الطبعة الثانية التجريبية، 2003.
- التربية المدنية للصف الرابع الأساسي ، ج1، الطبعة الأولى التجريبية ، 2003.
- التربية المدنية للصف الرابع الأساسي ، ج2، الطبعة الأولى التجريبية ، 2004.
- التربية المدنية للصف السادس الأساسي ، ج1، الطبعة الثانية التجريبية، 2001.
- التربية المدنية للصف السادس الأساسي ، ج2، الطبعة الثانية التجريبية، 2001.

جدول رقم (1) المرأة في الأسرة

| التكرار | الوحدة | الدرس   | عنوان الدرس                         | الوصف  |
|---------|--------|---------|-------------------------------------|--|
|         |        | الصف    | الأول الأساسي/جزء أول               |  |
| 1       | 3      | 1       | في البيت                            | رسم يظهر فيه فرح وعنبر مع والديهما في البيت / وتظهر فيه الأم تشرب القهوة وهي جالسة إلى جانب الأب على الأريكة |
| 2       | 2      | 3/ نشاط | عيد ميلاد فرح                       | صورة لابن وابنة وأم بجانب سرير لطفل صغير بمناسبة قدومه للأسرة  |
| 4       | 2      | 3       | في أسرتي أتعلم المحافظة على الأشياء | صور للأم والأبناء بالمطبخ وهي تعطيهم إرشادات للتعامل معه   |
| 5       | 2      | 3/نشاط  | "                                   | رسم لأم وأب يتناولان طعام الغداء   |
| 6       | 2      | 4       | الأسرة تساعدنا على حل المشاكل       | صورة لأخ وأخت يتنازعان على دمية والأم تحل المشكلة بينهما   |

|   |                                 |         |   |    |
|---|---------------------------------|---------|---|----|
| يطلب المعلم من التلاميذ تحديد المشكلة، وأسبابها، وكيف تساعدنا الأسرة في حلها  | "                               | 4/نشاط1 | 2 | 7  |
| <b>الصف الأول الأساسي/جزء ثاني</b>  |                                 |         |   |    |
| صورة لأسرة "أم وأب وأطفال من الجنسين" داخل السيارة  | السلامة على الطريق              | 2       | 4 | 8  |
| رسم لأسرة من أم وأب وأبناء يجلسون في الحديقة  | نحافظ على نظام الحديقة العامة   | 4       | 4 | 9  |
| رسم لأسرة في الحديقة تظهر فيه الأم تصب الشاي والأب يقرأ الصحيفة على المقعد  | الحوار يعبر عن المشاركة         | 3       | 5 | 10 |
| صورة لأحفاد مع جدتهم وجدتهم   | أعامل الناس كما أحب أن يعاملوني | 2/نشاط  | 6 | 11 |
| <b>الصف الثاني الأساسي/جزء أول</b>  |                                 |         |   |    |
| صورة لأسرة تتناول الطعام وحوار يجرى بينهم تنتهيه الأم بقولها أن النظام سر النجاح  | نحافظ على النظام في أسرتنا      | 1       | 2 | 12 |
| صورة لأسرة في غرفة الجلوس يتناقشون حول كيفية قضاء عطلة العيد ويظهر فيها الأم والأب يجلسان على المقاعد أمام الأبناء                | نتفق كثيراً ونختلف أحياناً      | 2       | 3 | 13 |
| يدور حوار في الأسرة حول مكان قضاء عطلة العيد يقترح كل فرد مكان ومن ضمنهم الأم وفي النهاية يقول الأب "بل نذهب إلى حديقة الحيوانات" | "                               | 2       | 3 | 14 |
| صورة لأسرة تتناقش حول البرامج المرغوبة ليهم وتظهر الأم إلى جانب الأب يجلسان لحوار الأبناء   | "                               | 2/نشاط2 | 3 | 15 |
| صورة أسرة تتناول الفطور ويظهر فيها أب مع أبنائه يقدم لهم الحليب   | الافتتاح ليس ضعفاً              | 3/نشاط1 | 3 | 16 |
| الأم تقنع ابنها بفوائد الملابس القطنية  | "                               | 3/نشاط2 | 3 | 17 |
| صورة لأم تقنع ابنتها بعمل واجباتها قبل مشاهدة التلفاز   | "                               | 3/نشاط3 | 3 | 18 |
| <b>الصف الثاني الأساسي/جزء ثاني</b>   |                                 |         |   |    |
| كيف تشارك في النشاطات التالية: "في البيت"   | لكل منا دوره                    | 1/نشاط2 | 4 | 19 |
| حوار بين منى وعمار والأم والأب حول كيفية مساعدة الأسرة والآخرين في نهايته يحث الأبوين الأبناء على مساعدة الآخرين                  | نساعد أسرتنا والآخرين           | 2       | 4 | 20 |
| نعبر عن كيفية مساعدة الآخرين "من ضمنهم الجدة"   | "                               | 2/نشاط2 | 4 | 21 |
| مشاركة الآخرين: لا تستطيع أم الذهاب للقطاف بسبب مرض الأب والعناية بالصغار   | نشارك أصدقائنا                  | 3/نشاط2 | 5 | 22 |
| <b>الصف الثالث الأساسي/جزء أول</b>  |                                 |         |   |    |



|   |                                |             |   |    |
|---|--------------------------------|-------------|---|----|
| حوار بين جمال وأبيه حول ركوب الدراجة / ثم أسئلة حوار بين منى وأختها الكبرى حول مساعدتها بالدراسة  | نختلف ونتحاور                  | 2/نشاط2     | 1 | 23 |
| "تجاح في العائلة" صورة للعائلة بنجاح عادل يظهر بها الأب يقطع الكعكة والأم تساعد   | لكل منا رأيه                   | 3/نشاط1     | 1 | 24 |
| "تجاح في العائلة" يدور حوار في العائلة حول التخصص الذي يرغب به عادل تقترح عليه الأم خلاله دراسة الطب وفي النهاية يحترم الجميع رأيه في دراسة الحاسوب   | "                              | 3/نشاط1     | 1 | 25 |
| هل احترم الأب والأم رأي عادل؟ والجواب هو نعم  | "                              | 3/نقاش      | 1 | 26 |
| حوار بين حنان وأمها حول أعيادنا وأعياد المسيحيين تقترح خلاله الأم على حنان الاتصال لتهنئة صديقتها بعيد الفطر " عيد مولد السيد المسيح"   | نتبادل التسامح                 | 2/نشاط1     | 2 | 27 |
|   | <b>الثالث الأساسي/جزء ثاني</b> | <b>الصف</b> |   |    |
| العمل في أسرتي: يعمل أبي في صناعة الألوان وتدير أمي أسرتنا ، فهي التي تتابع دروسنا توفر حاجتنا  | نتعلم كي نعمل                  | 1           | 5 | 28 |
|   | <b>الرابع الأساسي/جزء أول</b>  | <b>الصف</b> |   |    |
| رسم يبرز أفراد أسرة داخل أجزاء مختلفة من المنزل ومن ثم على الطالب أن يصف دور كل فرد في أسرته ورأيه فيما يفعله أفراد الأسرة في الرسم وتظهر فيه الأم تطبخ والأب يحمل طبق للكؤوس والأبناء يدرسون | الحياة الأسرية تفاهم ومشاركة   | 1           | 1 | 29 |
| أقرأ وأفكر: يتحقق التفاهم في الأسرة بالإصغاء وحسن الاستماع والنقاش بهدوء ، وتوضيح لأدوار الأسرة وعدم تحميل الواجبات المدرسية للأم والأب.  | "                              | 1           | 1 | 30 |
| أذكر الأعمال التي أساهم فيها لمشاركة الأسرة في أعمالها  | "                              | 1/نقاش      | 1 | 31 |
| الإصغاء" رسم لعائلة حول المائدة يصغون لبعضهم البعض وفي الرسم أم وأب.  | "                              | 1/نشاط1     | 1 | 32 |
| لماذا يجلس الأم والأب مع أبنائهم ويتحدثون معهم ويستمعون إليهم   | "                              | 1/تقويم     | 1 | 34 |
| رسم لعائلة مجتمعة داخل المنزل يمارس أفرادها أنشطة عده وتظهر فيها الأم تدرّس ابنها والأب يطعم الطفل الصغير.  | من واجبات الأهل والأبناء       | 2           | 1 | 35 |
| رسم آخر لأم وأب يطعمان إبنهما الصغير في العبادة   | "                              | 2           | 1 | 36 |
| أقرأ وأفكر: نص عن الأمور التي تبرز اهتمام الأهل   | "                              | 2           | 1 | 37 |

|   |                              |         |   |    |
|---|------------------------------|---------|---|----|
| بأبنائهم ثم نقاش على ذلك .  |                              |         |   |    |
| نقرأ البند الآتي من حقوق الطفل ونناقشه: "يتوجب على الأهل وبحدود إمكانياتهم تأمين شروط حياة لائقة لأولادهم تمكنهم من النمو جسدياً وعقلياً واجتماعياً، وهذا حق من حقوقهم".                    | "                            | 2/نشاط1 | 1 | 38 |
| نكتب ثم نقرأ طريقة تحقيق كل من :<br>المحافظة على ممتلكاتنا حتى لا نكلف آباءنا أعباء إضافية إذا تلفت.<br>مساعدة الأبناء في أعمال البيت   | "                            | 2/نشاط2 | 1 | 39 |
| أعبر عما في الصورة: رسم لأم وأب يتحدثان إلى الأبناء   | "                            | 2/نشاط3 | 1 | 40 |
| أسئلة حول ما يقدمه البيت للأطفال ودورهم تجاهه ومن ثم نستنتج: <b>أتعلم من أسرتي من أبي وأمي حقوقي وواجباتي</b>   | "                            | 2/تقويم | 1 | 41 |
| يظهر في الرسم أسرة كبيرة داخل البيت   | أهلنا قوتنا                  | 3       | 1 | 42 |
| يظهر في الرسم الثاني أم تقترع وأبناها معها  | "                            | 3       | 1 | 43 |
| ما رأيك في تصرف الأم في الصورة الثانية؟" الاقتراع"  | "                            | 3/تقويم | 1 | 44 |
| أقرأ وأفكر: تمثل الأسرة المدرسة الأولى التي يتعلم فيها الأبناء ما يجب عليهم فعله أو الابتعاد عنه، ويحرص الوالدان على غرس ..... "أمثلة على ذلك" ثم نقاش                                      | "                            | 3       | 1 | 44 |
| أسأل أبي وأمي وأسجل ما الذي يجب علي فعله وما الذي يجب لي عدم فعله في المواقف الآتية:<br>عند تناول الطعام، عند الذهاب إلى بيت الجيران، عند فتح التلفاز، عند تحدث الآخرين معنا                | "                            | 3/نشاط1 | 1 | 45 |
| أسئلة حول الصفات الحميدة التي تعلمنا إياها "الوالدين" الأسرة ومن ثم نستنتج ذلك في عبارات  | "                            | 3/تقويم | 1 | 46 |
| رسم لأسرة على الشاطئ ثم أسئلة حوله تظهر فيها أمين على الشاطئ يرعيان الصغار  | واجبات الأسرة تجاه المجتمع   | 4       | 1 | 47 |
| أقرأ وأفكر: نص يذكر فيه الطفل الأحداث التي حدثت مع الأسرة صباحاً حيث اضطر الوالد على مرافقة الجار في سيارة الإسعاف وقامت الأم بالاتصال بالإسعاف وذهب الأولاد بسيارة للمدرسة ، وتلا ذلك نقاش | "                            | 4       | 1 | 48 |
| أقرأ وأفكر: حوار في الأسرة حول موضوع الدرس وتدخل الأم في الحوار نحن في فلسطين نخالف في كثير من الأشياء ولكننا نظل أبناءً لفلسطين مثل أبناء الأسرة   | اختلاف الناس لا يلغي أختوتهم | 1       | 2 | 49 |

| الواحدة  |                               |         |   |    |
|--|-------------------------------|---------|---|----|
| أجيب بنعم أو لا: نظافة البيت وترتيبه مسؤولية خاصة تتحملها الأم وحدها   | "                             | 4/تقويم | 2 | 50 |
| " لا يوجد"   | الرابع الأساسي/ جزء ثاني      | الصف    |   |    |
|  | السادس الأساسي/جزء أول        | الصف    |   |    |
| تعريف الزواج: هو اتفاق شرعي على تكوين أسرة يتم بالاختيار من الطرفين  | تكوين الأسرة                  |         | 1 | 51 |
| رسم لعقد قران تظهر فيه العروس والعريس وأم وأب  | "                             |         | 1 | 52 |
| رسم لشجرة عائلة يظهر بها أجداد وجدات وأم وأب وأبناء  | شجرة العائلة                  | 1       | 1 | 53 |
| كيف تتكون الأسرة ومم تتألف وما هي عوامل نجاح الأسرة  | "                             | 1/تقويم | 1 | 54 |
| رسم لأم تساعد ابنها في قطع الشارع  | لماذا يعيش الناس في أسر       | 2/نفكر  | 1 | 56 |
| رسم لأب وأم يطهوان الطعام في المطبخ  | "                             | 2/نفكر  | 1 | 57 |
| رسم لأب يعلم أبنائه على استخدام الحاسوب وآخر لأم تعلم ابنتها فن النسيج.  | الأسرة تساهم في تعليم أعضائها | 3       | 1 | 58 |
| نرتب الأعمال حسب التسلسل: رسم لأب يلعب الطفل الصغير وآخر لأم تدرس ابنها  | "                             | 3/نشاط  | 1 | 59 |
| الأمر التي تساعدنا بها الأسرة  | "                             | 3/أسئلة | 1 | 60 |
| رسم لأسرة كبيرة تظهر بها السعادة والمحبة حيث تعنتي الأم بالجدة والأب بالطفل الصغير   | كيف تعيش الأسرة مجتمعة        | 4       | 1 | 61 |
| ما هي الأعمال التي تقوم بها الأسرة؟ ماذا يحدث عندما تعمل الأسرة مجتمعة؟ كيف تصل الأسرة إلى قراراتها المتعلقة بأفرادها؟ نتحدث عن تغيرات نرغب في حصولها في أسرنا؟  | "                             | 4/أسئلة | 1 | 62 |
| نضع عنوان المشاركة أمام الصورة المناسبة:<br>* رسم لأسرة يظهر بها الأب يقرأ الصحيفة والأم تتسج الصوف؟صورة نمطية<br>* رسم لأم تقدم الدواء لابنها المريض وباقي أفراد الأسرة بما فيهم الأب حوليهما<br>* رسم لأسرة نتناول الطعام<br>* رسم لأسرة في الحديقة الأم تشرب الشاي والأب يشوي | "                             | 4/أسئلة | 1 | 63 |
| رسم لأسرة نتناقش للوصول إلى قرار مشترك وظهر  | "                             | 4/نفكر  | 1 | 64 |

|   |  |        |   |    |
|---|--|--------|---|----|
| فيها الأم تجلس على الكرسي والأب يقف ويرفع يده<br>سبابته "علامة السلطة"  |  |        |   |    |
| رسم لأسرة تتعاون في صنع الطعام تظهر فيها الأم<br>والأب والأبناء معاً في المطبخ  | أعمال يقوم بها الناس في<br>المنزل            | 1      | 2 | 65 |
| كيف نشارك أسرنا في إعداد الطعام:<br>رسم يظهر فيه الأب يشتري الخضار وأبنته برفقته<br>رسم لأب يساعد ابنته في تحضير المائدة<br>رسم لأم تطهو الطعام أمام الطباخ | "  | 1/نشاط | 2 | 66 |
| <b>الصف السادس الأساسي/جزء ثاني</b>   |  |        |   |    |
| رسم لأم مع ابنها أثناء إسعاف الممرضة له في<br>المستوصف  | المؤسسات العاملة في خدمة<br>المجتمع          | 1/نشاط | 3 | 67 |
| رسم لأسرة سعيد تظهر فيع الأم تتابع نشاط ابنها على<br>الحاسوب  | المجتمع السعيد/ المجتمع الخالي<br>من الجريمة | 1/نفكر | 4 | 68 |
| رسم لأم تشتري الخضار من السوق<br>رسم لعائلة تقطع الشارع من ممر المشاة وفي الرسم أم<br>وأب وأبنته  | أطر بديلة يوفرها المجتمع                     | 2/نفكر | 4 | 69 |

**جدول رقم (2) اختيار العمل والمساواة في تقلد الوظائف بين الجنسين**

| التعليق   | عنوان الدرس                  | الدرس       | الوحدة | التكرار |
|---|------------------------------|-------------|--------|---------|
|   | <b>الأول الأساسي/جزء أول</b> | <b>الصف</b> |        |         |
| في الرسم معلمة داخل الصف مع طلابها                              | أنا ومدرستي                  | 1           | 1      | 1       |
| عندما اكبر أرغب أن أكون...                                      | أنا ومدرستي                  | 1/نشاط3     | 1      | 2       |
| <b>الصف الأول الأساسي/جزء ثاني</b>                              |                              |             |        |         |
| رسم لمعلمة داخل الصف  | الحوار وسيلة التعلم          | 1           | 5      | 3       |
| <b>الصف الثاني الأساسي/جزء أول</b>                              |                              |             |        |         |
| رسم لمعلمة داخ الصف وحوار مع المعلمة حول نظافة<br>الصف والمدرسة | مدرستنا نظيفة                | 1           | 1      | 4       |
| رسم لمعلمة داخل الصف وحوار مع الطلبة حول احترام<br>النظام       | نحترم النظام في مدرستنا      | 2           | 1      | 5       |
| رسم تظهر فيه أمينة مكتبة  | "                            | 2/نشاط2     | 1      | 6       |
| رسم لبائعة ملابس  | الافتتاح ليس ضعفاً           | 3/نشاط2     | 1      | 7       |
| <b>الصف الثاني الأساسي/جزء ثاني</b>                             |                              |             |        |         |
| رسم لمعلمة تزين الصف مع الطلاب                                  | لكل منا دوره                 | 1           | 4      | 8       |
| سؤال ثاني: نذكر موقفاً تعاونياً فيع مديرة مدرستنا               | "                            | 1/نشاط4     | 4      | 9       |

| ومعلماتنا في تنفيذ التعليمات المدرسية  |  |                         |      |    |
|--|--|-------------------------|------|----|
| "لا يوجد"  |  | الثالث الأساسي/جزء أول  | الصف |    |
|  |  | الثالث الأساسي/جزء ثاني | الصف |    |
| ورد في مقال سمر عن العمل في أسرتي "يعمل والدي في مصنع للألبان وتدير أمي أسرتنا تأمل أختي بالعمل في إحدى المؤسسات       | نتعلم كي نعمل  | 1                       | 5    | 10 |
| نناقش الأسئلة التالية:<br>-ماذا تحب أن تعمل في المستقبل  | نتعلم كي نعمل  | 1                       | 5    | 11 |
| عبارات تعرض أشخاصاً يمتنون مهم عدة ومن ضمنها رسم لسيدة تعمل طبيبة سيدة تكتب في جيدة في رام الله سيدة ترعى أسرة في جنين | "  | 1/نشاط1                 | 5    | 12 |
| نناقش: ما المهنة التي ترغب العمل فيها مستقبلاً؟  | "  | 1                       | 5    | 13 |
| اكتب عبارة عن دور كل مما يلي: من ضمن المهن وكلها لذكور طبيبة   | احترام أصحاب المهن المختلفة                            | 3/نشاط1                 | 5    | 14 |
|  |  | الرابع الأساسي/جزء أول  | الصف |    |
| رسم لمرضة تقوم بتطعيم الطفل  | من واجبات الأهل والأبناء                               | 2                       | 1    | 15 |
| رسم لمعلمة مع الطلاب يزرعون الأشجار  | قيمنا  | 2                       | 2    | 16 |
| أقرأ وأفكر: حوار بين طالبة والمعلمة حول القيم في المجتمع.  | قيمنا  | 2                       | 2    | 17 |
| رسم لمكتبة فيها أمينة مكتبة  | القيم في حياتي   | 3                       | 2    | 18 |
| أقرأ وأفكر: حوار بين المعلمة وطلابها   | مجتمعي هو أسرتي الكبيرة                                | 4                       | 2    | 19 |
|  |  | الرابع الأساسي/جزء ثاني | الصف |    |
| أقرأ وأفكر: حوار بين طالبات ومعلمتهم حول الحقوق والواجبات في المجتمع   | القانون ينظم حقوق الناس وواجباتهم                      | 2                       | 3    | 20 |
| أقرأ وأفكر: حوار بين المعلمة وطالباتها حول مواصفات المجتمع الذي يرغبون العيش فيه                                       | التضامن بين الناس                                      | 1                       | 4    | 21 |
| أقرأ وأفكر: حوار بين المعلمة و طالباتها حول القراءة والمطالعة  | مجتمع قارئ   | 4                       | 4    | 22 |
|  |  | السادس الأساسي/جزء أول  | الصف |    |
| تظهر المرأة المزارعة في الرسم  | أعمال يقوم بها الناس بهدف إنتاج السلع بعيداً عن المنزل | 3/نشاط                  | 1    | 23 |
| تظهر من ضمن الرسوم لمهن مختلفة رسم لسكرتيرة  | "  | 3/نفكر                  | 2    | 24 |
|  |  | السادس الأساسي/جزء ثاني | الصف |    |

|  |                                  |        |   |    |
|--|----------------------------------|--------|---|----|
| تظهر في الرسوم خدمات يقدمها المجتمع للمواطن ومن ضمنها مستوصف فيه ممرضة مركز رعاية أيتام فيه سيدتين تقدمان الطعام للأيتام | المؤسسات العاملة في خدمة المجتمع | 1/نشاط | 3 | 25 |
|--|----------------------------------|--------|---|----|

جدول رقم (3) المساواة بين الجنسين: في التربية والتعليم

| التكرار | الوحدة | الدرس   | عنوان الدرس                         | التعليق  |
|---------|--------|---------|-------------------------------------|--|
|         |        | الصف    | الأول الأساسي/جزء أول               |  |
| 1       | 1      | 1       | اسمي                                | يظهر في الرسم طلاب وطالبات ومعلمات ومعلمين داخل ساحة المدرسة   |
| 2       | 1      | 2       | أنا ومدرستي                         | تظهر في الصورة بنات وأولاد يتعلمون داخل الصف   |
| 3       | 1      | 2/نشاط4 | "                                   | في الرسوم أطفال بنات وأولاد يقضون أوقات فراغهم في أنشطة مختلفة كالرسم واللعب والقراءة                        |
| 4       | 1      | 4       | لنا حقوق وعلينا واجبات              | حقوقنا: في الرسوم أطفال من الجنسين يستعرضون الحقوق الأساسية وهي الحق في التعليم، الغذاء الصحي، اللعب والعلاج |
| 5       | 1      | 4       | "                                   | واجباتنا: في الرسوم طفل وطفلة ينظفان الطاولة   |
| 6       | 2      | 1       | نعتي بنظافتنا                       | تظهر في صور الأنشطة أولاد وبنات يتلقون توجيهات حول النظافة   |
| 7       | 2      | 2       | نظافة الأسنان                       | في الرسم طفلة تتظف أسنانها   |
| 8       | 2      | 3       | نهتم بنظافة طعامنا                  | رسمين لطفلة تشتري الحلويات من محل مخصص لها وطفل لا يشتري من عربة حلويات مكشوفة                               |
| 9       | 3      | 1       | في البيت                            | رسم لأسرة فيها الأب والأم مع أبنائهم الولد والبنات   |
| 10      | 3      | 2       | عيد ميلاد فرح                       | رسم لعيد ميلاد فرح فيه أولاد وبنات   |
| 11      | 3      | 2       | "                                   | رسم لأم وابنيها الولد والبنات بمناسبة المولود الجديد   |
| 12      | 3      | 3       | في أسرتي أتعلم المحافظة على الأشياء | صورة للأم توجه ابنها وابنتها حول استخدامات المطبخ  |
| 13      | 3      | 3/نشاط  | "                                   | صورة لأخوين بنت وولد يذهبان للمدرسة معاً   |
| 14      | 3      | 4       | الأسرة تساعدنا في حل المشاكل        | صورة لأم تحل النزاع بين ابنها وابنتها  |
| 15      | 3      | 4/نشاط2 | "                                   | رسم لتعليم السلوكيات الجيدة يظهر فيه طفلة وطفلين آخرين يلعبان بالألعاب                                       |
|         |        | الصف    | الأول الأساسي/جزء ثاني              |  |
| 16      | 4      | 1/نشاط1 | إلى مدرستي                          | رسم لطفلة تقطع الشارع من ممر عبور المشاة ورسم آخر لطفل يعبر والإشارة الضوئية قد سمحت بذلك                    |
| 17      | 4      | 3       | النظام في غرفة الصف                 | تظهر في الصورة بنات وأولاد يتعلمون داخل الصف   |

|  |                                 |         |   |    |
|--|---------------------------------|---------|---|----|
| رسم لأسرة في الحديقة وفيه الطفل والطفلة يلعبان معاً بالقرب من أبيهما   | نحافظ على نظام الحديقة العامة   | 4       | 4 | 18 |
| تظهر في الصورة بنات وأولاد يتعلمون داخل الصف   | الحوار وسيلة للتعلم             | 1       | 5 | 19 |
| تظهر بالصورة بنات وأولاد في المسابقة التلفزيونية   | الحوار وسيلة التفاهم            | 2       | 5 | 20 |
| نعلق على ما يأتي:<br>يجب أن أفهم ما يقوله صديقي أو صديقتي، كيف حقق ذلك؟<br>كيف أفنع أخي وأختي برأيي؟   | "                               | 2/نشاط  | 5 | 21 |
| رسم لأولاد يلعبون في الحديقة بالقرب من والديهما  | الحوار يعبر عن المشاركة         | 3       | 5 | 22 |
| "ثروة المحافظة على البيئة" تظهر بالصورة حضور من الجنسين  | الحوار يعبر عن المشاركة         | 3/نشاط1 | 5 | 23 |
| صورة لأب يوجه ابنه وابنته حول التعامل من الأزهار   | الحوار يعبر عن المشاركة         | 3       | 5 | 24 |
| يظهر في الرسم أطفال من الجنسين يقفون في الطابور للشراء   | الالتزام والنظام                | 1       | 6 | 25 |
| يظهر في الرسم طفل وطفلة يحترمان الكبير في ركوب السيارة<br>ورسم آخر لطفل وطفلة يزوران جديهما  | أعامل الناس كما أحب أن يعاملوني | 2/نشاط  | 6 | 26 |
| <b>الصف الثاني الأساسي/جزء أول</b>   |                                 |         |   |    |
| تظهر بالصورة بنات وأولاد يتعلمون داخل الصف   | مدرستنا نظيفة                   | 1       | 1 | 27 |
| تظهر في الصورة مدرسة فلسطين الأساسية وفيها الجنسين   | "                               | 1/نشاط1 | 1 | 28 |
| تظهر في الصور أولاد وبنات يعملون بالمدرسة  | "                               | 2/نشاط2 | 1 | 29 |
| يظهر في الرسم طالب وطالبة يستلمان جائزة الصف التنظيف من مدير المدرسة   | "                               | 3/نشاط3 | 1 | 30 |
| رسم لأسرة حول مائدة الطعام   | نحافظ على النظام في أسرتنا      | 1       | 2 | 31 |
| حوار بين الأب والأم والابن والابنة حول النظام  | "                               | 1       | 2 | 32 |
| رسوم لأوقات اليوم بنشاطاته<br>الساعة 7 ذهاب البنت والولد للمدرسة<br>الساعة 3 مساءً اللعب في الحديقة للجنسين<br>الساعة 8 مساءً النوم في السرير للمخصص لكل من البنت والولد | "                               | 3/نشاط3 | 2 | 33 |
| نضع صح أَوْخَطَأُ أمام السلوكات الواردة في الرسوم ومنها ولد وبنت يدرسان في المكتبة   | "                               | 4/نشاط4 | 2 | 34 |
| تظهر بالصورة بنات وأولاد يتعلمون داخل الصف   | نحترم النظام في مدرستنا         | 2       | 2 | 35 |

|  |                            |         |   |    |
|--|----------------------------|---------|---|----|
| صورة للجنسين داخل المكتبة  | "                          | 2/نشاط2 | 2 | 36 |
| صورة للجنسين في حضور المعرض التراثي  | النظام مهم في حياتنا       | 3       | 2 | 37 |
| صور يبرز فيها أولاد وبنات يعبرون عن آرائهم   | نتحدث ونستمع               | 1       | 3 | 38 |
| رسوم لأطفال من الجنسين على الشاطئ يتحدثون إلى المنفذ                                 | "                          | 1/نشاط1 | 3 | 39 |
| صورة لأسرة تسمح للجميع من الجنسين بإبداء الرأي*                                      | نتفق كثيراً ونختلف أحياناً | 2       | 3 | 40 |
| رسم لأطفال من الجنسين مع معلمهم أثناء الرحلة المدرسية إلى الحقول وحوار بين الجنسين   | الافتتاح ليس ضعفاً         | 3       | 2 | 41 |
| رسم لأب مع ابنه وابنته يقتعهم بشرب الحليب  | "                          | 3/نشاط1 | 2 | 42 |
| <b>الصف الثاني الأساسي/جزء ثاني</b>  |                            |         |   |    |
| صورة لصف به الجنسين يزينونه لليوم المفتوح  | لكل منا دوره               | 1       | 1 | 43 |
| اليوم المفتوح: حوار بين الأولاد والبنات في الصف لتقسيم الأدوار والتعاون في هذا اليوم | "                          | 1       | 4 | 44 |
| حوار في الأسرة حول دور كل فرد من الجنسين في الحفاظ على الترتيب والأسرة               | نساعد أسرتنا والآخرين      | 2       | 4 | 45 |
| أفكر وأعبر: رسوم فيها أطفال من الجنسين يساعدان في تنظيف وترتيب المنزل                | "                          | 2/نشاط1 | 4 | 46 |
| صورة لأطفال من الجنسين في الحديقة في مقدمة الوحدة                                    | نحن أصدقاء البيئة          |         | 6 | 47 |
| صورة لبنات وأولاد يتناقشون مع أستاذهم حول الرحلة                                     | رحلة مدرسية                | 2       | 6 | 48 |
| <b>الصف الثالث الأساسي/جزء أول</b>   |                            |         |   |    |
| "يوم المعلم" صورة لبنات وأولاد يتناقشون حول هدية المعلم في عيده وحوار عليها.         | احترام رأي الآخرين         | 1/نشاط3 | 1 | 49 |
| صورة لصف أولاد وبنات مع معلمهم ونقاش حول كيفية الاحتفال بعيد الاستقلال               | لكل منا رأيه               | 3       | 1 | 50 |
| "تجاح في العائلة" العائلة بجنسيتها يعبرون عن آرائهم بدراسة عادل الجامعية             | لكل منا رأيه               | 3/نشاط1 | 1 | 51 |
| رسم لمدير المدرسة يتحدث إلى الطلبة والطالبات في اليوم المفتوح                        | العمل بروح الفريق          | 1       | 3 | 52 |
| نناقش الرسم حيث نلاحظ فيه أولاد وبنات يلعبون لعبة شد الحبل                           | "                          | 1/نشاط1 | 3 | 53 |
| <b>الصف الثالث الأساسي/جزء ثاني</b>  |                            |         |   |    |
| عمل تطوعي لتنظيف شوارع القرية يتعاون خلاله أولاد والبنات                             | تتطوع جميعاً               | 1       | 4 | 54 |
| رسم لطالبات وطلاب يتناقشون للقيام بعمل تطوعي في                                      | نخطط لعمل تطوعي في         | 2       | 4 | 55 |



| المدرسة   | المدرسة                       |             |   |    |
|---|-------------------------------|-------------|---|----|
| المدرسة ضمن فرق صحية وللبيئة وغيرها   |                               |             |   |    |
| أزرع شجرة: رسم لطب وطالبات يزرعون الأشجار   | "                             | 2/نشاط2     | 4 | 56 |
| كتبت سمر مقال في مجلة الحائط عن عمل أسرتها حيث ذكرت أن أبيها يعمل في مصنع للألبان والأم تدير لأسرة وترعاها والأخت تدرس في الجامعة والأخ يتدرب في مجال صيانة كهرباء السيارات | نتعلم كي نعمل                 | 1           | 5 | 57 |
|   | <b>الرابع الأساسي/جزء أول</b> | <b>الصف</b> |   |    |
| يظهر في الرسم ابن وابنة يدرسان في غرفة الجلوس   | الحياة الأسرية تفاهم ومشاركة  | 1           | 1 | 58 |
| أقرأ وأفكر: لا بد أن يشارك الأبناء في أعمال البيت   | "                             | 1           | 1 | 59 |
| اعبر بلغتي عن مضمون الصورة: أسرة بها الجنسين يتلقون النصح من والديهم  | "                             | 1/نشاط1     | 1 | 60 |
| رسم لأطفال من الجنسين يتلقيان نفس المعاملة من الأهل وتبرز في الرسم الثاني طفل يتلقى التطعيم وهو من حق الطفل على اختلاف الجنس  | من واجبات الأهل والأبناء      | 2           | 1 | 61 |
| أقرأ وأفكر: نص عن دور الأهل لرعاية لبنائهم من الجنسين طبعاً ثم نقاش   | "                             | 2           | 1 | 62 |
| نقرأ البند الآتي من حقوق الطفل ونناقشه: "يتوجب على الأهل وبحدود إمكانياتهم تأمين شروط حياة لائقة لأولادهم تمكنهم من النمو جسدياً وعقلياً واجتماعياً، وهذا حق من حقوقهم".    | "                             | 2/نشاط1     | 1 | 63 |
| نكتب عن كيفية مساعدة الأبناء آباءهم في أعمال البيت في الصورة أم وأب يرعيان أطفالهما البنات والأولاد   | "                             | 2/نشاط2     | 1 | 64 |
| في الرسم عائلة كبيرة وفيها أفراد من الجنسين   | أهلنا قدوتنا                  | 3           | 1 | 68 |
| أقرأ وأفكر: تمثل الأسرة المدرسة الأولى التي يتعلم فيها الأبناء ..... والأبناء مقصود بها الجنسين"  | "                             | 3           | 1 | 69 |
| يظهر في الرسم أسرة على شاطئ البحر وفيها أولاد وبنات   | واجبات الأسرة تجاه المجتمع    | 4           | 1 | 70 |
| أقرأ الجمل وأكتب جملاً مماثلة لها: "من حقي أن أتعلم ولكن من واجبي بذل الجهد اللازم"   | "                             | 4/نشاط1     | 1 | 71 |
| رسم لتلاميذ من الجنسين يزرعون الأشجار مع معلمهم ومعلمتهم  | قيمنا                         | 2           | 2 | 72 |
| في الرسم ذكور وإناث يستقيون من المكتبة  | القيم في حياتي                | 3           | 2 | 73 |
| أقرأ وأفكر: دار النقاش حول هذا الموضوع بين طلاب وطالبات الصف  | مجتمعي هو أسرتي الكبيرة       | 4           | 2 | 74 |

| الصف |   | الرابع الأساسي/جزء ثاني |   |   |
|------|---|-------------------------|---|---|
| 75   | 3 | 1                       | حقوق المواطن  | أقرأ وأفكر: من حقوق الإنسان:<br>الحق في التعليم في مراحل التعليم المختلفة<br>الحقوق لكل إنسان على اختلاف الجنس أو العمر أو<br>اللون أو الجنسية  |
| 76   | 3 | 2                       | القانون ينظم حقوق الناس<br>وواجباتهم                      | يظهر بالرسم قاعة محكمة بها حضور من الجنسين  |
| 77   | 3 | 3                       | الانتخاب حق وواجب   | رسم فيه تلاميذ وتلميذات يقترعون في الصندوق  |
| 78   | 3 | 3                       | الانتخاب حق وواجب   | في الحوار حول الانتخاب دخل فيه طلاب وطالبات   |
| 79   | 3 | 1                       | التضامن بين الناس   | دار الحوار بين المعلمة وطلاب من الجنسين   |
| 80   | 3 | 3                       | معاً نحافظ على حقوق المعاق                                | رسمين الأول لطفل مقعد يلعب كرة السلة على كرسيه<br>والثاني لفتيات مقعدات على مقاعد الدراسة   |
| 81   | 3 | 4                       | مجتمع قارئ  | في الرسم طفل وطفلة يشترتون كتب من المكتبة   |
| الصف |   | السادس الأساسي/جزء أول  |   |   |
| 82   | 1 | 1                       | تكوين الأسرة  | يظهر في الرسم أسرة وفيها أطفال من الجنسين   |
| 84   | 1 | 3                       | الأسرة تساهم في تعليم أعضائها                             | رسم لأب يعلم أبنه وابنته على الكمبيوتر  |
| 85   | 1 | 4                       | كيف تعيش الأسرة مجتمعة                                    | في الرسم أسرة كبيرة وفيها أطفال من الجنسين يلعبون   |
| 86   | 1 | 4/تقويم                 | "   | نضع رقم الرسم أمام نوع المشاركة:<br>• رسم لأسرة في غرفة الجلوس الأم<br>تقرأ والولد يلعب الشطرنج<br>• رسم لأسرة تزور ابنها وفي الرسم<br>أبناء من الجنسين<br>• رسم لأسرة تتناول الطعام وفيها<br>الجنسين |
| 87   | 1 | 4/تناقش                 | "   | رسم لأسرة تتناقش للوصول إلى قرار مشترك  |
| 88   | 2 | 1                       | أعمال يقوم بها الناس في<br>المنزل                         | رسم لأسرة تتعاون في إعداد الطعام وفي الرسم طفل<br>وظفلة يساعدان والديهما في إعداد الطعام  |
| 89   | 2 | 1/نشاط                  | "   | رسم لطفل وطفلة يتعاونان في إعداد الطعام   |
| 90   | 2 | 3/نشاط                  | أعمال يقوم بها الناس بهدف<br>إنتاج السلع بعيداً عن المنزل | في إحدى الرسوم طفلة تشتري الخبز من الخبز  |
| الصف |   | السادس الأساسي/جزء ثاني |   |   |
| 91   | 4 | 1                       | الأسباب التي تؤدي إلى عمالة<br>الأطفال                    | من السمات الاستقرار الأسري لحماية الطفل تحقق<br>المساواة بين الأطفال  |
| 92   | 4 | 1/نفكر                  | "   | رسم لأسرة تجلس الطفلة فيها بقرب الأب والأم إلى  |

|   |  |        |   |    |
|---|--|--------|---|----|
| جاناب الإين أمام الحاسوب وطفل آخر بالقرب من المكتبة       |  |        |   |    |
| رسم لأسرة تعمل معاً في الحديقة بما فيها البنات والأولاد   | أطر بديلة يوفرها المجتمع                 | 2/نفكر | 4 | 93 |
| يظهر في الرسم طفل وطفلة يرافقون أمهما لشراء الخضار        | القانون يعتبر الجريمة اعتداء على المجتمع | 3/نفكر | 4 | 94 |
| يظهر في الرسم طفل وطفلة يشدان يدي أمهما لشراء حلوى مكشوفة | "  | 3/نفكر | 4 | 95 |

جدول رقم (4) توزيع المهن على الجنسين

| الرجل/تكرارات  | المرأة/تكرارات   | المهنة       | الرقم |
|--|--|--------------|-------|
| (23) تكرار<br>(2) أول ج 1<br>(5) أول ج 2<br>(3) ثاني ج 1<br>(2) ثاني ج 2<br>(2) ثالث ج 1<br>(2) ثالث ج 2<br>(1) رابع ج 1<br>(3) رابع ج 2<br>(3) سادس ج 2 | (15) تكرار<br>(1) أول ج 1<br>(1) أول ج 2<br>(4) ثاني ج 1<br>(3) ثاني ج 2<br>(3) رابع ج 1<br>(3) رابع ج 2 | معلم/ة       | 1     |
| (5) تكرار<br>(1) ثاني ج 2<br>(2) ثالث ج 2<br>(2) سادس ج 1  | (7) تكرار<br>(2) أول ج 2<br>(1) ثاني ج 1<br>(3) ثاني ج 2<br>(1) سادس ج 1                                 | مزارع/ة      | 2     |
| صفر  | (2) تكرار<br>(1) رابع ج 1<br>(1) سادس ج 2  | ممرض/ة       | 3     |
| (1) تكرار<br>في رابع ج 2   | (2) تكرار<br>(1) ثاني ج 1<br>(1) رابع ج 1  | أمين/ة مكتبة | 4     |
| (5) تكرار<br>(2) أول ج 2<br>(1) ثالث ج 2   | (2) تكرار<br>ثالث ج 2  | طبيب/ة       | 5     |

|   |                              |              |    |
|---|------------------------------|--------------|----|
| (1) رابع ج 1<br>(1) سادس ج 1  |                              |              |    |
| (5) تكرر<br>(1) ثاني ج 1<br>(2) ثاني ج 1<br>(1) ثالث ج 1<br>(1) ثالث ج 2                                | (1) تكرر<br>ثاني ج 1         | مدير/ة مدرسة | 6  |
| (1) تكرر<br>رابع ج 2  | (1) تكرر<br>ثالث ج 2         | صحفي/ة       | 7  |
| (16) تكرر<br>(3) أول ج 1<br>(4) أول ج 2<br>(1) ثاني ج 2<br>(1) رابع ج 1<br>(3) سادس ج 1<br>(4) سادس ج 2 | (1) تكرر<br>ثاني ج 1 (ملابس) | بائع/ة       | 8  |
| صفر   | (1) تكرر<br>سادس ج 1         | سكرتيرة/ة    | 9  |
| (3) تكرر<br>(1) ثاني ج 1<br>(1) ثالث ج 2<br>(1) سادس ج 1  | (1) تكرر<br>سادس ج 2         | عامل/ة       | 10 |
| (1) تكرر<br>أول ج 1   | صفر                          | مهندس/ة      | 11 |
| (5) تكرر<br>(1) أول ج 1<br>(1) رابع ج 2<br>(3) سادس ج 2   | صفر                          | شرطي/ة       | 12 |
| (1) تكرر<br>أول ج 1   | صفر                          | طبيب/ة أسنان | 13 |
| (5) تكرر<br>(1) أول ج 1<br>(3) أول ج 2<br>(1) ثاني ج 1  | صفر                          | سائق/ة       | 14 |

|    |              |     |   |
|----|--------------|-----|---|
| 15 | مقدم/ة برامج | صفر | (1) تكرار<br>أول ج 1                                      |
| 16 | عريف /ة ندوة | صفر | (1) تكرار<br>أول ج 2                                      |
| 17 | موظف بنك     | صفر | (2) تكرار<br>(1) أول ج 2<br>(1) سادس ج 1                  |
| 18 | عامل/ة إطفاء | صفر | (1) تكرار<br>ثاني ج 1                                     |
| 19 | منقذ،ة سباحة | صفر | (1) تكرار<br>ثاني ج 1                                     |
| 20 | رئيس بلدية   | صفر | (2) تكرار<br>ثالث ج 1                                     |
| 21 | صياد/ة       | صفر | (2) تكرار<br>(1) ثالث ج 2<br>(1) سادس ج 1                 |
| 22 | ميكانيكي/ة   | صفر | (3) تكرار<br>(2) ثالث ج 2<br>(1) سادس ج 2<br>(1) سادس ج 2 |
| 23 | طباخ/ة       | صفر | (1) تكرار<br>ثالث ج 2                                     |
| 24 | طحان/ة       | صفر | (1) تكرار<br>ثالث ج 2                                     |
| 25 | خباز/ة       | صفر | (3) تكرار<br>(1) ثالث ج 1<br>(2) سادس ج 1                 |
| 26 | سباك/ة       | صفر | (1) تكرار<br>ثالث ج 2                                     |
| 27 | قاضي/ة       | صفر | (3) تكرار<br>(2) رابع ج 2<br>(1) سادس ج 1                 |
| 28 | محامي/ة      | صفر | (1) تكرار<br>رابع ج 2                                     |

|    |              |  |  |
|----|--------------|--|--|
| 29 | رئيس/ة اتحاد | صفر  | (1) تكرار<br>رابع ج 2  |
| 30 | طيار/ة       | صفر  | (2) تكرار<br>(1) سادس ج 1<br>(1) سادس ج 2  |
| 31 | كهربائي/ة    | صفر  | (1) تكرار<br>سادس ج 1  |
| 32 | مصورة        | صفر  | (1) تكرار<br>رابع ج 2  |
| 33 | مدير/ة مخيم  | صفر  | (1) تكرار<br>رابع ج 2  |
| 34 | موظف/ة       | صفر  | (2) تكرار<br>(1) سادس ج 1<br>(1) سادس ج 2  |
| 35 | بناء/ة       | صفر  | (1) تكرار<br>سادس ج 1  |
| 36 | قبطان        | صفر  | (2) تكرار<br>سادس ج 1  |
| 37 | رب/ة أسرة    | (50) مرة   | (53) تكرار<br>(2) أول ج 1<br>(5) أول ج 2<br>(4) ثاني ج 1<br>(3) ثاني ج 2<br>(3) ثالث ج 1<br>(5) ثالث ج 2<br>(12) رابع ج 1<br>(16) سادس ج 1<br>(3) سادس ج 2 |
|    |              | (5) أول ج 1<br>(3) أول ج 2<br>(6) ثاني ج 1<br>(2) ثاني ج 2<br>(3) ثالث ج 1<br>(1) ثالث ج 2<br>(13) رابع ج 1<br>(13) سادس ج 1<br>(4) سادس ج 2 |  |

## ورش عمل لمركز رام الله في قطاع غزة

### حول حوار شباب المخيمات وثقافة التسامح

طلال ابو ركة

عقد مركز رام الله سلسلة من ورش العمل المتخصصة في قطاع غزة واستهدفت شباب المخيمات، تحت عنوان " حوار شباب المخيمات وثقافة التسامح" وشملت مخيمي جباليا والنصيرات، وتأتي هذه الأنشطة تطويراً لمشروع التسامح الذي يديره المركز، بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ الألمانية. وتم خلال هذه اللقاءات مناقشة وطرح القضايا والعناوين التالية:

- 1- التعددية السياسية والتسامح في فلسطين
- 2- التعددية الثقافية والتسامح في فلسطين
- 3- الشباب والتسامح
- 4- المرأة والتسامح

وشارك في هذه اللقاءات المحاضرون التالية اسماؤهم : —

- |                   |  |
|-------------------|--|
| 1- أشرف العجرمي   | كاتب وإعلامي سياسي                             |
| 2- أكرم عطا الله  | كاتب وإعلامي                                   |
| 3- سمير أبو مدللة | محاضر بجامعة الأزهر                            |
| 4- وائل دخان      | أستاذ العلوم السياسية بجامعة الأزهر            |
| 5- أشرف أبو ندى   | أستاذ التنمية الاجتماعية بجامعة القدس المفتوحة |
| 6- سامي العجرمي   | باحث ومهتم بقضايا المرأة                       |
| 7- عماد الحلو     | باحث ومهتم بقضايا الشباب                       |
| 8- طلال أبو ركة   | منسق فعاليات المركز بغزة                       |

اما المشاركون في ورش العمل فكانوا من شباب من المخيمات من كلا الجنسين، و تراوحت أعمارهم ما بين 17-35 سنة.

### أهم النقاط التي تم التركيز عليها أثناء الحوار

في موضوع التعددية السياسية :-

- 1- غياب الوحدة السياسية والجغرافية في فلسطين أدى لغياب التعددية السياسية. واعتبر المشاركون أن المجتمع الفلسطيني يوجد فيه تعدد فكري وليس تعددية سياسية أصيلة، الا ان كثرة الانتماءات الفكرية أدت لإبهام مفهوم

التعددية السياسية وتغليب المصالح الذاتية والحزبية بالإضافة لكون الثقافة السياسية والتنشئة الحزبية عندنا تقوم على التعصب ورفض الآخر .

2- انحصار دور الأحزاب في الجوانب السياسية وإغفالها للجوانب الثقافية والاجتماعية، دليل قاطع على غياب التعددية السياسية في فلسطين، وعلى المستوى الرسمي فان سيطرة اللون الواحد على العمل السياسي في السلطة والتفرد في القيادة وعدم تدوال السلطة، دليل قوي على غياب التعددية .

3- الأحزاب الفلسطينية نفسها لا تؤمن بالتعددية وجميعها تنتظر لنفسها بأنها تملك الحقيقة وحدها وترفض الآخر

4- لايمكن أن نعزل الممارسة الفلسطينية عن الاحتلال الذي يلعب دور سلبى وهو يحارب كافة أشكال التعددية السياسية والقيم الديمقراطية في فلسطين.

### في موضوع التعددية الثقافية :-

1- اعتبر المشاركون أن التعددية الثقافية هي تعبير عن التعددية السياسية، وهي تصب في مصلحة المواطن، وان وحدانية الثقافة هي تجل للتسلط في المجتمع ، وان التعددية الثقافية اضعفت في المجتمع الفلسطيني بفعل عوامل جغرافية وسياسية وزمانية، وان اللون السياسي الواحد أدى إلي لون ثقافي واحد، لان من يقع السياسي يقع الثقافي.. وان ضمان ممارسة التعددية الثقافية في أي بلد لايمكن أن يكون إلا في دولة علمانية.

2- اعتبر المشاركون أن العقلية الفلسطينية بجذورها العربية لا تزال ترفض مفهوم المنافسة وتحوله غالبا لمفهوم صراع ، وهذا السلوك تعبير عن الرفض للآخر وتكرر له ، مع وجود تصورات نمطية سلبية عنه وغياب لمفهوم التسامح سواء على الصعيد الحزبي أو العائلي.

3- اعتبر المشاركون أن المجتمع الفلسطيني تعرض على مدار تاريخه لحالة من عدم الثبات، وان الظروف التي مر بها أوجدت ثقافة خاصة وجديدة لم تكن معروفة له وهي ثقافة المخيم التي جمعت في داخلها ثقافة المدينة والقرية معا، بالإضافة لكون الثقافة الفلسطينية تأثرت تاريخيا بالصراعات التي قامت على هذه الأرض ما بين الحضارات والأديان، ثم رحلة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في العصر الحديث مما أضفى جوانب من العنف على الثقافة الفلسطينية

### في موضوع الشباب والتسامح :-

1- اعتبر المشاركون أن مفهوم التسامح في المجتمع الفلسطيني غير موجود، نتيجة لغياب الأمان والتعننت بالرأى، والتنشئة الحزبية القائمة على كراهية الآخر والتركيز على الجوانب السلبية له، بالإضافة لكون نظام التربية والتعليم قائم على التلقين وليس على الحوار و المناقشة الذي يساعد على الفهم والحوار والاستماع للآخر واستيعابه.

2- اضطهاد السلطة للمعارضة والقمع الذي مارسه ضدها، وعدم إفساح المجال للراي الآخر، جعل بدور الحقد اقرب للنمو في التربة الفلسطينية من بذور التسامح والانفتاح.

3- ما يعانيه الشباب الفلسطيني من ضغوط نفسية واجتماعية وثقافية وسياسية وانعدام وضوح المستقبل ومحاولة إسرائيل تصدير الهزيمة للذات الفلسطينية ،جعل ثقافة العنف تسود على ثقافة الحوار والتسامح.

### في موضوع المرأة في المجتمع الفلسطيني والتسامح :-



- 1- شكل الواقع الفلسطيني حسب وجهة نظر المشاركين ثلاثة نماذج للمرأة الفلسطينية وهي :-  
 المرأة التقليدية: وهي المرأة المنسجمة غالباً مع واقعها ، ومستسلمة لظروفها وللعادات والتقاليد، وهي غالباً أمية وتنتمي إلى جيل الماضي .  
 المرأة المثقفة: وهي امرأة علم ومعرفة وموقف حضاري تجاه عصرها ومجتمعها، وهي إنسانة شديدة التأثر بالبيئة الاجتماعية المحيطة.  
 المرأة الثورية : وهي ناتجة عن الواقع السياسي والاجتماعي الذي يعيشه الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال ، مما جعل ولادة نموذج المرأة الثورية التي نشأ رك في العمل العسكري والسياسي امرا طبيعيا .  
 واعتبر المشاركون ان المرأة الفلسطينية تناضل على جبهتين: الأولى اجتماعية ضد العادات والتقاليد والمفاهيم الخاطئة، والثانية سياسية ضد الاحتلال... .
- 2- إن التناقض الثقافي في الثقافة العربية الفلسطينية يلقي بظلاله على قضية المرأة، فما بين السماح لها بلعب دور مؤثر في حياة المجتمع، نجد ان فكرة وأد الفتاة لا تزال قائمة في المجتمع، من خلال الضغط المعنوي والفكري الذي يمارس ضدها، ويترجم في العديد من المجالات الحياتية.
- 3- فيما يتعلق بعمل المرأة ومشاركتها السياسية، اعتبر المشاركون
- 4- ان المشاركة السياسية لها ضعيفة جداً، لا سباب بنيوية وثقافية تتعلق ببناء المجتمع وطبيعته الذكورية المطلقة حتى في الأحزاب التقدمية اليسارية.

#### **التوصيات التي خرجت بها ورشات العمل :-**

- 1- حب فلسطين يبدأ بحب أبناء فلسطين لبعضهم البعض كان أهم ما طرحه المشاركون أثناء الجلسات، منوهين الى أن التسامح والانتماء لفلسطين، يبدأ من خلال حب أبنائها والتسامح فيما بينهم.
- 2- ضرورة عقد مثل هذه اللقاءات الحوارية التي تقرب بين الشباب الفلسطيني وتخلق وسائل اتصال حضارية، تقوم بدورها على تعريفهم بالأخر وتتبد تدريجياً مفاهيم التعصب للانا وتعزز مبادئ التسامح والاحترام المتبادل.
- 3- ضرورة العمل على رفع نسبة الوعي بين الوسط الشبابي الفلسطيني، باعتباره السبيل الوحيد لضمان تعزيز قيم الديمقراطية وقبول الأخر . وهذا الدور منوط بمؤسسات المجتمع المدني لما تمتع به من حيادية.
- 4- رفض التعصب والتعنت واحترام الأخر وقبوله هو البداية الحقيقية لتعددية سياسية سليمة ولدولة قوية ناضجة.
- 5- العمل داخل مؤسسات التربية والتعليم على تعزيز التعليم عبر الحوار والمشاركة وليس بالتلقين، هو احد أهم وسائل التنشئة السليمة للمفاهيم الديمقراطية وقبول الأخر .
- 6- العمل على بناء جذور الثقة داخل المرأة نفسها بداية وبين الرجل والمرأة من ناحية أخرى، وتعميق لغة الحوار مع المرأة، والاختلاط في المراحل الدنيا وبالتدريج، هو احد السبل لقبولها شريكا كاملا في الحياة.
- 7- التخلص من المفاهيم العصبوية سواء اكانت عائلية ام حزبية، هي الضمانة الحقيقية لمجتمع سليم وقوي... وذلك من خلال تطوير عمل مؤسسات المجتمع المدني التي ثبت الوعي المجتمعي بين الناس، ومن خلال تفعيل القانون وسيادته، وتغليب المصالح العامة على المصلح الشخصية الضيقة.
- 8- الانفتاح الثقافي على الأخر ومحاولة فهمه والاستفادة منه مطلب وطني في حين أن الانغلاق الثقافي يخدم مصالح الاحتلال فقط.

## مركز رام الله ينجز اربع ورش عمل حول مبادئ وثقافة التسامح في مخيم بلاطة للاجئين

زياد عثمان

تطويرا لبرنامج الذي أداره مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان ، " حوار الطلبة وقيم التسامح" أقام المركز أربع ورش عمل في مخيم بلاطة للاجئين - نابلس، واستهدفت جمهور المخيم من خلال ممثليه في المؤسسات والمراكز ولجان الخدمات والأحزاب وشخصيات وفعاليات اجتماعية، وقد اشتملت ورش العمل التي عقدت في مركز شباب بلاطة على أربعة مواضيع رئيسية ، هي : التعددية السياسية والتسامح ، المرأة والتسامح، الثقافة والتسامح، الشباب والتسامح.

وقد تم إتباع المنهجية التالية في ورش العمل: حديث مكثف من إدارة الورشة باسم مركز رام الله حول مبادئ التسامح والتعريف بهذه المبادئ التي تعني حق الاختلاف والتنوع والإقرار والاعتراف بحق الاختلاف ، واستخدام الحوار كوسيلة دائمة في حل الخلاف ، والانفتاح بديلا للتعصب ، وهي لا تعني بكل الأحوال التنازل عن الحقوق او التسامح مع المحتل او العدو القومي.

وبعد ذلك السماع من الجمهور والحضور ، للملاحظات والمداخلات والأسئلة، وفي نهاية الجلسة تلخيص أهم النقاط والتوصيات . والملاحظ في اللقاءات ان الحاضرين عبروا عن شكرهم وتقديرهم الكبير لتوجه مركز رام الله في التفكير بتوسيع دائرة العمل لتشمل المخيمات ولا سيما ان المخيمات بشكل عام تعاني من نقص شديد وملحوظ في الأنشطة المدنية والتوعوية التي تستهدف المجتمع المحلي في المخيم، حيث تتركز غالبية الأنشطة في مراكز المدن، وكذلك بسبب النقص الشديد في المؤسسات المحلية وحاجة هذه المؤسسات الى من يساعدها ويفعل دورها ويساهم في تطوير علاقاتها مع الجمهور المحلي .

أما فيما يتعلق بالموضوع الرئيسي المثار "ثقافة التسامح" فقد أبدى المشاركون تفاعلا ملحوظا مع هذا المفهوم ، سواء من حيث المبادئ العامة التي تضمنها والتي بنظرهم تعزز من لغة الحوار وتطور من إمكانات تعزيز أو اصر المجتمع وتجنبه الأزمات الناجمة عن " اللاتسامح" او ارتباطا بالعناوين المحددة في كل ورشة من ورش العمل .

وكتلخيص لورش العمل الأربعة التي عقدت ، فقد شكلت بنظر الحاضرين فرصة لإعادة تفعيل الحوار بين مختلف المؤسسات الفاعلة في المخيم بهدف مناقشة وتقييم دورها وبرامجها ومن على قاعدة الحوار البناء والروح المتسامحة في توحيد الجهود وتنسيقها وبما يخفف من وطأة الحصار والاجتياحات الإسرائيلية المتواصلة على المخيم ، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتأزمة بسبب ممارسات الاحتلال والظرف العام الذي يعيشه شعبنا .

أما بالنسبة للتوصيات والاقتراحات المرفوعة من المشاركين فيمكن تقسيمها الى قسمين : توصيات عامة وتوصيات تفصيلية ارتبطت بالعناوين المختلفة للورش .

التوصيات العامة:

- 1- توصية الى مركز رام الله بالاستمرار في ورش العمل وتطويرها ، وبهذا الصدد اقترح المشاركون وأعضاء اللجنة الإدارية في نادي شباب بلاطة على مركز رام الله الذي يدير مشروع التسامح ، بإدارة مشروع مشترك ما بين المركز والنادي ، يستهدف الشباب في المخيم باعتبار النادي في المخيم هو نادي شبابي متنوع الأنشطة ، واستهداف الشباب في التوعية له ما يبرره نظرا لاهمية ودور الشباب وبالتالي تكريس الثقافة الانسانية المنفتحة ( كالتسامح) في اوساط الشباب سيوسع قاعدة التسامح في عموم المجتمع .
- 2- لتنشيط الحوار وتفعيله ومنهجه وتوسيع دائرته في صفوف الشباب ( فتيات وفتيان) فقد اقترح المشاركون تبني ودعم فكرة ايجاد منبر اعلامي حر وديمقراطي (مجلة) يخاطب الشباب ويشكل متنفسا لهم وحاضنا لإبداعاتهم الثقافية والفنية وإنتاجهم الفكري والأدبي والفني.
- 3- لربط الاولويات بالاحتياجات بشكل عملي وصحيح ومدروس ، فتمت توصية الى مركز رام الله لمساعدة المؤسسات في مخيم بلاطة بإعداد عملية مسح شاملة للمؤسسات وبرامجها وفحص مدى قدرة هذه المؤسسات على تلبية احتياجات جمهورها او على الاستجابة للاحتياجات المتزايدة ، وفي ضوء عملية المسح، صياغة رؤية واستراتيجيات للعمل مع الجهود المحلي

#### **التوصيات والمقترحات الفرعية:**

**أولا : التعددية السياسية والتسامح:**

- ضرورة خلق بيئة صالحة ومساندة للتسامح في المجتمع من خلال إصلاح المؤسسات السياسية والحزبية.
- اوسلو كاتفاق انتقالي ومسقوف سياسيا قيد التعددية السياسية في المجتمع الفلسطيني، والمطلوب فلسطينيا تجاوز سقف اوسلو واشتراطاته على طريق تكريس ثقافة متسامحة سياسيا وإقرار بالآخر رغم الاختلاف.
- التعصب والفئوية من قبل قادة الرأي العام لا يسمح بالتعددية السياسية ولا بد من التفكير من قبل المسؤولين باختيار قادة مناسبين لمخاطبة الناس.
- المؤسسات الرسمية والأهلية لا تقوم بواجباتهم كما يجب في توعية المواطن وتكريس التعددية الحقيقية، الامر الذي يتطلب إعادة تنظيمها وبنائها على أسس تستجيب للتعددية السياسية المفتوحة في المجتمع.
- الحوار الوطني مدخل جيد وأساس لتطوير التعددية السياسية، ولكنه لا يحظى بمصداقية لدى الجمهور ، لأن الجمهور لا يدري حقيقة بما يجري بهذا الحوار ولماذا يفشل في تحقيق توافق بين الفصائل، فالحوار يجب ان يترافق مع الشفافية لكي يحقق اهدافه المرجوة منه.
- لتطوير مفهوم التسامح والتعددية ، وتجاوز أساس الخلل ، الا وهو التربية غير الديمقراطية ، فلا بد من توجيه الإطار نحو مناهج التربية وكذلك الأسرة والتنشئة الاجتماعية.

- قصور قوى المعارضة الفلسطينية على لعب دور فاعل سواء في توعية المواطن او تقديم نموذج مقنع نحو التعددية والديمقراطية ، وبالتالي لا بد من إعادة نظر ببرنامج وسياسات هذه القوى لكي تقوم بدورها المطلوب في التعددية وتأكيد الديمقراطية وسيادة القانون.
- التسامح الاجتماعي فقد قيمته ومعناه خلال الانتفاضة ، والفصائل السياسية في المخيم وقعت في هذه الإشكالية ، وهذا الأمر يؤثر على الأجيال المختلفة ، الأمر الذي يستدعي إعادة بناء لمفهوم التسامح الاجتماعي ومن خلال الفصائل نفسها، وعلى اساس النموذج والقنوة الطيبة.
- الإرهاب الفكري يشكل خلا كبيرا في تفكيرنا ، ويشكل خطرا على المجتمع ، وعلى المسؤولين في مواقعهم المختلفة التنبيه لهذا الخطر ومواجهته.

#### ثانيا: التسامح والمرأة:

- الأساس في توسيع مشاركة المرأة ، تجاوز الأعراف والتقاليد وتجاوز النظرة الدونية للمرأة، ولتجاوز هذه المفاهيم والثقافة لا بد من عمل توعوي متواصل وشامل.
- الكوتا النسائية جزءا من تدبير وتدخل ايجابي لصالح المرأة، ولكن يجب ان لا يركن كل شيء الى هذا التوجه، بل من خلال النشاط واثبات الذات والمناقشة الحرة للمرأة في الانتخابات.
- المشكلة في الحركة النسوية نفسها والقيادات النسوية أنشئت للحفاظ على مواقعها القيادية دون ان تفسح بالمجال لقيادات شابة نسوية في التقدم ، مما يتطلب إعادة نظر في التربية الداخلية لهذه الحركات ، وعدم حصر الاهتمام بالنخب على حساب القاعدة.
- تغيير النظرة للمرأة ، وابرار دورها الايجابي وشخصيتها القيادية ، يتطلب الاهتمام في الموضوع التربوي والمناهج التعليمية.
- دعوة المؤسسات النسوية للحوار ومناقشة برامجها وتطوير جهودها لتطوير قوانين عصرية تسمح للمرأة في المشاركة وصنع القرار.
- دعوة الأحزاب السياسية الفلسطينية لزيادة تمثيل ومشاركة المرأة في هذه الأحزاب ، لا سيما في الهيئات القيادية .
- الثقافة الاجتماعية ثقافة غير متسامحة مع المرأة لأنها تنطلق من مسلمة أفضلية لرجل على المرأة ، وهو ما يعني ويتطلب التصدي لهذه النظرة القاصرة وتغييرها على أساس من المساواة في الحقوق والواجبات.

#### ثالثا: الثقافة والتسامح:

- الفساد الإداري والمالي لا يخلق تسامحا بين المواطن والمؤسسة الرسمية او المسؤولين، ولا بد من إصلاح يعيد التوازن ويعزز القيم الصحيحة.
- ضرورة تحصين المجتمع من الثقافة المستوردة كتقافة الجنس والعنف .
- الثقافة المعولمة للشباب تستهدف خلق نماذج وقيم بديلة عن النماذج الواقعية ، والمطلوب وقفات مراجعة للذات وماذا يجب عمله.
- بعد اوسلو أصبح في المجتمع شرخ بين قيم وافدة وقيم كانت قائمة ، وهو ما يتطلب تحديد اتجاه للقيم يحظى بمصداقية ويعزز الانتماء.

- القيم لكي تحترم يجب ان ترتبط بالعدالة الاجتماعية ، وهذا الأمر يبدو مفقودا في ظل قيم التنافس والبحث عن الذات والمحسوبية.
- نحن بحاجة الى حوار من شقين: حوار بين الأجيال ، وحوار مجتمعي من قبل المؤسسات والمراكز والفعاليات ، لإعادة إحياء القسم التي تحمي المجتمع وتشكل صمام امان لتقدمه والتغلب على مشاكله.
- يجب ان يخضع التقويم لمعايير المجتمع ومنظومته القيمية وليس لاعتبارات خاصة ومصالحية.
- إيجاد أطر قادرة على إدارة شؤون المواطنين من خلال مهتهم وقطاعاتهم.
- تنشيط العمل الدعاوى للنخب والمتقنين على أساس روح التسامح ومن خلال الكلمة الطيبة في الحي والجامع والجامعة والمدرسة، ودعوة العقول النيرة لتكون معول بناء في المجتمع.
- التربية والمدرسة يجب ان تستند الى النموذج وعلى أساس القيم الصحيحة ومن خلال اتساق الأقوال بالأفعال ، وتوافق السلوك مع القيم والثقافة.
- دعوة المؤسسات العامة الى توحيد معاييرها وعدم التفرقة بين مواطن وآخر على أساس التفكير او الاعتقاد السياسي.
- دعوة المسؤولين والقادة السياسيين الى تعزيز ثقافة الانتماء والمواطنة على حساب المنافع الذاتية والقيم النفعية.
- إعادة النظر في المناهج التعليمية ، على أساس إعادة بناء الفلسفة التربوية والتعليمية ارتباطا بالمجتمع الذي نرغب فيه.

#### رابعاً: التسامح والشباب:

- إطلاق المبادرة في أوساط الشباب أساس انخراط الشباب الفاعل في المجتمع.
- رفع القيود التي تضعها المؤسسات الحكومية وبعض المؤسسات الأهلية على الشباب على أساس الانتماء السياسي.
- ان يأخذ الشباب المتقنين دورهم في النهوض بوضعية قطاع الشباب، من خلال التوجيه والتوعية ورفع القدرات لهؤلاء.
- سن قانون فلسطيني خارجي بالشباب ، يتماشى مع المعايير الإنسانية والحضارية ويمكن الشباب من تعزيز دورهم في المجتمع.
- إعادة الاعتبار لمفهوم العمل التطوعي كمدخل لتطوير مشاركة الشباب وتعزيز انتمائهم لمجتمعهم .
- تنشيط وتفعيل الحوار بين فئات الشباب بهدف تطوير مشاركة الشباب.
- دعوة مؤسسات الشباب وفي المقدمة منها وزارة الشاب لاحتضان إبداعات الشباب الفكرية والثقافية والأدبية وتطوير المسرح الوطني للشباب.
- دعوة الأحزاب السياسية الى اخذ مشاركة الشباب بعين الاعتبار في الهيئات القيادية والمؤسسات الشبابية التي ترعاها الأحزاب.

- دعوة المؤسسات التي تعمل مع الشباب الى مناقشة سياساتها وتوجهاتها مع جمهور الشباب ، لكي تقترب من احتياجاتهم وأولياتهم مع جمهور الشباب ، لكي تكون مقبولة وقريبة لا مسقطه عليهم بـسياسات فوقية مسبقة.
- أهمية تعزيز البعد الأخلاقي والمعايير والقيم الوطنية في صفوف الشباب من قبل المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني لحمايتهم من التأثيرات الثقافية الضارة.

## التسامح

مجلة فكرية دورية تعنى بقضايا حقوق الانسان والديمقراطية في فلسطين

العدد الخامس

المحرر المسؤول

د. اياد البرغوثي

هيئة تحرير العدد

سميح محسن زياد عثمان

علي خليل حمد اياد دويكات

### محتويات العدد 5

- الافتتاحية .....
- صورة المرأة في منهجى اللغة العربية والإنجليزية للصفين الرابع والتاسع..... مى نايف
- المشاركة السياسية للمرأة من خلال الاتحادات والنقابات..... أكرم عطا الله
- المرأة الفلسطينية في المجالس المحلية..... عدنان حسام الدين
- لماذا تغيب هموم المرأة الفلسطينية الحقيقية عن صحافتنا؟؟؟..... أحمد سليم
- المرأة والانتخابات..... أشرف العجرى
- المرأة الفلسطينية والمأزق التنموي تداعيات الوضع الراهن..... د. هديل رزق-الفزاز
- تعيين رؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية..نتائج وانعكاسات..... سعيد محمد زيد
- المرأة والحزب السياسي..... طلال عوكل
- المجتمع: وحدة المتنوع وائتلاف المختلف..... ناجح شاهين
- المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية..... عمر رحال
- واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية..... ريمى كنانة نزال
- حاجات وألويات المرأة الفلسطينية..... سمر هوش
- قوانين السيادة الوطنية الفلسطينية..... ليلى عبد الهادي
- المرأة في منهاج التربية المدنية للصف الأول الأساسي وحتى الصف السادس الأساسي..علياء العسالي
- حول حوار شباب المخيمات وثقافة التسامح..... طلال ابو ركبہ
- إنجاز اربع ورش عمل حول مبادئ وثقافة التسامح في مخيم بلاطة للاجئين ..... زياد عثمان

support for publishing this issue has been provided by Generous  
Luxemburg Foundation - Germany Rosa  
<http://www.rosalux.de/enql/home.htm>